وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جــامعــة ديــالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية

عَوْدُ الضَّمير في الحَدِيثِ النَّبويّ الشَّرِيف في متن صحيح البُخَاريّ دراسة نحوية

رسالةٌ قدَّمها

غازي فيصل عزاوي اللهيبيّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيديّ

صَفَرٌ ١٤٣٥هـ

كانون الثاني ٢٠١٤ م

المحتويات

تمهيد

مفهوم الضمير في العربية

التمهيد
مفهوم الضمير في العربية

بدءًا أَود الإشارة إلى أنَّي لن أَتناول موضوع (الضمير) بالدراسة على نحو تفصيلي ؛ لأَنَّ ذلك أَمرٌ قد تكفلته كتب النحاة ودراسات المعاصرين ، ولكن أَعرض له على نحو يؤسس تمهيدًا لهذه الرسالة .

أَوَّلاً : الضمير لغةً :

جاء في معجم مقاييس اللغة : (((ضمر) الضَّاد والميم والرَّاء ، أَصلان صحيحان ، أَحدهما يدلُّ على دقَّة الشيء ، والآخر : يدلُّ على غَيْبَةٍ وتَستُّرٍ ، ومن هذا الباب : أَضمرتُ في ضميري شيئًا ؛ لأَنَّهُ يُغَيِّبهُ في قلبه و صدره))(١) ، والضمير : السِّرُّ ، وداخل الخاطِرِ ، والجمع الضمائر ، وهو الشيء الذي تضمره في قلبك(٢) .

وقال ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) : ((وإِنَّما سُمِّيَ مضمرًا من قولهم : (أَضمرتُ الشيءَ) إِذا سترتُهُ وأَخفيتُهُ ، ومنه قولهم : أَضمرتُ الشيء في نفسي ، أَو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأَنَّهُ في الغالب قليل الحروف ، ثُمَّ تلك الحروف الموضوعة له غالبًا مهموسة – وهي التاء والكاف والهاء – والهمس هو الصوت الخفي))(٣) .

وعرفه الدكتور فاضل صالح السامرائيُّ قائلًا : ((الضمير فَعيلٌ بمعنى مفعول من أَضمرتَ الشيء في نفسي ، إِذا أَخفيتُه وسترتُه ، فهو مضمر كالحكيم بمعنى المحكم))(٤) .

(١) معجم مقاييس اللغة : ٣ / ٣٧١ ، ضمر .
(٢) ينظر : لسان العرب : ٤ / ٤٩٢ ، ضمر .
(٣) شرح شذور الذهب : ١٣٣ .
(٤) معاني النحو : ١ / ٣٩ .

ثانيًا : الضمير اصطلاحًا :

عرَّفه السهيلي (ت ٥٨١ هـ) قائلًا : ((سُميت تلك اللفظة مضمرًا ؛ لأَنَّها عبارة عن الاسم الذي أُضمر استغناءً عن لفظه الظاهر))[١] .

وحدَّه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) : ((بأَنَّهُ ما كان لمتكلم ، أَو مخاطب ، أَو غائب بقرينة))[٢] . قال ابن مالك :

فما لذي غيبةٍ أو حضورِ كأنتَ وهو سمِّ بالضميرِ[٣]

قال شارحًا كلامه في حدّ الضمير :((المضمر والضمير اسمان لما وُضِعَ من الأسماء لمتكلِّم ، أو مخاطب ، أو غائب))[٤] .

وذكر ابن هشام أَنَّ ((المضمر ، أَو الضمير اسمان لِمَا وضع لمتكلم كأَنا ، أَو لمخاطب كأَنت ، أَو لغائب كهو))[٥] .

وأَمَّا ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) فقد عرَّفه بأَنَّهُ : ((ما دلَّ على غَيْبَة كهو ، أَو حضور ، وهو قسمان : ضمير المخاطب نحو : أَنت ، والثاني ضمير المتكلم نحو : أَنا))[٦] ، ويرى الشيخ خالد الأَزهريُّ (ت ٩٠٥ هـ) أَن إطلاق اسم الضمير على البارز نوع من التوسعة ؛ لأَنَّهُ اسم مفعول من أَضمرتُه إذا أَخفيتُه[٧] ، ويرى أَنَّ الضمير والكناية بالاصطلاحين هما : ((اسمان لِمَا وضع لتعيين مسمَّاه ، وهو إمَّا لمتكلم (كأَنا) ، بزيادة الأَلف عند البصريين وبأَصالتها عند الكوفيين ، أَو لمخاطب (كأَنت) بزيادة التاء عند البصريين ، وبأَصالتها عند الكوفيين ، أَو لغائب (كهو) بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين))[٨] .

---

(١) نتائج الفكر : ٢١٨ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٠ .
(٣) شرح ابن عقيل: ١ / ٨٨
(٤) شرح الكافية الشافية : ٢٢٥/١ .
(٥) شرح اللمحة البدرية : ٢٩٧ .
(٦) شرح ابن عقيل : ١ / ٨٨ .
(٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ .
(٨) المصدر نفسه : ١ / ٩٥ – ٩٦ .

أمّا المعاصرون فكانت تعريفاتهم (للضمير) تدور في إطار ما ذكره النحاة القدامى ، إذ عرّفه الشيخ مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ) قائلاً : ((الضمير ما يُكنّى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب ، فهو قائمٌ مقام ما يُكنى به عنه))[١] .

وعرَّفه الأُستاذ عباس حسن (ت ١٩٧٩ م) : ((اسم جامد يدلُّ على : متكلم ، أَو مخاطب ، أَو غائب))[٢] .

ثالثًا : تسميتهُ :

يسميه البصريون (المضمر ، أَو الضمير) ، ويطلق عليه الكوفيون مصطلح (الكناية ، أو المكنيَّ) ؛ لأَنَّهُ يُكنى به عن الظاهر[٣] .

وقد أَطلق عليه سيبويه مصطلح (المضمر) فهو يقول : ((اعلم أَنَّ المضمر المرفوع إِذا حدَّث عن نفسه فإِنَّ علامته أَنا))[٤] .

وذهب ابن يعيش إِلى أَنَّهُ لا فرق بين المضمر والكناية ؛ لأَنَّ الكناية أَعمُّ من الضمير ، واسم الإِشارة ، والاسم الموصول ؛ لأَنهنَّ جميعًا كنايات عن الأَسماء الظاهرة ، ولا يرى الكوفيون ثَمة اختلافًا بين الضمير والكناية ، فهما عندهم من قبيل الأَسماء المترادفة ، أَمَّا البصريون فيرون أَنَّ ثَمة اختلافًا بينهما ، فالضمير يدلُّ على المضمر وحده ، أَمَّا الكناية فتدلُّ على أَنواع أُخرى من ضمنها الضمير ، مثل اسم الإِشارة والأَسماء الموصولة ، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص فالمضمر أَخصُّ من الكناية[٥] .

---

(١) جامع الدروس العربية : ١١٥/٢ .

(٢) النحو الوافي : ١ / ٢١٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٤ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢٩٧ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٩٦ ، والتوضيح والتسهيل لشرح شذور الذهب : ١١٣، ومعاني النحو : ١ / ٣٩ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ٧ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٤ .

وذهب الرضيُّ (ت ٦٨٦ هـ) إلى أَنَّ ضمير المتكلم والمخاطب ليس بكناية ، وإِنَّما الكناية في ضمير الغائب ؛ لأَنَّ أَنا وأَنت تصريح بالمراد ، والكناية لفظ غير صريح للدلالة على شيء معين[١] ، فالكناية ضد التصريح .

وقال الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣ م) : ((وتسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة ؛ لأَنَّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر))[٢] .

ومهما يكن من الاختلاف في المصطلح فالمراد به واحد لدى الفريقين ، إِلَّا أَنَّ مصطلح المضمر أَقرب إلى الصواب من الكناية ؛ لأَنَّ الكناية تشمل أَنواع أُخرى عدا المضمر مثل أسماء الإِشارة ، والأَسماء الموصولة ، فضلًا عمَّا ذكره الرضيُّ من أَنَّ الكناية في ضمير الغائب فقط ؛ لأَنَّ ضمير المتكلم والمخاطب مصرح به المراد فليسا بكناية ، والله أَعلم .

رابعًا : رتبته :

اختلف النحاة في مرتبة الضمير إلى عدَّة آراء :

١- ذهب جمهور البصريين إِلى أَنَّ الضمير أَعرف المعارف ، ثُمَّ الاسم العلم ، ثُمَّ الاسم المبهم ، ثُمَّ ما فيه الألف واللام[٣] ، وذكر الشيخ محمد أَحمد مكاوي أَنَّه أَعرف المعارف بعد اسم الله تعالى[٤] . وأَعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثُمَّ المخاطب ، ثّمَّ يليهما ضمير الغائب ؛ لأَنَّه بحاجة إِلى مفسَّر يعود عليه[٥] .

٢- ذهب بعضهم إِلى أَنَّ الاسم المبهم هو أَعرف المعارف ؛ لأَنَّك تَعرفه بعينك ، ثُمَّ المضمر ، ثُمَّ العلم ، ثُمَّ ما فيه الأَلف واللام ، ونُسب هذا القول لابن السراج[٦] (ت ٣١٦ هـ) ، والذي عند ابن السرَّاج في ترتيب المعارف ما أَبان

(١) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٣٧٤ – ٣٧٥ .

(٢) مدرسة الكوفة : ٣١٤ .

(٣) ينظر : أَسرار العربية : ٣٤٣ ، وشرح التسهيل : ١ / ١١٥، والتذييل والتكميل : ٢ / ١١٢

(٤) ينظر : التوضيح والتسهيل لشرح شذور الذهب : ١ / ٩٦ .

(٥) ينظر : أَسرار العربية : ٣٤٧ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

أَبان عنه بقوله : ((والمعرفة خمسة أَشياء : الاسم المكنى ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الأَلف واللام ، وما أُضيف إِليهن))[١] .

٣- ذهب قوم آخرون إِلى أَنَّ الاسم العلم هو أَعرف المعارف ؛ لأَنَّهُ في أَوِّل وضعه لا يكون له مشارك ، ثُمَّ المضمر ، ثُمَّ المبهم ، ثُمَّ ما عرِّف بالأَلف واللام[٢] ، وهو قول الصيمريُّ(توفي في حدود القرن الرابع) [٣] ، وذهب أَبو حيَّان الأَندلسي إِلى هذا المذهب ، إذ قال : ((والذي أَختاره ، وأَذهب إِليه ، هو أَنَّ أَعرف المعارف هو العلم ، ثُمَّ المضمر ، ثُمَّ المبهم ثُمَّ المعرف بأَل))[٤] وذكر أَنَّ سبب اختياره لهذا المذهب ؛ ((لأَنَّ العلم جزْئي جزْئي وضعًا واستعمالًا ، وباقي المعارف كليّات وضعًا جزئياتٌ استعمالًا))[٥] ، وذكر أَنَّ المنقول و المتلقَّى عن شيوخه ، هو أَنَّ الضمير أَعرف المعارف ، ويليه العَلَم ، ثُمَّ اسم الإشارة ، وبعده ذو الأَلف واللام[٦] .

وأَخص الضمائر ضمير المتكلم ، ثُمَّ المخاطب ، ثُمَّ الغائب[٧]، قال أَبو حيَّان حيَّان : ((وأَمْكَنُها في التعريف ضمير المتكلم ؛ لأَنَّهُ يدلُّ على المراد به بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميُّز صوته ، ثُمَّ ضمير المخاطب ؛

(١) الأُصول في النحو : ١ / ١٤٩ .
(٢) ينظر : أَسرار العربية : ٣٤٧ – ٣٤٨ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ١١٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٩٠٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٨٥ ، وقد رتب الصيمريُّ على هذا الترتيب في التبصرة والتذكرة : ٩٥ ، بيد أَنَّهُ ذكر في باب الصفات ، أَنَّ الضمير هو أَخصُّ الأَسماء وأَعرفها ، فدلَّ هذا على أَنَّ اختيار الصيمريّ هو أَنَّ الضمير أَعرف المعارف . التبصرة والتذكرة : ١٧٢ .
(٤) التذييل والتكميل : ٢ / ١١٢ – ١١٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٢ / ١١٣ .
(٦) المصدر نفسه : ١ / ١١٢ .
(٧) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٤ – ٨٥ .

لأَنَّهُ يَدُلُّ على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله))[١]، وذكر ابن عقيل أَنَّ أَخص الضمائر هو ضمير المتكلم ، ثُمَّ ضمير المخاطب ، ويليهما ضمير الغائب[٢] .

خامسًا : إِعرابه :

أَلفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبًا[٣] ، واختلف في سبب بنائها إِلى رأيين وهما :

١- إِنَّها تشبه الحروف في الوضع ؛ لأَنَّ أَكثر الحروف على حرف أَو حرفين ، وكذلك المضمرات فأَغْلبها على حرف واحد أَو حرفين ، كما في التاء من (فعلت) في قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ {الأنبياء: ٦٢} ، ((فهي اسم للإسناد إِليها ، ومبنية ؛ لِأَنَّها أَشبهت الحرف في الوضع ؛ لكونها على حرف واحد))[٤] .

والحرفين مثل (نا) في قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ﴾ { آل عمران : ٨١} ، فهي فاعلة ، ومبنية ؛ لأَنَّها أَشبهت الحرف في الوضع في كونها حرفين فهي شبيهة بـ (قد ، وبل)[٥] .

٢- إِنَّها تشبه الحروف في المعنى ؛ ((لأَنَّ كلَّ مضمر متضمن معنى التكلم ، أَو الخطاب ، أَو الغَيْبة ، وهي من معاني الحروف))[٦] .

قال ابن مالك : ((فأَيُّ اسمٍ وُضِعَ على حرف ، أَو حرفين فقد أَشْبه الحرف في وضعه))[٧] ، وذكر الرضيُّ أَنَّ سبب بنائها قائلًا : ((وإِنَّما بُنيت المضمرات ، إِمَّا لشبهها بالحروف وضعًا ... وإِمَّا لعدم موجب الإِعراب فيها ؛ وذلك أَنَّ المقتضي

---

(١) التذييل والتكميل : ٢ / ١١٤ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٢١٨ ، وشرح شذور الذهب ١ / ١٤٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٢ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠٠ .

(٤) دليل السالك إِلى أَلفية ابن مالك : ١ / ٣٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) شرح الأَشموني على ألفية ابن مالك : ١ / ٤٨ .

(٧) شرح الكافية الشافية : ١ / ٢١٨ .

لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها ؛ لاختلاف المعاني عند الإعراب))[١] .

سادسًا : أَقسامه :

هنالك عدَّة تقسيمات للضمائر ، فهي تُقسم بحسب بروزها ، واستتارها في اللفظ إلى : بارز ، ومستتر .

أَولًا : الضمير البارز : ((هو ماله صورة في اللفظ))[٢] ، وحدَّه الأُستاذ عباس حسن بقوله : ((هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب لفظًا وكتابةً ، نحو : أَنا رأَيتك في الحديقة . فكلٌ من كلمة : أَنا ، والتاء ، والكاف ضميرٌ بارز))[٣] .

ويقسم الضمير البارز إلى :

١-بارز متصل : وهو الذي لا يُبتدأ به في الكلام ، كالكاف من أَكرمك ، ولا يقع بعد إِلَّا في الاختيار[٤] ، وحدَّه الأُستاذ عباس حسن قائلًا : ((وهو الذي الذي يقع في آخر الكلمة ، ولا يمكن أَنْ يكون في صدرها ، ولا في صدر جملتها))[٥] ، نحو : ضربت ، وقمنا وغيرها . ويقسم هذا الضمير باعتبار محله الإعرابي إلى :

أ- ضمير بارز متصل في محل رفع ، وهو خمسة : التاء المتحركة ، وأَلف الاثنين ، و واو الجماعة ، و ياء المخاطبة ، و نون النسوة[٦] .

ب- ضمير بارز متصل يمكن أَنْ يكون في محل نصب حينًا وفي محل جر حينًا آخر ، وهو : ياء المتكلم ، والكاف ، و الهاء .

---

(١) شرح الرضي : ٢ / ١١٧ .

(٢) شرح التصريح : ١ / ٩٦ .

(٣) النحو الوافي : ١ / ٢١٩ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٩٧ .

(٥) النحو الوافي : ١ / ٢٢٠ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٢٢ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٣٣ .

ج – ضمير بارز متصل صالح لأَنْ يكون في محل رفع ، ونصب ، وجر وهو (نا)[١] .

قال ابن مالك :

للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ(نَا) صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فإنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ [٢]

٢– ضمير بارز منفصل : ((وهو الذي يمكن أَنْ يقع في أَوَّل جملته ، ويُبْتَدأُ الكلام به ، فهو يستقل بنفسه عن عامله ، فيسبق العامل ، أَو يتأَخر عنه مفصولًا بفاصل))[٣] ، نحو : أَنا ، ونحن ، وأَنت .

وينقسم باعتبار محله الإعرابي إلى :

أَوَّلًا : ضمير بارز منفصل في محل رفع وهو اثنا عشر ضميرًا .

للمتكلم : أَنا ، ونحن .

للمخاطب : أَنتَ ، وأَنتِ ، وأَنتما ، وأَنتم ، وأَنتن .

وللغائب : هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنَّ[٤] .

ثانيًا : ضمير بارز منفصل في محل نصب ، وهو اثنا عشر ضميرًا وهي :

للمتكلم : إياي ، وإيانا .

للمخاطب : إَيَّاكَ ، وإِيَّاكِ ، وإِيَّاكما ، وإِيَّاكم ، وإِيَّاكنَّ .

وللغائب : إِيَّاه ، وإِيَّاها ، وإِيَّاهما ، وإِيَّاهم ، وإِيَّاهنَّ .

ولا يوجد ضمير بارز منفصل للجر[٥] .

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ١٣٣ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٩٣ .

(٣) النحو الوافي : ١ / ٢٢١

(٤) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٢٧٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠٣ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٣٣ .

(٥) ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٠٣ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٣٣ .

ثانياً : الضمير المستتر :

عرَّفه ابن الحاجب قائلًا : ((كلُّ مضمر يحتاج إليه لم يضعوا له لفظًا يخصه ، واستغنوا بدلالة سياق الكلام عليه))(١) ، وحدَّه الشيخ خالد الأَزهري بقوله : ((وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل يُنوى ، كالضمير المقدَّر في (أَقوم) ، فيقدَّر أَقوم أَنا))(٢) .

وينقسم هذا الضمير إلى قسمين :

أَولًا : الضمير المستتر وجوبًا : ، وهو ما لا يغني عنه ظاهر ، ولا يقع موقعه ضمير بارز ، إلَّا وهو توكيد لمنويٍّ(٣) ، وضابطه ((لا يحل محله الظاهر ، ولا ضمير منفصل))(٤) .

وذكر ابن مالك أَنَّ مواطن استتار الضمير وجوبًا ((إِفْعَلْ ، وتَفْعَلُ ، وأَفْعَلُ ، وتَفْعَل يا رجل))(٥) ، وهذه المواضع هي :

أ- الضمير المرفوع بأَمر الواحد كـ(قُمْ) ، أَي : قُمْ أَنت .

ب- الضمير المرفوع بفعلٍ مضارع أَوَّله همزة ، نحو : أُوافق ، أَي: أَنا .

ج- الضمير المرفوع بفعلٍ مضارع أَوَّله نون ، نحو : نكتب ، أَي : نحن .

د- الضمير المرفوع بفعلٍ مضارع أَوَّله تاء لخطاب الواحد ، نحو : تشكر ، أَي : أَنت ، فإِنْ كان لخطاب الواحدة ، أَو الاثنين ، أَو الجماعة برز الضمير(٦) .

وقد ذكر الأُستاذ عباس حسن حالات أُخرى يكون فيها الضمير مستتر وجوبًا وهي :

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٧٥ .

(٢) شرح التصريح : ١ / ٩٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١ / ٩٦ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٢٧ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٦ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠١ .

أ- أَنْ يكون الضمير فاعلًا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء مثل : (ما خلا ، وحاشا ، وما عدا) .

ب- أَن يكون الضمير اسمًا مرفوعًا لأدوات الاستثناء الناسخة مثل (ليس ، ولا يكون) ، نحو قولك : انقضى الأسبوع ليس يومًا، فيومًا خبر ليس ، واسمها ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو) .

ت- أَنْ يكون فاعلًا لفعل التعجب الماضي ، نحو : ما أَحسنَ الشجاعةَ .

ث- أَنْ يكون فاعلًا لاسم فعل مضارع ، أَو أمر ، نحو : نزالِ ، أَي : أَنزل .

ج- أَنْ يكون فاعلًا للمصدر النائب عن فعل الأَمر ، نحو : قيامًا للزائر ، أَي : قُمْ(١) .

ثانيًا : الضمير المستتر جوازًا : ((وهو الذي يخلفه ظاهر ، أَو مضمر بارز كقولك : زيدٌ حَسُنَ))(٢) . ومواطن استتار الضمير جوازًا هي :

١- الضمير المرفوع بفعل الغائب أَو الغائبة ، نحو : زيدٌ قام ، وهندٌ قامت .

٢- الضمير المرفوع بالصفات المحضة ، وهي :

أ- اسم الفاعل ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أَي : هو

ب- اسم المفعول : نحو : زيدٌ مضروبٌ ، أَي : هو

ج- الصفة المشبهة : نحو : زيدٌ حَسُنَ ، أَي : هو

د- أَمثلة المبالغة : نحو : زيدً ضرَّابٌ ، أَو مضروب ، أَو حَذِرٌ ، أَي : هو(٣) .

وذكر الشيخ خالد الأَزهريُّ أَنَّ هذا التقسيم هو تقسيم ابن يعيش في شرح المفصل ، وابن مالك في شرح التسهيل ، وغيرهما من النحويين(٤) .

وتُقسَّم الضمائر باعتبار الحضور والغيبة إِلى :

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٣٠ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٢١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٢١ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٩٦ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠١ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٠١ .

أوَّلًا : ضمير المتكلم : وهو أَعرف الضمائر وأَخصُّها ، كما مرَّ آنفًا ، وضمائر المتكلم هي : أَنا ، نحن ، التاء ، الياء ، نا .

ثانيًا : ضمير المخاطب ، وهي : أَنتَ ، أَنتِ ، أَنتما ، أَنتم ، أَنتنَّ ، والكاف في نحو : إنَّ أَباك قد صانك ، وفروعها ، بِكما، بِكم ، بِكنَّ .

ثالثًا : ضمير الغائب : مثل : هو ، هي ، هما ، هنَّ ، الهاء ، في مثل يصون المخلصُ وطنه[(١)] .

هذه الضمائر كلها لا تخلو من الإبهام والغموض ، سواء أَكانت لمتكلم ، أَم مخاطب ، أَم غائب ؛ لأَنَّهُ وضعها الواضع معرفةً ليس بنفسها بل بسبب ما تعود عليه ، فاستغنت ضمائر التكلم والخطاب عن المفسِّر بوجود صاحبها ساعةَ الكلام[(٢)] ، وبقي ضمير الغائب بحاجة إلى ما يفسِّره ويزيل إبهامه ، فعلاقة الضمير بالمفسّر علاقة لزومية ؛ إذ يلزم كل مضمر أَنْ يكون له مفسِّر ؛ لذلك كان من الضرورة إلَّا يضمر إلَّا بعد أَنْ يُعلم المفسِّر .

قال سيبويه : ((وإِنَّما تضمر اسمًا بعدما تعلم أَنَّ من يُحَدَّث قد عَرَفَ مَنْ تعني وما تعني ، وأَنَّك تريد شيئًا يعلمه))[(٣)] .

وقال ابن أَبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) : ((اعلم أَنَّ الاسم لا يضمر إلَّا بعد أَن يعرف ، ويكون معه ما يفسِّره ، ويدلُّ على الذي تريده به))[(٤)] .

<u>سابعًا : عود الضمير :</u>

لفظة (العود) تعني (الرجوع) ، وعود الضمير يعني رجوع الضمير إلى مفسِّره ، ذكر ذلك ابن فارس قائلًا : ((تقول : رَجَع يرجع رُجوعاً، إذا عادَ))[(٥)] ، وجاء في مجمل اللغة : ((عادَ يعودُ عودةً وعودًا))[(٦)] .

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢١٧ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٣٦ ، والنحو الوافي : ٢٥٦ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٨٨ .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣٠٣ .

(٥) معجم مقاييس اللغة : ٣ / ٤٩٠ ، رجع .

(٦) مجمل اللغة : ٦٣٥ ، عاد .

وتتعدى لفظـة (عـود) بحـرفين همـا (إلـى ، وعلـى) ، وعـاد : (((عَـادَ) يَعُـودُ ويَعَادُ عَوْدًا وَعَوْدَةً وَمَعَادًا وَعَادَ عَوْدًا وَعِيَادًا إِلَيْهِ وَعَادَ عَلَيْهِ وَعَادَ لَـهُ وَعَادَ فِيهِ : رَجَـعَ ، وَعَادَهُ عَنْ كَذَا عَائِدٌ صَرَفَهُ (مَقْلُوبُ عَدَاهُ) وَعَادَ بِمَعْرُوفِهِ أَفْضَلَ وَأَعَادَهُ إِلَى مَكَانِهِ : رَجَّعَهُ وَعَاوَدَ مَا كَان عَلَيْهِ : وَاظَبَ عَلَيْهِ ، وَعَاوَدَهُ بِالْمَسْأَلَةِ : كَرَّرَ السُّؤَالَ وَتَعَاوَدَ الْقَوْمَ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا : عَادَ كُلُّ فَرِيقٍ إِلَى صَاحِبِهِ))[١] .

ثامنًا : أَحكام عود ضمير الغائب على مفسِّره :

١- أَنْ يتقدم الضـمير علـى مفسِّـره ؛ لأَنَّ الضـمير وضـعه الواضـع معرفـةً لـيس بنفسـه بـل بسبب مـا يعـود عليـه ؛ لـذا يجب أَنْ يتقدَّم المفسِّر علـى الضـمير ليوضـح معنـاه ، وبكـون مطابقًـا لـه فـي الإِفـراد والتثنيـة والجمـع ، والتـذكير والتأْنيث[٢] .

٢- الأَصل المطابقة في عود الضمير ، أَي : ضمير المفرد للمفرد ، نحو قولك : جاء زيدٌ فأَكرمته ، فالهاء تعود علـى زيد لا غير ، ولكن قد يتقدَّم الضـمير مفسـرانِ أَو أَكثـر ، وكـلٌّ منهمـا صـالح للتفسـير ، فيكـون الضـمير فـي هـذه الحالة للأَقرب ، إِلَّا بوجود قرينة تصرفه إِلى الأبعد[٣] .

٣- القرينـة عنصـر مهم في تحديد عود الضـمير وفـي غيره مـن القضـايا اللغويـة الأُخرى ، سواء أَكانت القرينة لفظية أَم معنوية[٤] .

٤- عود الضمير إِلى المحدث عنه أَولى من عوده على الأَقرب [٥] .

٥- تطابق الضمائر ورجوعها إِلى مفسِّرٍ واحد أَولى من تفرقها ؛ لأَنَّ تفرقها يُخِلُ بالنظم الذي هو أَساس البلاغة[٦].

---

(١) معجم الأَفعال المتعدية بحرف : ٢٥١ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٧

(٢) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١١٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣ /٨/ ٧٠ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ١ / ٦٣ .

(٤) ينظر : معاني النحو : ١ / ٦٢ ، والجملة العربية تأليفها وأَقسامها : ٦٥ .

(٥) ينظر : دراسات لأُسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٨ / ٣٣ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٥ / ١٣٢ ، ودراسات لأُسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٨ / ٣٦ .

٦- قد يعود الضمير على غير مذكور، وإنَّما يُستدلُّ عليه بقرينة لفظيةٍ أَو معنويةٍ [١] .

٧- قد يعود الضمير على متأَخر في اللفظ دون الرتبة ، أَو متأَخر في الرتبة متقدِّم في اللفظ ، أَو متأَخر لفظًا ورتبةً ، وهو ما يسمى التقدُّم الحكمي[٢] .

٨- قد يذكَّر ضمير المؤنث ، ويؤنث ضمير المذكَّر حملًا على المعنى ، أَو بسبب الاختلاف في تأْنيث المفسِّر وتذكيره[٣] .

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٥٨ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ ، ومعاني النحو : ١ / ٦١

(٣) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٦٢ – ٢٥٦ .

المقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله العالم بغيب الخواطر ، ومُجلِّي مكنونات السرائر ، ومفسِّر مبهمات الضمائر ، والصلاة والسلام على محمد سيد الخلق أَوَّلهم والآخر ، ذي المجد والمآثر ، المبعوث بهدى ربه والبصائر ، وعلى آله أَهل التقى والمفاخر ، وصحابته الكرام الجواهر .

أَمَّا بعد :

فإِنَّ عِظَمَ الحديث من عِظم محدثه ، ولا أَعظم حديث بعد كلام الله سبحانه وتعالى إِلَّا حديث رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، كيف لا وقد قال فيه عزَّ وجل﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿٤﴾ ﴾ { النجم: ٣ - ٤ } ، وهو مَعْدِنُ الفصاحة ، ومنبع البلاغة ، وهو الذي آتاه ربُّه جوامع الكلم ، أَوليس هو القائل : (... **أنا أعرب العرب ولدتني قريش ونشأت في بني سعد بن بكر فأنَّى يأتيني اللَّحن**))[١] .

وتجدر الإِشارة إِلى أَنَّ الحديث النبوي الشريف لم يحظ بعدد جمٍّ من الدراسات التي تدرسه وتميط اللثام عن مكنوناته النحوية ، والدلالية ، والبلاغية ، على نحو ما حظي به غيره من الموضوعات التي تصب في علم العربية ، ويأْتي بحثي هذا خطوةً متواضعةً ، وإِسهامًا يسيرًا في حقل الدراسات المعنية بالحديث النبوي الشريف من الوجهة النحوية . وآلَ عنوانه إِلى (عود الضمير في الحديث النبوي الشريف ، في متن صحيح البخاري) .

(١) المعجم الكبير : ٦ / ٣٥ ، رقم الحديث : ٥٤٣ .

إنَّ لموضوع عود الضمير على وفق الضوابط النحوية التي أَصَّلها النحاة أَثرًا مهمًا في تحديد المعنى لا يقل شأْنًا عن الظواهر النحوية الأُخرى مثل : الحذف والتقدير ، والتقديم والتأْخير .

وبعد متابعة متأَنية للمصادر القديمة ذات المساس بموضوع بحثي ، والمراجع الحديثة و لاسيما الرسائل والأَطاريح الجامعية اتضحت ملامح الرسالة ، فجاءت على أَربعة فصول سبقتها مقدمة وتمهيد ، ففي التمهيد تناولت حدَّ الضمير في اللغة والاصطلاح النحوي ، وأَقسامه ، وجملة من أَحكامه ، أَمَّا الفصل الأَوَّل فبحثت فيه عود الضمير على متقدِّم مذكور وجاء على مبحثين : المبحث الأَوَّل : درست فيه عود الضمير على أَقرب مذكور ، والمبحث الثاني : تناولت فيه عود الضمير على أَبعد مذكور .

أَمَّا الفصل الثاني فكان في عود الضمير على متأَخر ، وجاء على مبحثين أَيضًا : المبحث الأَوَّل : عود الضمير على متأَخر مُفسِّرُهُ مفرد ، والمبحث الثاني : عود الضمير على متأَخر مُفسِّرُهُ جملة .

وكان الفصل الثالث في عود الضمير على غير مذكور ، وتضمن مبحثين : المبحث الأَوَّل : عود الضمير على غير مذكور تَدُلُّ عليه قرينة لفظية ، والمبحث الثاني : عود الضمير على غير مذكور تَدُلُّ عليه قرينة حسية ، أَو معنوية .

أَمَّا الفصل الرابع فكان في التطابق في عود الضمير ، وجاء على مبحثين أَيضًا : المبحث الأَوَّل : التطابق من حيث العدد : الإِفراد ، والتثنية ، والجمع ، والمبحث الثاني : التطابق من حيث التذكير والتأْنيث .

لقد قضيت وقتًا ممتعًا في هذه الرحلة الجميلة مع حديث رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، بيد أَنِّي واجهت صعوباتٍ فيها ؛ أَبرزها عدم توافر الكتب التي تُعنى بإِعراب الحديث النبوي ، وعدم كفاية الدراسات التي تمس موضوع بحثي إِذا ما قورنت بالمصادر اللغوية والنحوية التي تُعنى بموضوعات غيره .

وقد اعتمدت في دراستي على ثلاثة شروح رئيسة لصحيح البخاري وهي : صحيح البخاري بشرح الكرماني ، وهو لمحمد بن يوسف الكرماني (ت ٧٨٦ هـ) ، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ،

والثالث عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، فضلًا عن استعانتي بالشروح الأُخرى ، وأَمَّا كتب النحو التي استعنت بها فهي كثيرة منها الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، وشرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) والتذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأَبي حيان الأَندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، وغيرها ، وكذلك كتب التفسير مثل الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، والتفسير الكبير لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، والبحر المحيط لأبي حيان ، وروح المعاني للآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) .

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ ثمةَ دراساتٍ سبقت هذه الرسالة منها : (عود الضمير في البحر المحيط) ، وهي رسالة ماجستير للباحث محمد خالد رحال العبيدي ، و (عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم) ، وهي رسالة ماجستير أيضًا للباحث عبد الله راجحي محمد غانم ، وقد أفدت منهما ، وأشرت إليهما ، وهما من مصادر رسالتي هذه .

ولا يسعني في هذا المقام إِلَّا أَنْ أَشيدَ بالفضل الكبير لأُستاذي المشرف الأُستاذ الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي الذي كان نعم المشرف والموجه لِمَا أَبداه من توجيه وإِرشاد ، وتصويب الهنات ، وما امتاز به من سعة صدر ، وأَدب رفيع في معاملته إياي ، جزاه الله الجزاء الأَوفى .

هذا ولا أَدَّعي الكمال في بحثي هذا فقد جُبل الإِنسان على الخطأ ، وحسبي أَنِّي حاولت ليس غير ، فما كان فيه من صواب فبفضلٍ من الله ومنٍّ منه وحدَهُ ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي وأَستغفر الله منه .

وفي الختام أُقدم شكري وامتناني الأَتَّمين الأَكملين للجنة الكريمة المناقشة الأَساتذة الأَعلام .

ربنا لا تؤاخذنا إِنْ نسينا أَو أَخطأْنا ، وأَتضرع إِليك اللهمَّ وأَبتهل إِليك ، تباركت وتعاليت ، الحمد لك ، وأَشكر آلاءَك

الباحث

الفَصْلُ الأَوَّلُ

عود الضمير على متقدم مذكور

المبحث الأول
عود الضمير على أقرب مذكور

لا بدَّ للضمير من مُفسِّر يبين المراد منه ، ويزيل إبهامه ؛ لأنَّ الضمير من المبهمات ، فإن كان الضمير لمتكلم فإنَّ مدلوله يتعين بوجود صاحبه وهو المتكلم ، وإنْ كان لمخاطب فيتعيَّن مدلوله حينئذٍ بوجود المخاطب أيضاً[(١)] ، وأمَّا ضمير الغائب فصاحبه غير موجود ولا مشاهد ولا معروف ((وأمَّا ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنَّه غير حاضر ولا مشاهد))[(٢)] .

والأصل في المُفسِّر ، أو المُوضِّح أنْ يكون متقدِّماً على الضمير ليبيِّن معناه ، والمراد منه ، ويزيل إبهامه ((وإِنَّما يقتضي ضمير الغائب تقدُّم المفسِّر ؛ لأنَّه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه ، بل بسبب ما يعودُ عليه فإنْ ذكرتهُ ولم يتقدَّمْهُ مفسِّرهُ بَقيَ مبهماً لا يُعْرَفُ المراد به حتى يأتي تفسيره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه))[(٣)] .

وقال الأُستاذ عباس حسن : ((فلا بدَّ لهذا الضمير من شيءٍ يفسِّره ، ويوضح المراد منه ، والأصل قي الشيء المفسِّر الموضِّح أنْ يكون في غير – ضمير الشأنْ – متقدِّماً على الضمير ومذكوراً قبله ليبيِّن معناه أولاً ، ويكشف المقصود منه ، ثُمَّ يجيء الضمير مطابقاً له – فيما يحتاج للمطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما – فيكون خالياً من الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسِّر (مرجع الضمير)))[(٤)] .

من هنا يتبين لنا أنَّ الأصل في ضمير الغائب هو أنْ يكون المفسِّر متقدِّماً على الضمير ، ومطابقاً له في الحالات التي تحتاج إلى مطابقة ، ويكون المفسِّر متقدِّماً على الضمير إلَّا في بعض الحالات التي يتقدَّم بها الضمير على مفسِّره والتي سأتكلم عنها في الفصل الثاني .

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٣٦ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٥٦ .
(٢) النحو الوافي : ١ / ٢٥٦ .
(٣) شرح الرضي : ٢/ ١١٧ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ١٤ .
(٤) النحو الوافي : ١ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .

والأصل في مرجع الضمير أنْ يكون مرجعاً واحداً ، نحو : (جاءني زيد فأكرمته) فالضمير (الهاء) في (فأكرمته) يعود على (زيد) ؛ لأنَّه لا يشاركه فيه مفسِّر آخر[١] ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ { يس : ٣٩} ، فالضمير (الهاء) في قدرناه يعود على القمر ((والمعنى قدَّرنا له منازلَ ، فحُذف الخافض ، أو التقدير : ذا منازل فحُذف المضاف))[٢] .

وقول رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**يا مسلمُ هذا يهوديٌ ورائي فاقْتُله**)[٣] فالضمير (الهاء) في قوله (فاقتله) يعود على اليهوديّ ، وفي هذه الحالات لا يوجد إشكال في عود الضمير ؛ من حيث إنَّ الاسم الذي قبله والذي يعود الضمير عليه واحد غير متعدد فاللبس مأمون في هذه الحالة ، ولكن قد يتقدَّم على الضمير اسمانِ أو أكثر كلٌ منهما صالح لتفسير الضمير ، فيعود الضمير في هذه الحالة إلى الأقرب ، إذا لم يرد دليل يصرفه إلى الأبعد ، وقد اجمع النحويون باختلاف مقالاتهم على ذلك[٤] .

قال ابن مالك : ((إذا ذُكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعداً جُعل للأقرب ، ولا يُجعل لغيره إلَّا بدليل من خارج))[٥] .

وقال الرضيُّ : ((واعلم أنَّهُ إذا تقدَّم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً فالمفسِّر هو الأقرب لا غير ، نحو : جاءني زيدٌ وبكرٌ فضربته ، أي : ضربتُ بكراً ، ويجوز مع القرينة أنْ يكون للأبعد ، نحو : جاءني عالمٌ وجاهلٌ فأكرمتُه))[٦] ،

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٢) شرح شذور الذهب : ١٣٦ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ١٤ .

(٣) صحيح البخاري : ٢ / ٣٣٩ ، رقم الحديث : ٢٩٢٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٧ ، وشرح الرضي : ٢ / ١١٥ ، والتفسير الكبير : م٣ / ٧ / ٢١ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٤١ ، والبرهان في علوم القران : ٤ / ٣٦ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم : ٢٩ .

(٥) شرح التسهيل : ١ / ١٥٧ ،وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم : ٢٩ .

(١) شرح الرضي : ٢ / ١١٥ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ١٥ .

فالإكرام ههنا ينصرف إلى العالم لا مناص في ذلك ، فهو إذن قرينة صارفة مؤمّنة للبس ، ويرى فخر الدين الرازي ، أنَّ من الواجب عود الضمير على أقرب مذكور [١] ، وقال أبو حيَّان : ((إنَّ ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلَّا بدليل))[٢] ، وذكر الزركشيُّ (ت ٧٩٤ هـ) أنَّ عود الضمير على أقرب مذكور هو الأصل[٣] ، وأشار إلى ذلك السيوطي(ت ٩١١ هـ) أيضًا[٤] ، وقد ذكر ذلك الشيخ عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) قائلًا : ((يعود الضمير على الأقرب ، ويجوز مع القرينة أنْ يعود على الأبعد))[٥] .

وقال الدكتور فاضل صالح السامرائي : ((إذا تقدَّم شيئانِ أو أكثر مما يصلح للتفسير ، فالأصل أنْ يعود الضمير على الأقرب نحو (جاء محمد وخالد فأكرمته) أي : فأكرمتُ خالداً ، وكقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ { يونس: ٥ } ، أي : قدَّر القمر ، وكقوله تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ { الجمعة: ١١ } ، فعاد الضمير على التجارة ، وإعادة الضمير على أحد المذْكورَيْنِ إنَّما يكون بحسب ما يقتضيه المقام فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ إنَّما أعاد الضمير فيه على التجارة ؛ لأنَّها كانت سبب الانفضاض وهو يخطب))[٦] ، يعني رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) .

وسأضع بين يَدي البحث أمثلة من الحديث النبوي الشريف يعود فيها الضمير على أقرب مذكور ، وقد تقدَّم فيها على الضمير مفسِّرانِ أو أكثر .

---

(٢) ينظر : التفسير الكبير : م٣ / ج٧ / ٢١ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم : ٢٩ .

(٣) البحر المحيط : ١ / ٣٤١ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القران : ٤ / ٣٦ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم : ٢٩ .

(٥) ينظر : الإتقان في علوم القران : ١ / ٨٨٧ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم : ٢٩ .

(٦) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٨ / ٢١ .

(٧) معاني النحو : ١ / ٦٨ .

أولاً : جاء في الحديث الشريف **(أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ : يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ : يَا مُعَاذُ قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ : إِذًا يَتَّكِلُوا ، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا)**(١) .

الضمير المجرور (الهاء) في (موته) الوارد في الحديث يحتمل أنْ يعود على :

١- رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)
٢- معاذ بن جبل (رضي الله عنه)

وممن ذهب إلى هذا محمد بن يوسف الكرمانيّ إذ قال : ((الضمير في (موته) راجع إلى معاذ ، وإنْ أُحْتمِلَ أنْ يَرجع إلى رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)))(٢) ، ويعلل عوده إلى النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) بقوله : ((فالعندية على هذا الاحتمال باعتبار التأخر عن الموت ، وعلى الأول ، أي : الظاهر باعتبار التقدم على الموت))(٣) .

فعود الضمير إلى معاذ (رضي الله عنه) وهو الظاهر يعتمد على تقدُّم وفاة النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) على وفاة معاذ (رضي الله عنه) ، فلم يخبر بها معاذ أحداً إلى حين وفاته ، والاحتمال الثاني باعتبار التأخر عن الموت ، فإنَّ مُعاذًا (رضي الله عنه) قد طال به العمر ، وأخبر بها عند وفاة النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) خوفاً من الإثم في كتم العلم ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى أمر بنشر العلم ، ودعا إليه ، ونهى عن كتمانه ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟**

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٦٢ – ٦٣ ، رقم الحديث : ١٢٨ .
(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢ / ١٥٥ .
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ { آل عمران: ١٨٧ } ، وقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**من سُئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجامٍ من نارٍ يوم القيامة**)[١]

وقوله : (**بلغوا عني ولو آية ...**)[٢] ، وذكر الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ أنَّ المراد هو معاذ بن جبل (رضي الله عنه) ، وليس رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وزاد أنَّ احتمالية إرادة رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) به غريب[٣] ، وردَّ على الكرماني بالحديث الذي رواه أحمد في مسنده بسند صحيح عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) : (**أَنَا مَنْ شَهِدَ مُعَاذًا حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ يَقُولُ : اكْشِفُوا عَنِّي سَجْفَ الْقُبَّةِ أُحَدِّثْكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَالَ مَرَّةً : أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمُوهُ إِلَّا أَنْ تَتَّكِلُوا سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ ، أَوْ يَقِينًا مِنْ قَلْبِهِ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ**)[٤] .

وجمع بدر الدين العيني بين الرأيين ، فقد ساق رأي ابن حجر كاملاً ولم ينسبهُ له فقال : ((وقال بعضهم : أَغرب الكرمانيُّ فقال يحتمل أنْ يرجع الضمير إلى رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)))[٥] ، وأشار إلى أنَّ الحديث المذكور لا يردُّ ما قاله الكرمانيُّ ولا ينفيه ، إذ قال : ((قلت : الحديث المذكور لا يردُّ ما قاله الكرمانيُّ ولا ينافيه ؛ لأنَّهُ يحتمل أنْ يكون أخبر به النَّاس عند موت النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، والآخرين عند موت نفسه ، ولا منافاة بينهما))[٦] .

---

(١) سنن الترمذي ، كتاب العلم : ٥ / ٢٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل ، وقال أبو عيسى : حديث حسن صحيح : ٥ / ٤٠ ، والجامع الصغير : ١ / ٤٨٩ ، والجمع بين الصحيحين : ٣ / ٣٦٦ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ٢٢٧ .

(٤) مسند الإمام أحمد : ٣٦ / ٣٨١ رقم الحديث : ٢٢٠٦٠ ، والمعجم الكبير : ٢٠ / ٤١ .

(٥) عمدة القاري : ٢ / ٣١٤ .

(٦) عمدة القاري : ٢ / ٣١٤ .

ثانياً : الحديث الذي رواه أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : (**بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَوْبِهِ**)[١] .

الضمير (الهاء) في (ثوبه) يعود إلى :

١- ثوب النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) .

٢- يُحتمل أنْ يعود إلى ثوب أنس (رضي الله عنه) .

يرى الكرمانيُّ أنَّ الظاهر عود الضمير على ثوب النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وإنْ كان من الممكن أنْ يعود إلى ثوب أنس (رضي الله عنه) على وجه الاحتمال إلَّا أنَّ ذلك بعيد ، فهو يقول : ((قوله : (في ثوبه) أي: ثوب رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) وهو الظاهر ، ويُحتمل أنْ يعود الضمير إلى أنسٍ (رضي الله عنه) وهو بعيد))[٢] فالظاهر عند الكرمانيُّ عود الضمير إلى ثوب رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) مستبعداً عودَهُ إلى ثوب أنس (رضي الله عنه) على الرغم من احتماليته ، ومما يعضد هذا أنَّ أنساً (رضي الله عنه) هو خادم رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) فمن الممكن أنْ يبزق النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) في ثوبه ، ولا غرابة في الأمر على وجه التكريم له فهو خادمه بَلْهَ صاحبه .

أمَّا العينيُّ فقوله مطابق لِما ذكره الكرماني من أنَّ الضمير يعود إلى ثوب رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) واحتمال عوده إلى ثوب أنس بعيد[٣] ، بيد أنَّه أبان عن سبب بعده وأوضحه قائلاً : ((قلت : وجه بعده وإنْ كان فيه احتمال ما رواه أبو نعيم في مستخرجه ، وهو هذا الحديث من طريق الفريابي ، وزاد في آخره (وهو في الصلاة)))[٤] ، وبما أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) كان في الصلاة فمن البديهي أنْ يبزق في ثوبه وليس في ثوب أنس (رضي الله عنه) ،

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٩٧ ، رقم الحديث : ٢٤١

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ١٠٠

(٣) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ١٧٨

(٤) عمدة القاري : ٣ / ١٧٨ ، وينظر : مستخرج أبي نعيم : ٢ / ١٥٣ .

ويؤيد أنَّه كان في الصلاة ما جاء في الحديث الشريف : (أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) بزق في ثوبه وهو في الصلاة ثُمَّ دلكَهُ)[(١)] .

ويترجح لدى الباحث عود الضمير إلى ثوب رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّ السياق يدلُّ عليه ، وأنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) أقرب مذكور ، فضلاً عمَّا ذكر من أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) قد كان في الصلاة ، ثُمَّ دلكه بعدئذٍ ، وهو لمِمَّا يتخذ قرينة صارفة إلى أنَّ الثوب هو ثوب النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) وليس ثوب مُعاذ ، والله أعلم .

ثالثاً : الحديث الذي رواه محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قائلًا :(**اسْتَأْذَنَ عُمَرُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَعِنْدَهُ نِسَاءٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُكَلِّمْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَهُ عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ قُمْنَ يَبْتَدِرْنَ الْحِجَابَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ، فَقَالَ عُمَرُ : أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي فَلَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ ابْتَدَرْنَ الْحِجَابَ قَالَ عُمَرُ : فَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ أَحَقَّ أَنْ يَهَبْنَ ،ثُمَّ قَالَ : أَيْ عَدُوَّاتِ أَنْفُسِهِنَّ أَتَهَبْنَنِي وَلَا تَهَبْنَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قُلْنَ : نَعَمْ أَنْتَ أَفَظُّ وَأَغْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ**)[(٢)] .

الضمير المنصوب (الهاء) في قوله (يَسْتَكْثِرْنِهُ) يحتمل أنْ يعود إلى :

١- الكلام الذي يدلُّ عليه (يكلمنه)

٢- يعود على النفقة

---

(١) سنن ابن ماجة : ٢ / ١٥٠ ، رقم الحديث : ١٠٢٤ ، وقال في الحاشية : حديث صحيح دون قوله : (وهو في الصلاة) فإنَّه شاذ .

(٢) صحيح البخاري : ٢ / ٤٤٢ ، رقم الحديث : ٣٢٩٤ .

يرى يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ) أنَّ الضمير يعود على الكلام إذ يقول : ((قال العلماء : معنى يستكثرنه : يطلبنَ كثيراً من كلامه وجوابه لحوائجهنَّ وفتاويهنَّ))[١] .

وذكر ذلك الكرمانيُّ أيضاً ونسبه إلى الدَّاودي فقال : ((قال الدَّاودي : يستكثرنه ، أي: يطلبنَ كثيراً من كلامه وجوابه لحوائجهنَّ وفتاويهنَّ))[٢] ، يدلُّ هذا الكلام على أنَّ النساء لم يَكُنَّ من أزواج النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، وأمَّا علوُّ صوتِهِنَّ ، فإنَّه يرى أنَّ ذلك كان قبل نزول قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ { **الحجرات: ٢**} ، أو أنَّه كان لاجتماع الأصوات ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهنَّ كانت تتكلم منفردة وكان صوتها أعلى من صوته (صلَّى الله عليه وسلَّم)[٣] .

وذهب ابن الملقِّن (ت ٨٠٤ هـ) إلى أنَّ النساء هُنَّ من أزواج النبي (صلَى الله عليه وآله وسلَّم) وأنهنَّ يطلبْنَ النفقة ، إذ قال : ((قوله : (وَيّسْتَكْثِرْنَهُ) : يريد العطاء ، وقد أبان في موضع آخر أنَّهنَّ يُرِدنَ النفقة . وقال الدَّاوديُّ : أراد يُكثرنَ الكلام عنده ، والأول أظهر))[٤] ، وقد أيَّد ابن حجر ما ذهب إليه ابن الملقِّن في أنَّ النساء هُنَّ أزواج النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وإنْ كان ثمة احتمال في أنْ يكون معهنَّ من غيرهنَّ ، ويرى أنَّ قرينة (يستكثرنه) تدلُّ على أنَّهنَّ من أزواجه ، أي : يطلبن منه أكثر مما يعطيهن ، فالضمير يعود على النفقة ، أي : يستكثرن من طلب النفقة [٥] وردَّ على قول الكرماني المتقدم آنفاً والذي نسبه للدَّاودي : ((أنَّ

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ١٥/ ٦٤، وينظر: عمدة القاري : ١٦ / ٢٧٠ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١٤ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح : ٢ / ٢٤٨ ، وينظر : عمدة القاري : ١٦ / ٢٧٠ .

(٥) ينظر : فتح الباري : ٧ / ٤٧ .

المراد أنَّهنَّ يكثرنَ من الكلام عنده ، وهو مردود بما وقع التصريح به في حديث جابر ، عند مسلم أنَّهنَّ يَطلبْنَ النفقة))(١) .

وذكر العينيُّ رأي ابن حجر كاملاً ولم يعزه إليه ، وإنَّما قال : ((كذا قال بعضهم))(٢) ، ثُمَّ ذكر رأي النووي ، وابن الملقِّن ، ونسب كلَّ رأي إلى صاحبه ، ومن ثَمَّ أيَّد الرأي القائل : إنَّ النساء من قريش ، وإنَّ الضمير يعود على الكلام ، وهو رأي الإمام النووي ، والدَّاودي ، والكرماني ، وقال : ((قلت : الذي قاله النووي أظهر ؛ لأنَّ الضمير المنصوب في يستكثرنه يرجع إلى الكلام ، الذي يدلُّ عليه يكلِّمنه))(٣) ، وذكر أنَّ ثَمة قرينة أخرى تؤيد ذلك ، فإنَّه ما كان لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن يخاطب أزواج النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) بـ(عدوَّات أنفسهن) في حضرة رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، بل الظاهر أنَّهنَّ من غير أزواجه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) جئن إليه يسألنه ويستكثرن من كلامه في جوابهنَّ ، وقد يكون قسم منهنَّ طلبْنَ منه حاجات لهُنَّ فَعَلَت أصواتُهنَّ ، وقد يكون أزواج تلك النسوة غائبين في البعوث ، وهذا ما دعاهُنَّ إلى طلب النفقة من رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، وإنَّ طلب النفقة ليس خاصَّاً بالأزواج ، فمن البداهة أنْ تطلب النساء المحتاجات من وليِّ الأمر تلك الحاجة ، ويرى أنِّ ردَّ كلام الدَّاودي ليس له وجه ، ولا يصح أنْ يكون حديث جابر مؤيداً لِمَا ذهب إليه مَن اعتمد على هذا الحديث في ردِّ رأي الدَّاودي ؛ لأنَّ حديث سعيد (رضي الله عنه) غير حديث

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، والحديث عند مسلم **(ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ فَوَجَدَ النَّبِىَّ (صلى الله عليه وسلم) جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ فَقَالَ: لأَقُولَنَّ شَيْئًا أُضْحِكُ النَّبِىَّ(صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِى النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَأْتُ عُنُقَهَا. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَقَالَ : (هُنَّ حَوْلِى كَمَا تَرَى يَسْأَلْنَنِى النَّفَقَةَ))** ، صحيح مسلم : ٢ / ٦٨ ، رقم الحديث : ١٤٧٨ .

(٢) عمدة القاري : ١٦ / ٢٧٠ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

جابر (رضي الله عنه) ، وإنْ كان معناهما واحداً ، فلا يلزم أنْ تكون تلك النسوة أزواج النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)(١) .

من هنا يتبين بأنَّ رأي العيني هو الأرجح ؛ لأنَّ حديث جابر (رضي الله عنه) الذي أشار إليه ابن حجر هو غير حديث سعيد (رضي الله عنه) كما ذكر ذلك العيني ، وإنْ تشابه المعنى فالحادثة مختلفة ، ولو أنَّ النساء كُنَّ من أزواج النبي (صلَّ الله عليه وآله وسلَّم) لقال : (نساء من أزواجه) ولم يقل : (نسوة من قريش) .

ومن المعلوم أنَّه ليس جميع أزواج النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) من قريش ، فمنهنَّ غير قرشيات ، ومما يعضد هذا رأي النووي ، والدَّاودي اللذين يريان بأنَّ الضمير يعود على الكلام ، وعود الضمير المنصوب في (يستكثرنه) إلى الكلام المفهوم من (يكلمنه) هو الأصل ؛ لأنَّه أقرب مذكور إلى الضمير ، وعود الضمير على الأقرب هو الأصل إذا لم تكن ثمة قرينة تصرفه إلى الأبعد على نحو ما مرَّ ذكره آنفاً ، والله أعلم .

رابعاً : الحديث الذي رواه أنس (رضي الله عنه) قال : قال النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ**)(٢) .

في هذا الحديث ضميران للغائب تقدّمَ على كل واحد منهما مفسِّران صالحان لعود الضمير عليهما وهما :

١- الضمير (الهاء) في (رحمته) ، ويمكن أنْ يعود إلى :

أ- الله سبحانه وتعالى

ب- الأب

٢- الضمير (هم) في (إيَّاهم) ويحتمل أنْ يعود إلى :

أ- الأب

ب- الأولاد

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ١٦ / ٢٧٠ .

(٢) صحيح البخاري : ١ / ٣٨٦ – ٣٨٧ ، رقم الحديث : ١٢٤٨ .

ولشدة تعلق عود الضميرين في توجيه المعنى سأحاول أنْ أُبين ما يرجع إليه كلٌّ واحد منهما ، فقد رأى الكرمانيُّ أنَّ الضمير في (رحمته) يعود على الأب ، وذكر أنَّ المراد به هو الأب الذي توفيَّ أولاده ، والضمير في (إيَّاهم) يعود على المسلم الذي توفيَّ أولاده لا الأولاد ، ويرى أنَّ هذا الرأي هو الظاهر ، وهو جمعٌ وأنَّه نكرة والنكرة في سياق النفي تفيد العموم[١] .

وذكر الحافظ ابن حجر أنَّ ((الضمير في قوله : (بفضل رحمته إيَّاهم) يرجع إلى الله تعالى : أي : بفضل رحمة الله للأولاد))[٢] ، ونسب قولاً إلى ابن التيّنِ[٣] (ت ٦١١ هـ) يذكر فيه أنَّ الضمير في (رحمته) يرجع إلى الأب ؛ لأنَّهُ كان يرحم الأولاد في الدنيا فيجازيه الله سبحانه وتعالى بالرحمة في الآخرة ، إذ قال : ((وقال ابن التيِّن : قيل : إنَّ الضمير في (رحمته) للأب ؛ لكونه كان يرحمهم في الدنيا فَيُجازى بالرحمة في الآخرة))[٤] ، وقد رجح ابن حجر الرأي الأوَّل ، وهو الرأي الذي يقول إنَّ الضمير يعود إلى الله سبحانه وتعالى[٥] ، وقد أيَّد رأيه بالحديث الذي رواه ابن ماجة (ت٢٧٣ هـ) (بفضل رحمة الله إياهم)[٦] ، وكذلك ما رواه النسائي (ت ٣٠٣ هـ) من حديث أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه) (٣٢ هـ) : (إلَّا غَفَرَ اللهُ لهما بفضل رحمته)[٧] ، ومن هذا الباب ما رواه ابن حبَّان (ت

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٧ / ٥٨ – ٥٩ ، وعقود الزبرجد : ١٥٩/١ .

(٢) فتح الباري : ٣ / ١٢١ ، وينظر دليل الفالحين : ٦ / ١١٠، وعقود الزبرجد : ١ / ١٥٩ .

(٣) أبو محمد عبد الواحد بن التيِّن الصفاقسي المغربي المالكي الشهير بابن التيِّن ، فقيه ، محدث ، مفسر ، له اعتناء زائد بالفقه ، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ، وكذلك ابن رشد وغيرهما ، من تصانيفه : المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح (وهو غير مطبوع) ينظر : شجرة النور الزكية : ١ / ١٦٨ ، ونيل الابتهاج : ٢٨٧ ، وهدية العارفين : ١ / ٣٦٥ .

(٤) فتح الباري : ٣ / ١٢١ ، وينظر : دليل الفالحين : ٦ / ١١٠ ، وعقود الزبرجد : ١ / ١٥٩ .

(٥) ينظر : فتح الباري : ٣ / ١٢١ .

(٦) سنن ابن ماجة : ٢ / ٥٣٤ ، رقم الحديث : ١٦٠٥

(٧) سنن النسائي : ١ / ٦١٥، وينظر : فتح الباري : ٣ / ١٤٢ ، وعقود الزبرجد : ١/ ١٥٩ .

٣٥٤ هـ) ، والطبرانيُّ (ت ٣٦٠ هـ) من حديث الحارث بن أُقيش (**ما من مُسلِمَيْنِ يَموتُ لهما ثلاثة أولاد إلَّا أدْخلهما الله الجنة بفضل رَحمته**)[١] .

أمَّا الضمير في (إيَّاهم) فيرى ابن حجر أنَّه يعود على الأولاد لا على الأب كما ذكر الكرماني ، إذ قال : ((وهذا الذي زعم أنَّهُ ظاهر ليس بظاهر ، بل في غير هذا الطريق ما يدلُّ على أنَّ الضمير للأولاد))[٢] ، والطريق الذي ذكره هو ما جاء في حديث عمرو بن عنبسة عند الطبراني (إلَّا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنَّةَ)[٣] ، فاستدلَّ بهذا الحديث على أنَّ الضمير في (إيَّاهم) يعود إلى الأولاد لا لا إلى الآباء ، وختم كلامه قائلاً : ((فوضح بذلك أنَّ الضمير في قوله : (إيَّاهم) للأولاد لا للآباء))[٤] .

ويوافق العيني ابن حجر في أنَّ الضمير في (رحمته) يعود إلى الله سبحانه وتعالى ، وفي (إيَّاهم) يعود إلى الأولاد ، وإنْ كان قد قيل : أنَّ الضمير في (رحمته) يعود إلى الأب ، أي أنَّ الرحمة تعود للأب المسلم الذي توفيَّ أولاده ؛ لأنَّهُ كان يرحمهم في الدنيا[٥] ، وهذا هو قول الكرمانيُّ كما مرَّ آنفاً ، وقد استدلَّ بالأحاديث التي استدل بها ابن حجر .

وقال السيوطي : (((بفضل رحمته إيَّاهم) أي : بفضل رحمة الله للأولاد ، كما صرح في رواية ابن ماجة))[٦] ، وذكر المناويُّ أنَّ تركيب (بفضل رحمته إيَّاهم) لا يجوز أنْ يعود الضمير فيه للأبوين ، وإنْ قيل به ، وإنَّما يعود إلى الله سبحانه وتعالى ، أي : بفضل رحمة الله للأولاد[٧] .

---

(١) صحيح ابن حبان : ٧ / ٢٠٢ ، والمعجم الأوسط : ٦ / ٣٥ ، وفتح الباري : ٣ / ١٤٢ .
(٢) فتح الباري : ٣ / ١٤٢ ، وينظر : دليل الفالحين : ٦ / ١١٠ .
(٣) ينظر : فتح الباري : ٣ / ١٤٢ ، وعقود الزبرجد : ١ / ١٥٩ .
(٤) فتح الباري : ٣ / ١٤٢ .
(٥) ينظر : عمدة القاري : ٨ / ٣٠ .
(٦) شرح السيوطي لسنن النسائي : ٤ / ٢٥ .
(٧) ينظر : فيض القدير : ٥ / ٥٠٠ .

ويترجح لدى الباحث أنَّ الضمير في (رحمته) يعود إلى الله سبحانه وتعالى ، وليس للأب المسلم ؛ لِما تقدَّم من الأحاديث التي استدلَّ بها ابن حجر والعيني ((وأنَّ الأحاديث يُفسِّر بعضها بعضاً ولاسيما إذا كانت في قضية واحدة))[(١)] علاوةً على أنَّ لفظ الجلالة أقرب مذكور للضمير ، وعود الضمير على الأقرب هو الأصل إذا لم تكن ثمة قرينة تصرفه إلى الأبعد على نحو ما مرَّ ، وههنا ليس ثمة قرينة صارفة للضمير (الهاء) إلى الأبعد كي يصار إليه ، والله أعلم .

أمَّا الضمير في (إيَّاهم) فإنَّهُ يعود إلى الأولاد ، كما ذكر ذلك ابن حجر ، والعيني ، والسيوطي ، والمناوي ، ولورود الأحاديث التي تؤيد ذلك ، علاوةً على أنَّ الضمير المضاف (هم) ورد بصيغة الجمع فهو مشاكل للأولاد أي : مطابقة الجمع للجمع : الأولاد . إيَّاهم ، والأصل في الضمير أنْ يكون مطابقاً لمفسره في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث[(٢)] .

من هنا يتضح أنَّ المعنى المراد بالحديث هو أنَّ الله سبحانه وتعالى يُدخل الأب المسلم الجنَّة بفضل رحمة الله سبحانه وتعالى للأولاد ، وعلى هذا يعود الضمير في (رحمته) إلى الله سبحانه وتعالى ، والضمير في (إيَّاهم) إلى الأولاد ، والله أعلم .

خامساً : الحديث الذي رواه ثُمامة بن عبد الله بن أنس أنَّهُ سَمِعَ أنسًا (رضي الله عنه) يقول : (**لَمَّا طُعِنَ حَرَامُ بْنُ مِلْحَانَ وَكَانَ خَالَهُ يَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ قَالَ بِالدَّمِ هَكَذَا فَنَضَحَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ فُزْتُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ**)[(٣)] .

الضمير (الهاء) في (خاله) يحتمل أنْ يعود إلى :

١- النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم)

٢- أنس (رضي الله عنه)

---

(١) عمدة القاري : ٨ / ٣٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٧ – ٨٨ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٥٥ – ٢٥٦ ، ومعاني النحو : ١ / ٦٤ .

(٣) صحيح البخاري : ٣ / ١١٣ ، رقم الحديث : ٤٠٩٢ .

قال الكرماني : ((قوله : (خاله) الضمير لأنس (رضي الله عنه) ، أو للنبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّهُ كان خاله إمَّا من جهة الرضاعة ، أو من جهة النَّسب وإنْ كان بعيداً))[١] .

ويرى ابن حجر أنَّه خال أنس (رضي الله عنه)[٢] ، فالضمير عنده يعود إلى أنس .

وأمَّا العيني فقد جزم بأنَّ الضمير في (خاله) يعود إلى أنس (رضي الله عنه) ، وأنَّ حرام بن ملحان (رضي الله عنه) هو خال أنس ثم أورد رأي الكرمانيُّ بتمامه عازيًا ذلك إليه[٣] .

ويرى الباحث أنَّ الضمير يعود إلى أنس (رضي الله عنه) ، لِما جاء في صحيح مسلم عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : **(جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ (صلَّى الله عليه وسلَّم) فَقَالُوا : أَنِ ابْعَثْ مَعَنَا رِجَالاً يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ. فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَّاءُ فِيهِمْ خَالِى حَرَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَدَارَسُونَ بِاللَّيْلِ يَتَعَلَّمُونَ)**[٤]، فقد جاء صريحاً في هذا الحديث أنَّ حرام بن ملحان (رضي الله عنه) خال أنس، وليس خال رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، ويؤكد ذلك الحديث الذي رواه أنس بن مالك (رضي الله عنه) في مسند الإمام أحمد قال : **(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشْخَشَةً بَيْنَ يَدَيَّ فَإِذَا هِيَ الْغُمَيْصَاءُ بِنْتُ مِلْحَانَ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ)**[٥] فالغميصاء بنت مِلحان هي أمُّ أنس (رضي الله عنه) ، وهي أخت حرام بن مِلحان ، وتكنَّى بأمِّ سليم ((وأُمُّه أُمُّ سليم بنت مِلحان))[٦] ، وهذا لَمِما يمكن اتخاذه قرينة تعضد أنَّ

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١٦ / ٢٠ .

(٢) ينظر: فتح الباري : ٧ / ٣٨٧ .

(٣) ينظر : عمدة القاري : ١٧ / ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٤) صحيح مسلم : ٣ / ١٥١١ ، رقم الحديث : ٦٧٧ ، وينظر : دلائل النبوة : ٣ / ٣٤٤ ، والسيرة النبوية للصلابي : ٢ / ١٦٨ – ١٦٩ .

(٥) مسند الإمام أحمد : ٣ / ٩٩ ، رقم الحديث : ١١٩٧٣ .

(٦) أُسدُ الغابة : ١ / ٩٢ .

المراد هو خال أنس ، وأمَّا كون حرام بن مِلحان خال رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) من جهة الرضاعة فهو لايصح ؛ لأنَّ (حراما) من الخزرج ، ورسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) استرضع في بني سعد بن بكر(١) .

وأمَّا من جهة النَّسب فإنَّ بني عدي بن النجار من الخزرج هم أخوال عبد المطلب بن هاشم جد رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، فأُمُّهُ سلمى بنت عمرو ابن زيد بن خراش بن عامر ، وفي عامر هذا تلتقي مع حرام(٢) بن مِلحان ، وهو نسب بعيد كما رأينا .

وأَنَّ أنس بن مالك (رضي الله عنه) هو المحدَّث عنه ، وعود الضمير إلى المحدَّث عنه هو الأصل ، وفضلاً عن ذلك فإنَّ أنساً (رضي الله عنه) هو أقرب مذكور للضمير ، ومن قواعد النحويين أنْ يعود الضمير إلى أقرب مذكور إذا لم تصرفه قرينة إلى الأبعد(٣) ، على نحو ما مرَّ آنفًا.

سادساً : الحديث الذي روته أُمُّ قيس بنت محصن (رضي الله عنها) : **(أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ)**(٤) .

الضمير المجرور (الهاء) في (ثوبه) يحتمل أنْ يعود إلى :

١- ثوب النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم)

٢- على الغلام ، أي : ثوب الغلام

ذكر القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) أنَّ الضمير يعود إلى ثوب الصبيِّ ، إذ قال : ((وقيل : إنَّ الهاء في قوله : (بال على ثوبه) عائدةٌ على الطفل أي : بال الطفل على ثوب نفسه وهو في حجره (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) فنضح (صلَّى

---

(١) ينظر : السيرة النبوية لابن هشام : ١ / ١٦٠ – ١٦٥ .

(٢) ينظر : أُسدُ الغابة : ١ / ١٩٢ ، ١ / ٥٧٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١١٧ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٦١ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ٩٢ ، رقم الحديث : ٢٢٣ .

الله عليه وآله وسلَّم) خوفاً أنْ يكون طار على ثوبه منه شيء))[(١)] ، ويرى ابن حجر أنَّ الضمير يعود إلى ثوب النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) إذ قال : ((قوله : (على ثوبه) أي : ثوب النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم)))[(٢)] ، ونسب قولاً لابن شعبان[(٣)]من المالكية فقال : ((وأغرب ابنُ شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي ، والصواب الأوَّل))[(٤)] .

وقد وافق العينيُّ ابنَ حجرٍ في أنَّ الضمير يعود على ثوب النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وذكر أنَّ ذلك هو الظاهر ، وإنْ كان قد قيل إنَّهُ يرجع إلى الابن ، أي : أَنَّ الابن بال على ثوب نفسه وهو في حجر النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، فنضح الماء خوفاً من أنْ يكون طار منه شيء ، ويرى أنَّ هذا الرأي يؤيد رأي الحنفية ، ونسب هذا القول إلى ابن شعبان[(٥)] .

وقول الحنفية الذي أشار إليه العينيُّ ، والذي يؤيدهُ رأي ابن شعبان هو وجوب الغسل سواء أكان ذلك من بول الصبي أم الجارية[(٦)] .

قال الكاسانيُّ (ت ٥٨٧ هـ) : ((ويستوي الجواب عندنا بين بول الصبي والصبيَّة ، وقال الشافعي : بول الصبي يطهر بالنضح من غير عصر))[(٧)] .

ويذهب الباحث مع ما ذهب إليه ابن حجر ، والعينيُّ ، والسيوطيُّ ، والسنديُّ ، في أنَّ الضمير يعود إلى ثوب النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّ السياق

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم : ٢ / ١١٢ .

(٢) فتح الباري : ١ /٣٢٧ وينظر : تنوير الحوالك : ١ / ٨١ ، وشرح السندي على سنن النسائي : ١ / ١٥١ .

(٣) محمد بن القاسم بن شعبان (ت ٣٥٥ هـ) ، من نسل عمار بن ياسر(رضي الله عنه) ، وكان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته ۰ ينظر : الإكمال : ٥ / ٦٩ ، والديباج المذهب : ٤٢ ، والأعلام : ٦ / ٣٣٥ .

(٤) فتح الباري : ١ / ٣٢٨ ، وينظر : شرح السيوطي على سنن النسائي : ١ / ١٢٣ .

(٥) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ١٣٣ .

(٦) ينظر : نيل الأوطار : ١ / ١١٨ .

(٧) بدائع الصنائع : ١ / ٤٥١ – ٤٥٢ .

يدلُّ عليه ، والنبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) أقرب مذكور والضمير يعود إلى الأقرب .

سابعاً : الحديث الذي رواه أبو بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ**)[١] .

يحتمل أنْ يعود الضمير (الهاء) في قوله (فله أجران) إلى :

١- كل واحد من الثلاثة المذكورين في الحديث الشريف

٢- الرجل الثالث وحده الذي كانت عنده أَمَة فأَدَّبها

يرى الكرمانيُّ أنَّ الظاهر عود الضمير (الهاء) إلى الرجل الثالث الوارد في الحديث الشريف ، ويمكن أنْ يعود إلى كلِّ واحد من الثلاثة على وجه الاحتمال ، إذ قال : ((الظاهر أنَّ الضمير يعود إلى الرجل الثالث ، ويُحتمل أنْ يرجع إلى كل من الثلاثة))[٢] ، وذهب ابن حجر إلى إنَّ الضمير راجع إلى كلِّ واحد من الثلاثة ، وهو تكرار لطول الكلام من أجل الاهتمام به[٣] ، وساق العينيُّ رأي الكرماني كاملاً ، وذكر عَقيبه ((قلت : بل يرجع إلى الرجل الأخير))[٤] ، فهو قد وافق الكرماني في أنَّ الضمير يعود إلى الرجل الثالث ؛ وعلل ذلك بقوله : ((وإنَّما لم يقتصر على قوله أولاً لهم أجران مع كونه داخلاً في الثلاثة بحكم العطف ؛ لأنَّ الجهة كانت فيه متعددة وهي التأديب ، والتعليم ، والعتق ، والتزوج ، وكانت مظنة أنْ يستحق الأجر أثر من ذلك فأعاد قوله : فله أجران))[٥] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٥١ ، رقم الحديث : ٩٧ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢ / ٨٩ – ٩٠ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ١٩٢ .

(٤) عمدة القاري : ٢ / ١٧٩ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ويذهب الباحث مع هذا الرأي ، فقوله : (فله أجران) الذي خُتِمَ به الحديث فيه قرينة تصرف الضمير إلى الرجل الثالث وحده، وهي قرينة يُعتد بها في مسألة صرف الضمير فهي قرينة سياقية واردة في سياق الحديث ، وهو المراد ؛ لأنَّ القائل حينما وضعه بإزاء الرجل الثالث الذي كانت عنده أَمَةٌ ، وقام بواجبات إنسانية تجاهها ، من التأديب الحسن ، والتعليم ، والعتق ، والتزوج ، ثُمَّ أعقبها مباشرة بقوله : (فله أجران) ، أي : لهذا الرجل الذي قام بهذه الأمور الحسنة ، والفاضلة أجران ، والتكرار أسلوب بلاغي يفيد تأكيد المدح وغيره[1] ، فتكرار لفظ (فله أجران) لتأيد الأجر للرجل الثالث ، ومما يعضد هذا الرأي أنَّ الرجل الثالث هو أقرب مذكور إلى الضمير المجرور في قوله (فله) ، وعود الضمير على الأقرب هو الأصل إذا لم تكن ثمة قرينة تصرفه إلى الأبعد على نحو ما مرَّ ذكره مراراً .

ثامناً : الحديث الذي رواه عقبة بن عامر (رضي الله عنه) : (**أَنَّ النَّبِيّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : ضَحِّ بِهِ أَنْتَ**)[2] .

والعَتود : بفتح العين المهملة وضم التاء المثناة من فوق وفي آخره دال مهملة ، هو من أولاد الماعز ، وهو ما رعى وقوي وأتى عليه حول ، وجمعه أعتدة ، وعدَّان ، وعتَّان[3] .

والضمير المجرور (الهاء) في قوله (صحابته) يُحتمل أنْ يعود إلى :

١- النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ)

٢- عقبة بن عامر (رضي الله عنه)

قال ابن حجر : ((قوله : (على صحابته) يُحتمل أنْ يكون الضمير للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) ، ويُحتمل أنْ يكون لعقبة (رضي الله عنه)))[4] ،

---

(١) ينظر : خزانة الأدب وغاية الأرب : ١ / ٣٦١ .

(٢) صحيح البخاري : ٢ / ١٤٥ ، رقم الحديث : ٢٣٠٠ .

(٣) ينظر : مجمل اللغة : ٦٤٤ ، عتد، والصحاح : ٢٠ / ٥٠٥ ، عتد ، وعمدة القاري : ٢ / ٢٥٥ .

(٤) فتح الباري : ١٠ / ١١ .

وذكر العينيُّ أنَّ الظاهر عنده عود الضمير في صحابته إلى النبي(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) مع احتمال عوده إلى عقبة (رضي الله عنه)[(١)] ويرى الملَّا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) بأنَّ الضمير في (صحابته) يعود إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[(٢)] ، وذهب عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري (ت ١٤١٤ هـ) المذهبَ نفسَهُ الذي ذهب إليه العينيُّ في أنَّ الضمير يعود إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) ، وإنْ كان ثمة احتمال بأنْ يعود الضمير إلى عقبة (رضي الله عنه)[(٣)] .

ويرى الباحث أنَّ الضمير يعود إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) ، وهو الرأي الذي قال به العينيُّ ، والملَّا علي القاري ، والمباركفوري ، وعلاوةً على ذلك أنَّ رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) ، هو أقرب مذكور للضمير ، وعود الضمير إلى الأقرب أولى من عوده إلى الأبعد مع غياب القرينة الصارفة إلى الأبعد ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٢ / ٢٥٥

(٢) ينظر : مرقاة المفاتيح : ٥/ ١٦٥

(٣) ينظر : مرعاة المفاتيح : ٥ / ٨٢

المبحث الثاني
عود الضمير على أبعد مذكور

تقدَّم فـي المبحـث السـابق أنَّ النحـويين أجمعـوا بـاختلاف عبـاراتهم علـى أنَّ الأصل هو تقدُّم المفسِّر على ضمير الغائب ، وأنَّ الضمير يعود على أقرب مذكور ، وقد ذكر النحاة حالات يتعيَّن أنْ يعود فيها الضمير إلى الأبعد ، قال الرضـيُّ : ((ويجوز أنْ يكون مع القرينـة للأبعد ، نحو : جاءني عالم وجاهل فأكرمته))(١) ، فالقرينـة العقليـة هي التـي تحدد أنَّ الإكرام يكون للعـالم ولـيس للجاهل ، والعـالم هو الأبعد ههنا ، وذكر الأستاذ عباس حسن أنَّ الضمير يعود على الأبعد في صورتين :

الأولى : وجود دليل على أنَّ المرجع يكون للأبعد .

الثانية : أنْ يكون الأقرب مضافاً إليه .

وضـرب مـثلاً للحالـة الأُولـى : حضـرتْ سـعادُ وضـيفٌ فأكرمتهـا ، فالضـمير المؤنث يعود على المؤنث وهي سعاد ، فالدليل هو الذي يجب الأخذ بـه ، والاعتماد عليـه ، وهو الذي لـه القول الفصـل فـي الإيضـاح فـي عود الضمير ، وتعيِّنـه ، وفـي جميع المواضـع اللغوية الأُخرى(٢) .

وقال الدكتور فاضل السامرائي : ((ويجوز أنْ يعود على الأوَّل مع القرينـة ، وذلك كقوله تعالى﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ {الجمعة: ١١} ، فعاد الضمير على التجارة))(٣) .

---

(١) شـرح الرضـي : ٢ / ١١٧ ، وينظـر : دراسـات لأسـلوب القـران الكـريم : ٨ / ٢١ ، وعـود الضمير في البحر المحيط : ١٥ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٣) معاني النحو : ١ / ٦٨ .

وللمقام أثر مهم في تحديد عود الضمير ، فهو دليل على العلاقات الزمانية والمكانية التي جرى فيها الكلام[(١)] ، وذكر الأُستاذ عباس حسن أنَّ إعادة الضمير على أحد المذكورَين إنَّما يكون بحسب ما يقتضيه المقام[(٢)] .

أمَّا الصورة الثانية : فهي أنْ يكون الأقرب مضافاً إليه ، فيعود الضمير على المضاف ، نحو جاء أخو زيد فأكرمته ، وزارني والد الصديق فأكرمته ، فالإكرام يكون لأخي زيد ، ولوالد الصديق ، وليس لزيد ، أو للوالد[(٣)] .

أمَّا إذا كان المضاف لفظتي (كل ، أو جميع) فإنَّ الضمير لا يعود إليهما ، بل يعود إلى المضاف إليه ، قال الأُستاذ عباس حسن : ((... فيعود الضمير على المضاف بشرط ألَّا يكون كلمة (كل) أو (جميع)))[(٤)] ، والتفاوت في القوة بين المرجع ، وهو التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف له أثر كبير في تحديد عود الضمير ، فالضمير يعود على الأقوى[(٥)] .

وسأضع بين يدي البحث أمثلة من الحديث الشريف يعود فيها الضمير للأبعد :

أوَّلاً : الحديث الذي روته أُمُّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) : **(أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ ، فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ : وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ)**[(٦)]

---

(١) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٣٥٧ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٦١ ، ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم: ١٥ .

(٣) ينظر النحو الوافي : ١ / ٢٦٢ ، ومعاني النحو : ١ / ٦٤

(٤) النحو الوافي :١/ ٢٦٢، وينظر:عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ٤١ .

(٥) ينظر : المصدران أنفسهما .

(٦) صحيح البخاري : ١ / ١٤ ، رقم الحديث : ٣ .

الضمير (هو) راجع إلى ما دلَّ عليه لفظ (التحنث) الذي هو أقرب مذكور للضمير ، قال الكرمانيُّ : ((قوله : (وهو) راجع إلى ما دلَّ عليه لفظ (فيتحنث)،وهو كما في قوله تعالى :﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾{المائدة: ٨ }))[١]

أمَّا الضمير المجرور (الهاء) في قوله (فيه) فهو يحتمل أنْ يعود إلى :

١- حراء .

٢- الغار .

إنَّ أقرب مذكور لهذا الضمير هو (حراء) ، ولكن الضمير عاد إلى الغار ؛ لأنَّه (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) كان يتعبد في الغار[٢] ، والغار : هو مغارة في الجبل ، قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ) : ((والغارُ : مَغارةٌ في الجبل كالسَّرْب ، وقيل الغارُ كالكَهْف في الجبل والجمع الغِيرانُ ؛ وقال اللحياني : هو شِبْهُ البيت فيه وقال ثعلب : هو المنخفض في الجبل ، وكل مطمئن من الأرض غار))[٣] .

وحِراء جبل بمكة ، قال ياقوت الحمويُّ (ت ٦٢٦ هـ) : ((حِراءَ بالكسر والتخفيف والمدِّ ، جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال ، وهو معروف ، ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه))[٤] .

فالغار هو المضاف وعود الضمير إلى المضاف هو الأصل ، وإنْ كان أبعد مذكور ، ولا يعود الضمير إلى المضاف إليه إلَّا بقرينة ، ولا يوجد ههنا ثمة قرينة صارفة إليه .

ثانياً : قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (**خَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْغُرَابُ وَالْحِدَأَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**)[٥] .

الضمير (النون – ن) في (يقتلن) يعود إلى :

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١ / ٣٢ ، وينظر : عمدة القاري : ١ / ١٠٣ .

(٢) ينظر : عمدة القاري : ١ / ١٠٣ .

(٣) لسان العرب : غور ، ٥ / ٣٥ .

(٤) معجم البلدان ، حراء ، ٢ / ٢٣٣ .

(٥) صحيح البخاري : ٢ / ١١ ، رقم الحديث : ١٨٢٩ .

١- معنى كل .

٢- خمس .

ورد هذا الحديث في عدَّة روايات ، قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) : ((الأوَّل : المشهور في الرواية : (خمسٌ) بالتنوين (فواسقُ) ، ويجوز (خمسُ فواسقَ) بالإضافة من غير تنوين))[١] ، وجاء في حاشية السندي على سنن ابن ماجة ((قوله : (خمسُ فواسقَ) المشهور الإضافة ، ورويَ بالتنوين على الوصف))[٢] ، وجاء في رواية مسلم بالتنوين ، فقد جاء في الحديث الذي روته أُمُّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أنَّ النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال : **(خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ في الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحَيَّةُ وَالْغُرَابُ الأَبْقَعُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحُدَيَّا)**[٣] ، وذكر المناويُّ (ت ١٠٣١ هـ) أنَّهُ بإضافة خمس لا بتنوينه[٤] ، والفرق بين التنوين والإضافة فرق دقيق ، وهو أنَّ الإضافة تقتضي قتل الخمس الفواسق التي ذكرها ، وربما أشعر بالتخصيص ، أمَّا التنوين فيقتضي الوصف ، ويُشْعِرُ ذلك بأنَّ المعنى يقتضي التعميم لكل فاسق ، ولا يختص بهذه الخمسة[٥] .

ويرى ابن حجر أنَّ الضمير يعود على معنى (كل) إذ قال : ((قوله : (كلهُنَّ فاسق يُقتلن) قيل : فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى (كل)))[٦] ، وذهب العينيُّ إلى أنَّ الضمير يعود على خمس ، وأنَّ (فاسق) هو خبر (كلهن) ، وأنَّ الضمير لا يعود على معنى (كل) ، وذكر أنَّ رواية الحديث

---

(١) إحكام الأحكام : ٤٤٨ .

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجة : ٦ / ١٣٣ .

(٣) صحيح مسلم : ١ / ٥٣٩ ، رقم الحديث : ٢٩١٩ ، وسنن الترمذي : ٣ / ١٨٨ ، وقال حديث حسن ، وسنن النسائي : ٥ / ٢٠٦ .

(٤) ينظر : التيسير بشرح الجامع الصغير : ١ / ٥١٩ .

(٥) ينظر : إحكام الأحكام : ٤٤٨ – ٤٤٩ ، وفتح الباري : ٤ / ٤٥ .

(٦) فتح الباري : ٤ / ٣٧ .

عند البخاري في بدء الخلق (خمسُ فواسق) ، ونقل رأي النووي أنَّهُ بإضافة خمس لا بتنوينه[١] .

وعلى هذا فالضمير يعود على خمس ؛ لأنَّهُ مضاف وعود الضمير إليه هو الأصل[٢]، ويجوز أنْ يعود على معنى (كل) وهذا من باب التوسع في المعنى ، فالمعنيان مُرَادَان ولا تعارض في إرادتهما من حيث المعنى المترتب على كليهما ، وإنْ كان الأوَّل ، أي : عود الضمير إلى (خمس) هو الراجح ، والله أعلم .

ثالثاً : قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : **(كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ)**[٣] الضمير (هو) يُحتمل أنْ يعود إلى :

١- الشراب .

٢- معنى (كل) .

الأصل أنْ يعود الضمير إلى (الشراب) ؛ لأنَّ الضمير يعود إلى المضاف إلَّا في (كل) أو (جميع) فأنَّهُ يعود إلى المضاف إليه[٤] ، والشراب ههنا مضاف إليه وهو اسم جامع لكلِّ ما يشرب ، وذكر الكرمانيُّ أنَّ (أسكر) أي: كان من شأنه الإسكار سواء أحصل بشربه الإسكار أم لم يحصل ، بل قليله وكثيره حرام ، ولا يشترط فيه القدر الذي يحصل من السكر حتى يكون حراما ، وتندرج تحت هذه القضية جزئيات كثيرة ، وهي من جوامع الكلم الذي امتاز به رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٥] .

وأيَّد ابن حجر ما ذهب إليه الكرمانيُّ[٦] ، وأورد قولاً للخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ((قال الخطابيُّ : فيه دليل على أنَّ قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان))[٧]

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ١٠ / ١٨٣ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ١ / ٦٤ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٩٧ ، رقم الحديث : ٢٤٢ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٦١ – ٢٦٢

(٥) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ١٠٢ .

(٦) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٥٤ .

))[١] ويفهم من كلام العينيُّ أنَّ الضمير يعود إلى معنى (كل) إذ قال : ((قوله : (كل شراب) أي : كل واحد من أفراد الشراب المسكر حرام ؛ وذلك لأنَّ كلمة (كل) إذا أُضيفت إلى النكرة تقتضي عموم الإفراد ،وإذا أُضيفت إلى المعرفة تقتضي عموم الأجزاء))[٢] ، وتجدر الإشارة إلى أنَّ لفظة (العموم) لغةً تعني : ((الشمول ، تقول العرب :عمَّهم الصلاح ، أي : شملهم ، ويقولون : عمَّهم الخيرُ ، إذا شملهم وأحاط بهم ، وكذلك قولهم : عمَّ الخصبُ البلدانَ والأعيانَ ، إذا شملها ومنه سُمِّيت النخلة الطويلة عميمةً ، والقرابة إذا اتسعت انتهت إلى العمومة))[٣] .

أمَّا معناها الاصطلاحي فقد حدَّه ((القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥ هـ) في قوله : العموم لفظ مستغرق لجميع ما يصلح به عند أهل اللغة من غير زيادة))[٤] .

وقال أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦ هـ) : ((إنَّه كلام مستغرق لجميع ما يصلح له))[٥] ، وذكر الإمام فخر الدين الرازي أنَّ من بين ألفاظ العموم (كلَّ و جميع) ، كقوله تعالى :﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾{آل عمران: ١٨٥} ، وكلَّمتُ جميع من في الدار[٦] .

وردَّ العينيُّ على قول ابن حجر المتقدِّم آنفاً ، إذ قال : ((وقال بعضهم : قوله : (كل شراب أسكر) أي : كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه الإسكار أم لا ، قلت : ليس معناه كذا ؛ لأنَّ الشارع أخبر بحرمة الشراب عند اتصافه بالإسكار ، ولايدلُّ ذلك على أنَّهُ يُحرم إذا كان يسكر في المستقبل))[٧] .

---

(٧) فتح الباري : ١ /٣٥٤ ، وينظر : معالم السنن : ٤ / ٢٦٦ .

(١) عمدة القاري : ٣ / ١٨١ .

(٢) المعتمد في أصول الفقه : ٢٠٤ ، وينظر : البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : ٣٥٥ .

(٣) المعتمد في أصول الفقه : ٢٠٣ ، وينظر : البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : ٣٥٥ .

(٤) المعتمد في أصول الفقه : ٢٠٤ ، وينظر : البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : ٣٥٥ .

(٥) ينظر : المحصول في علم أصول الفقه : ١ / ٢ / ٥٤٥ ، و البحث اللغوي عند فخر الرازي : ٣٥٧ .

(٦) عمدة القاري : ٣ / ١٨١ ، وينظر : معالم السنن : ٤ / ٣٦٦ ، وفتح الباري : ١ / ١٤١ .

وقد أجمع العلماء على أنَّه لا خلاف في صحة قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) : (**كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**) ، وإنَّما اختلفوا في تأويله إلى فريقين :

١- علماء الحجاز وأهل الحديث أرادوا به جنس ما يسكر .

٢- علماء العراق أرادوا به ما يقع به السكر عندهم(١) .

ويترجح لدى الباحث عود الضمير إلى (الشراب) ؛ لأنَّ عود الضمير إلى المضاف إليه هو الأصل إذا كان المضاف كلمة (كل أو جميع) كما مرّ، وهذا يوافق رأي علماء العراق ، وهو ما قال به العيني ، والله أعلم .

رابعاً : الحديث الذي رواه مالك بن بُحينة(٢) : (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَاثَ بِهِ النَّاسُ وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : الصُّبْحَ أَرْبَعًا الصُّبْحَ أَرْبَعًا**)(٣) .

الضمير المجرور (الهاء) في (به) يُحتمل أنْ يعود على :

١- النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) .

٢- الرجل المصلَّي .

ظاهر الضمير أنَّهُ يعود إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور للضمير ، وهو المحدث عنه ، وقد صرح بهذا القاضي عياض إذ قال : ((لاث به الناس (الهاء) عائدة على النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وقال الداودي : (الهاء) عائدة إلى الرجل المصلَّي ، والأوَّل أظهر))(٤) .

ولم يصرح الكرمانيُّ على من يعود الضمير ، وإنْ كان يُفهم من كلامه أنَّ الضمير يعود على الرجل المُصلِّي ، ويرى أنَّ المقصود من (لاث به) أحاط الناس

---

(١) ينظر : الاستذكار : ٨ / ٢٣٣ ، وعون المعبود : ٢ / ٩٨ .

(٢) هو مالك بن القشب الأزدي ، والد عبد الله بن مالك بن بُحينة ، قيل إنَّ أُمَّه من بني المطلب بن هاشم ، كان ناسكاً فاضلاً ينزل بطن ريم على ثلاثين ميلاً من المدينة ، ينظر : أُسدُ الغابة : ٣ / ١٨٣ ، والاستيعاب في معرفة الأصحاب : ٣ / ٩٨٢ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٢٢٠ ، رقم الحديث : ٦٦٣ .

(٤) مشارق الأنوار : ٢ / ٣٦٦ .

والتفوا حول الرجل(١) ، ولو كان يرى أنَّ الضمير عائدٌ على النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لقال : لاثوا به (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

أمَّا ابن حجر فيقرُّ بأنَّ ظاهر الضمير يعود على النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ولكن السياق في رواية الحديث عن طريق إبراهيم بن سعد يقتضي أنْ يعود الضمير على الرجل المصلِّي(٢) .

ويؤيد العينيُّ ما ذهب إليه ابن حجر في أنَّ الضمير يعود على الرجل ، وإنْ كان ظاهره يعود على النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، إذ قال : ((والضمير في (به) يرجع إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، ولكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدِّمة تقتضي أنَّهُ للرجل))(٣) ، ويؤيد ما ذهبا إليه الحديث الذي رواه مسلم (ت ٢٦١ هـ) : (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّى وَقَدْ أُقِيمَتْ صَلاَةُ الصُّبْحِ فَكَلَّمَهُ بِشَىْءٍ لاَ نَدْرِى مَا هُوَ ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحَطْنَا نَقُولُ : مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ : قَالَ لِى : يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّىَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ أَرْبَعًا**)(٤) .

مما تقدَّم يترجح لدى الباحث أنَّ الضمير يعود إلى الرجل المصلِّي ، وإنْ كان رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أقرب مذكور ، وهو المحدث عنه ، وظاهر الضمير يعود عليه ؛ إلَّا أنَّ السياق يقتضي أنْ يعود الضمير على الرجل وإنْ كان أبعد مذكور ، ولعلَّ مما يعضد هذا هو تطابق الضمائر (به ، وله) في الحديث الشريف ، والمراد الرجل المصلِّي الذي كلَّمه رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالحديث الشريف المذكور آنفاً ، والله أعلم .

خامساً : الحديث الذي رواه ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : (**سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي**

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٤٩ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٢ / ١٥٠ .

(٣) عمدة القاري : ٥ / ١٣٨ .

(٤) صحيح مسلم : ١ / ٣٢١ ، رقم الحديث : ٧١١ .

لَأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، قَالُوا : فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْعِلْمَ)[١] .

الضمير المستتر في قوله (يخرج) يُحتمل أنْ يعود على :

١- اللَّبن .

٢- الرَّي .

قال الكرمانيُّ : ((قوله : (يخرجُ) الضمير فيه إمَّا راجع إلى اللَّبن ، وإمَّا إلى الرِّي تجوزاً ، وهو حال إنْ كان الرؤية بمعنى الإبصار ، أو مفعولٌ ثان لأرى إنْ كانت بمعنى العلم))[٢] ، أمَّا ابن حجر فيرى أنَّ الضمير يعود على الرِّي[٣] ، ولم يرجح العينيُّ رأياً على آخر ، ورأى أنَّهُ إذا كانت (أرى) عِلْميةً ؛ فإنَّها تحتاج إلى مفعولين ، فتكون الجملة الفعلية (يخرجُ من أظفاري) المفعول الثاني له ، ويكون الضمير عائداً على الرِّيِّ ، وإنْ كانت بمعنى أبصر : (الرؤية البصرية) فتكون جملة (يخرجُ) في محل نصب حالاً من اللَّبن ، والضمير يعود إليه[٤] ، فعود الضمير عنده يعتمد على الوجه الإعرابي ، ولا علاقة له بتقديم المفسِّر أو تأخيره ، فإذا عاد على اللَّبن فإنَّهُ عائدٌ حينئذٍ على المضاف إليه ، ولم يعد على المضاف الذي هو (قدح) ؛ لأنَّ المشروب هو اللَّبن وليس القدح على نحو ما هو معلوم ، وهي قرينة عقلية تصرفه من أنْ يعود الضمير على المضاف ، وإنَّما يعود على المضاف إليه .

سادساً : الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) أنَّ رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال : (**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا**

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٤٦ ، رقم الحديث : ٨٢ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢ / ٦٢ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ١٨٠ .

(٤) ينظر : عمدة القاري : ٢ / ١٣٠ .

أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا)[١] .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله (لاستهموا عليه) يحتمل أن يعود إلى :

١- معنى الكلام المتقدِّم (من النداء والصف الأوَّل) .

٢- الصَّفّ الأوَّل وحده .

٣- الاسم الموصول (ما) .

اختلف العلماء في ما يعود عليه الضمير (الهاء) في (عليه) فقد قال القاضي عياض : ((وظاهر الكلام أنَّ الاستهام في الصف الأوَّل والأذان جميعاً ، وعليه حمله الباجي وغيره))[٢] ، وذهب ابن حجر المذهب نفسهُ ، وذكر أنَّ الضمير يعود على كل من الأذان والصَّفِّ الأوَّل[٣]، وأورد قولاً لابن عبد البرِّ يذكر فيه أنَّ الضمير يعود على الصَّفِّ الأوَّل فقط ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور ، فقال : ((وقال ابن عبد البرَّ : الهاء عائدة على الصَّفِّ الأوَّل لا على النداء ، وهو حقُّ الكلام ؛ لأنَّ الضمير يعود لأقرب مذكور))[٤] ، وقد ردَّ عليه القرطبيُّ (ت ٦٥٦ هـ) بأنَّ الأذان يبقى ضائعاً لا فائدة له ، بل الضمير يعود على معنى الكلام المتقدِّم ، وهو مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا** ﴾{ الفرقان: ٦٨ } ، أي : جميع ذلك[٥] ، وقد رجح ابن حجر قول القرطبيُّ قائلاً : ((قلتُ : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ (لاستهموا عليهما)[٦] فهذا مفصح بالمراد من غير تكلف))[٧] ، وقد وافق

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٢٠٨ ، رقم الحديث : ٦١٥ .

(٢) إكمال المعلم : ٢ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ٢ / ٩٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٩٧ ، وينظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٢٢ / ١٤ .

(١) ينظر : المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٢ / ٦٥ .

(٢) الحديث (**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِمَا**) . مسند الإمام أحمد : ٢ / ٢٧٨ ، رقم الحديث : ٧٧٢٤ .

(٣) فتح الباري : ٢ / ٩٧ ، وينظر : تنوير الحوالك : ١ / ٨٧ .

العينيُّ ابنَ حجرٍ في ما ذهب إليه من أنَّ الضمير يعود على كل من الأذان والصَّفِّ الأوَّل جميعاً إذ قال : ((قوله : (عليه) أي : على كلِّ واحد من الأذان والصَّفِّ الأوَّل))(١) ، وذكر منازعة ابن عبد البر والقرطبي ، مرجحاً رأي القرطبي(٢) .

يظهر لنا في هذا الحديث أنَّ ثمة ثلاثة ضمائر للغائب قد تقدَّم المفسِّر عليها :

١- قوله : (عليه) وقد تقدَّم عليه مفسِّران متعاطفان كلٍ منهما صالح للتفسير .

٢- قوله : (إليه) وقد تقدَّم عليه مفسَّر واحد وهو (التهجير) فعاد عليه .

٣- قوله : (هما) وقد تقدَّم عليه مفسِّران فجاء الضمير مطابقاً وعاد عليهما (أي : مطابقة المثنى للمثنى) ، وهذا هو الأصل .

أمَّا الحالة الأولى فإنَّ الضمير جاء مفرداً وقد تقدَّمهُ مفسِّران متعاطفان كل منهما صالح لعود الضمير عليه ، وكان الأصل في هذه الحالة أنْ يعود الضمير على (الصَّفِّ الأوَّل) ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور كما ذكر ذلك ابن عبد البر ، وعود الضمير على الأقرب هو الأصل إذا لم تكن ثمة قرينة تصرفه إلى الأبعد(٣) ، ولكن في هذه الحالة يبقى النداء ضائعاً لا فائدة منه على نحو ما مرَّ آنفاً ، ومما يؤيد الرأي الذي يقول إنَّ الضمير يعود على معنى الكلام المتقدِّم ، أنَّهُ تم الاستهام على النداء في معركة القادسية ، فبعد أن تم الفتح في القادسية صدر النهار ، وتبع الناس العدو ، فلمَّا رجعوا حانت صلاة الظهر ، وقد أُصيب مؤذن سعد فلم يؤذن أحد ، فتشاحَّ(٤) ، النَّاسُ في الأذان حتى كادوا يتجالدون بالسيوف عليه ، ثُمَّ أقرع بينهم سعد ، فأذن من خرج سهمهُ(٥) .

---

(١) عمدة القاري : ٥ / ١٢٥ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١١٧ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ١٥ .

(٤) من قولهم : ((وتشاحَّ الرجلان على الأمر ، لا يريدان أنْ يفوتهما ، والرجل شحيح والقوم أشحة)) . مجمل اللغة : ٥٠٠ ، شُحَّ .

(٥) ينظر : دليل الفالحين : ٦ / ٢١٦ ، والإكتفاء بما تضمنه من مغازي الرسول (صلَّى الله عليه وسلَّم) والثلاثة الخلفاء : ٤ / ٢١٠ .

وقال ابن علّان (ت ١٠٥٧ هـ) : ((وإفراد الضمير لعوده على (ما) العائد هو إليها ، أو تنزيلاً له منزلة اسم الإشارة في نحو قوله تعالى : ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾{البقرة: ٦٨ } باعتبار لفظه))[(١)] ، فهو يرى أنَّ عود الضمير يكون على (ما) الموصولة ، أو تنزيلاً له منزلة اسم الإشارة ، وقد جاء في تفسير هذه الآية ، أي : ذلك الذي ذُكر من الفارض والبكر[(٢)] ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ { المائدة: ٣٦ } ، الضمير في (به) يعود على (ما ، ومثله) ووحد الضمير باعتبار ما ذكر[(٣)] ، قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) : ((والذي حَسُنَ منه أنَّ أسماء الإشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة ، وكذلك الموصولات ، ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع))[(٤)] ، وقد يجري الضمير مجرى اسم الإشارة ، فيأتي مفرداً ، ويعود على المثنى ، أو الجمع[(٥)] ، ومثله في الشعر العربي قول عبد الله بن الزِّبعرى[(٦)] :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَللشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

أي : كلا ذلك من الخير والشر[(٧)] .

ويترجح لدى الباحث أنَّ الضمير يعود على معنى الكلام الأَبعد المتقدِّم من النداء والصَّفِّ الأوَّل ، مع أنَّ الصَّفَّ الأوَّل أقرب مذكور ؛ وذلك لكثرة ورود جريان الضمير مجرى اسم الإشارة في القرآن الكريم والشعر العربي ، فضلاً عن أنَّ

---

(١) دليل الفالحين : ٦ / ٢١٦ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤١٦ ، وأضواء البيان : ٣ / ٣٠٩ .
(٣) ينظر : البحر المديد : ٢ / ٣٤٤ .
(٤) الكشاف : ١ / ١٧٨ ، وينظر : التحرير والتنوير : ١ / ٥٢٩ .
(٥) ينظر : التحرير والتنوير : ٦ / ١٨٩ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢٢/٨
(٦) ينسب إلى عبد الله ابن الزِّبعرى في ديوان حسان بن ثابت : ١٨٠ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٣٦ ، والبداية والنهاية : ٤ / ٢٣٥ ، وتفسير ابن كثير : ٢ / ١٣٧ ، وأضواء البيان : ٤ / ١٨٢ ، وينسب إلى لبيد في البحر المحيط : ١ / ٢١٣ ،
(٧) ينظر : أضواء البيان : ٤ / ١٨٢ .

الاستهام جرى على النداء في معركة القادسية كما مرَّ آنفاً ، ولو عاد الضمير على الصَّفِّ الأوَّل لبقيَ النداء ضائعاً لا فائدة له ، ومما يعضد هذا الترجيح أنَّ الشُّراح هم على هذا الرأي ما عدا ابن عبد البرِّ على نحو ما مرَّ آنفاً ، والله أعلم .

سابعاً : وفي الحديث الشريف : (... **فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) اجْمَعُوا لَهَا ، فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ ، وَدَقِيقَةٍ ، وَسَوِيقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا ، فَجَعَلُوه فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا**)[١] .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله (فجعلوه) يحتمل أنْ يعود إلى :

١- الطعام .

٢- الأنواع الثلاثة المذكورة .

رويَ هذا الحديث بروايتين : (فجعلوه) و (فجعلوها) ، وعلى هذا فالضمير في (فجعلوه) يعود على الطعام ، وفي (جعلوها) على الأنواع المذكورة ، والرواية التي عندنا هيَّ (فجعلوه) ، وقد ذكر ذلك الكرمانيُّ إذ قال : (((فجعلوه) أي : الطعام ، وفي بعضها (فجعلوها) أي : الأنواع الثلاثة منه))[٢] ، ويرى الحافظ ابن حجر أنَّ الطعام يشمل غير الأنواع المذكورة ، من العجوة ، والدقيقة ، والسويقة ، فيكون أنواعاً متعددة من الطعام[٣] ، وذكر العينيُّ أنَّ الضمير يعود إلى كل واحد باعتبار المذكور من العجوة ، والدقيقة ، والسويقة ، وغيرها ؛ لأنَّهُ لم يجعل الطعام وحده في الثوب حتى يعود الضمير عليه[٤] ، وعود الضمير مفرداً على أنواع أنواع عديدة جائز ، وإنْ كان السياق يقتضي بأنَّ الضمير يعود على الطعام ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور ، وهو يجمع كل الأنواع المذكورة ، والطعام اسم جامع لكل ما يؤكل ، وقد يُراد به البُرُّ خاصَّةً[٥] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ١٢٩ ، رقم الحديث : ٣٤٤ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١ / ٢٢٦ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ٤٥٣ .

(٤) ينظر: عمدة القاري : ٤ / ٤٦ .

(٥) ينظر : معجم مقاييس اللغة : ٣ / ٤١٠ ، طعم ، ولسان العرب : ١٢ / ٣٦٣ ، طعم .

ويترجح لدى الباحث أنَّ الضمير يعود على الأبعد ، وهي (الأنواع المذكورة) ، وإنْ كان الطعام أقرب مذكور ؛ لأنَّ الطعام اسم جامع يجمع هذه الأنواع كلها ، ولم يجعل الطعام وحده . وعود الضمير المفرد على متعدد جائز ؛ لأنَّهُ يجري مجرى اسم الإشارة ، أي: على كل ما تقدَّم .

ثامناً : الحديث الذي رواه معن بن يزيد (رضي الله عنه) قال : (**بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي ، وَخَطَبَ عَلَيَّ فَأَنْكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ ، كَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ**)[١] .

الضمير المستتر في قوله (خَطَبَ) يحتمل أنْ يعود إلى :

١- رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) .

٢- الجدّ .

ذكر الكرمانيُّ أنَّ الضمير فيه يعود إلى النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، إذ قال : ((قوله : (خَطَبَ) من الخِطْبَةُ وهي طلب النُّكاح ، والفاعل هو رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ لأنَّهُ أقرب المذكورين ؛ ولأنَّهُ مقصوده بيان علاقاته مع رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) من المبايعة ، وخطبته عليه ، وإنكاحه ، وعرض الخصومة عليه))[٢] ، ولم يذكر ابن حجر أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) هو أقرب مذكور ، وإنَّما ذكر أنَّ الفاعل هو رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّ مُراد معن بن يزيد (رضي الله عنه) هو بيان أنواع علاقاته مع رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) من الأمور التي ذكرها ، والتي تُعد فضائلَ ومناقب له[٣] ، وذهب العينيُّ إلى ماذهب إليه الكرمانيُّ ؛ إذ ذكر أنَّ قوله : (خَطَبَ عليَّ) أي : أنَّ النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) خطب امرأةً لمعن بن يزيد ؛ لأنَّهُ يُقال

(١) صحيح البخاري : ١ / ٤٣٩ – ٤٤٠ ، رقم الحديث :١٤٢٢ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٧ / ١٩٢ – ١٩٣ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ٣ / ٢٩٣ .

: خطب عليَّ إذا أرادها لغيره ، وإذا قال : خطب إليَّ أرادها الخاطب لنفسه ، فهو يرى بأنَّ الفاعل هو رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور[١] .

فلا خلاف بين الشراح في أنَّ الضمير يعود على النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور ، ولأنَّ قصد الراوي بيان علاقاته مع النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، ولم يذكر ابن حجر أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) أقرب مذكور ، ومعلومٌ أنَّ جدِّي هو أقرب مذكور للضمير ، ولكن القرينة هي التي تؤكد أنَّ الضمير المستتر يعود على النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، فهو الذي بايعه ، وهو الذي خطب عليه ، إلى آخر العلاقات التي ذكرها ، فالنبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) هو المحدَّث عنه ، وعود الضمير على المحدث عنه أولى من الأقرب[٢] ؛ لأنَّهُ هو مناط الكلام والحديث مترتب عليه ، والله أعلم .

تاسعاً : الحديث الذي روته ميمونة (رضي الله عنه) قالت : **(أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ : خُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ)**[٣] .

الضمير (الهاء) في قوله : (فاطرحوه) يُحتمل أنْ يعود إلى :

١- السمن .

٢- الفأرة .

٣- جميع المأخوذ من الفأرة والسمن .

ذهب أكثر الشُّراح إلى أنَّ الضمير (الهاء) يعود إلى جميع المأخوذ وهو الفأرة ، والسمن الذي حولها ، وإنْ كان الضمير مفرداً إلَّا أنَّهُ عاد على المأخوذ المذكور .

فقد قال الكرمانيُّ : ((قوله : (فاطرحوه) أي : المأخوذ))[٤] ، وكذا قال ابن حجر[٥] ، وقال به العينيُّ أيضاً ، وذكر أنَّ المأخوذ هو الفأرة وما حولها ، وفيه

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٨ / ٢٨٨ ، وكشف المشكل من أحاديث الصحيحين : ١ / ١١٢٠

(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٣ / ٨ / ٢١ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٩٥ ، رقم الحديث : ٢٣٦ .

(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٩٠ .

(٥) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٤٣ .

دليل على أنَّ السَّمن كان جامداً[١] . ويؤيد ذلك الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) أنَّه سُئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : (**إنْ كان جامداً فخذوها وما حولها فألقوه**)[٢] ، وجاء في شرح الزرقانيّ (ت ١١٢٢ هـ) على موطأ الإمام مالك خذوها أي: الفأرة وما حولها من السمن فاطرحوه[٣] .

إذن فالضمير (الها) في (فخذوها) يعود على الفأرة ، وفي (فاطرحوه) يعود على المأخوذ وهو الفأرة والسمن، والله أعلم .

عاشراً : الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ أُرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ**)[٤] .

الضمير (الهاء) في قوله (فوقه) يُحتمل أنْ يعود على :

١- الفردوس .

٢- الجنان .

والضمير (الهاء) في قوله (منه) يُحتمل أنْ يعود إلى :

١- الفردوس .

٢- العرش .

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ٦٣ .

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٩ / ٣٣ .

(٣) ينظر : شرح الزرقاني : ٤ / ٤٨٤ .

(٤) صحيح البخاري : ٢ / ٣٠٣ – ٣٠٤ ، رقم الحديث : ٢٧٩٠ .

أُختلف في ضبط (فوقه) ، فرواه الأكثرون بالنصب على الظرفية ، وممن ذهب إلى ذلك ابن حجر ، وذكر أنَّ مما يؤيد ذلك الأحاديث التي وردت قبل هذا[١] ، وذكر أنَّه جاء في المشارق[٢] ، أنَّ الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه ، وذكر بأنَّ قطب الدين الرازي (ت ٧٦٦ هـ) قد أنكر أنْ يكون الأصيلي قد ضبطه بالرفع ، وقال : إنَّما ضبطه بالنصب كغيره ، وأورد رأياً لابن التيِّن يذكر فيه أنَّ الضمير في (فوقه) يعود إلى الجنَّة كلها[٣] ، وقال ابن حجر بعد ذلك : ((الضمير في قوله : (فوقه) للفردوس))[٤] ، أمَّا الضمير (الهاء) في قوله : (منه) فكان حقه أنْ يعود على العرش ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور ، ولكن أكثر الشُّراح يرون أنَّ الضمير يعود على (الفردوس) وهو الأبعد ، فقد جزم ابن حجر بأنَّ الضمير يعود على الفردوس، ووصف من قال إنَّ الضمير يعود على (العرش) بالوهم[٥] ، وقد عزَّز رأيه بالحديث الذي رواه عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) أنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) قال : **(ذر الناس يعملون : فإن الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، والفردوس أعلاها درجة وأوسطها ، وفوقها عرش الرحمن، ومنها تفجر أنهار الجنة ، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس)**[٦] .

أي من الدرجة التي فيها الفردوس ، وأيَّد هذا الرأيَ العينيُّ إذ قال : ((أي من الفردوس ، وقد وهم من أعاد الضمير إلى العرش))[٧] .

ويرى الباحث أنَّ الضمير (الهاء) في قوله (فوقه ، ومنه) يعود على الفردوس وإنْ لم يكن أقرب مذكور ؛ لأنَّهُ هو المتحدَّث عنه ، علاوة على الأحاديث الأُخرى التي تؤيد ذلك والتي مرَّ ذكرها ، كما أنَّ عود الضمائر على مرجع واحد

---

(١) ينظر : فتح الباري : ١٣ / ٤١٤ .
(٢) ينظر : مشارق الأنوار : ٢ / ١٦٥ .
(٣) ينظر : فتح الباري : ١٣ / ٤١٤ .
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٦) الجامع الصغير : ١ / ٤١١ ، وينظر : فتح الباري : ٦ / ١٣ .
(٧) عمدة القاري : ١٢٠/٨ .

أفضل من تشتتها ؛ لأنَّ هذا من مقتضيات الفصاحة ، فالأصل ((توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتت))[(١)] .

وقد ذكر أبو حيَّان أنَّ عود الضمائر المتناسبة على مرجع واحد أولى من جعلها متنافرة إلَّا بوجود قرينة تصرفها عن ذلك[(٢)] .

أحد عشر : الحديث الذي روته أسماء (رضي الله عنها) قالت : **(جَاءَتْ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَتْ : أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ قَالَ: تَحُتُّهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ)**[(٣)] .

الضمير (الهاء) في قوله : (تحتَّه ، وتقرصه) يُحتمل أنْ يعود على :

١- الدَّم .

٢- الثوب .

ذكر القرطبيُّ أنَّ المراد (بالنَّضح) هو الرش ؛ لأنَّ غسل الدَّم تبيَّنَ من قوله : (تقرصه بالماء)[(٤)] ، فعلى رأي القرطبي يكون الضمير في (تقرصه) راجعاً إلى الدَّم ، وردَّ عليه ابن حجر هذا الرأي قائلاً : ((قلت : فعلى هذا فالضمير في قوله (تنضحه) يعود على الثوب بخلاف (تحتُّه) فإنَّهُ يعود على الدَّم ، فيلزم منها اختلاف الضمائر وهو على خلاف الأصل))[(٥)] ، فهو يرى أنَّ الأصل أنْ تتوحد الضمائر في المرجع ، مما يعني أنَّ الأولى أنْ تعود الضمائر الثلاثة على الثوب .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٥٠٩ ، وينظر : الكليات : ٥٦٩ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٢٥ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٤٠ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٢٥ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٩٣ ، رقم الحديث : ٢٢٧

(٤) ينظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٥٥٠ – ٥٥١ ، وفتح الباري : ١ / ٣٣١ .

(٥) فتح الباري : ١ / ٣٣١ .

وذهب العينيُّ إلى أنَّ الضمير في قوله : (تحته ، وتقرصه) يعود على الثوب ، وفي قوله : (تنضحه) يعود على الماء[١] ، وردَّ على قول ابن حجر الذي يرى فيه أنَّ الضمير في (تحتُّه) يعود على الدَّم قائلاً : ((قلت : لا نسَّلم ذلك ؛ لأنَّ لفظ الدَّم غير مذكور صريحاً ، والأصل في عود الضمير أنْ يكون إلى شيء صريح والمذكور هنا صريحاً الثوبُ والماءُ ، فالضميرانِ الأوّلانِ يرجعانِ إلى الثوب ؛ لأنَّهُ المذكور قبلهما ، والضمير الثالث يرجع إلى الماء ؛ لأنَّهُ المذكور قبله وهذا وهو الأصل))[٢] .

ويرجح الباحث الرأي الذي ذهب إليه العينيُّ ، مع إمكانية عود الضمائر الثلاثة إلى الثوب ، وتنضحه ، أي : تنضح الثوب بالماء ، فعلى هذه الحالة تكون طهارة الثوب على ثلاث مراحل :

١- الحتُّ : ((الحَتُّ فَرْكُكَ الشيءَ اليابسَ عن الثَّوْب ونحوه))[٣] .

٢- القرص : ((القاف والراء والصاد أصلٌ صحيح يدلُّ على قبضِ شيء بأطراف الأصابع مع نبْرٍ))[٤] .

٣- النَّضح : وقد أُختلف فيه هل يراد به الغسل أم الرَّش ؟ ، فقال الخطابيُّ المراد به الغسل ، وذهب القرطبيُّ إلى أنَّ المراد به الرَّشُّ[٥] .

وقال ابن فارس : (((نضح) النون والضاد والحاء أصل يدلُّ على شيءٍ يُندَّى ، وماءٍ يُرشُّ . فالنَّضح : رشُّ الماء . ونَضَحتُهُ . قال أهل اللغة : يُقال لكلِّ ما رَقَّ نَضحٌ ، وهذا هو القياس الذي ذكرناه ؛ لأنَّ الرَّشَّ رقيق . يُقال : نَضَحتُ البيتَ بالماءِ ، ونَضَح جِلدُه بالعرق))[٦] . وجاء في أمالي المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) أنَّ

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ١٤٠ .

(٢) عمدة القاري : ٣ / ١٤٠ .

(٣) لسان العرب : ٢ / ٢٢ ، حتت .

(٤) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٧١ ، قرص .

(٥) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٣١، وعمدة القاري:٣ /١٤ ، ونيل الأوطار : ١ / ١٨٢ – ١٨٣ .

(٦) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٤٣٨ ، نضح .

النَّضح هو الرَّشُّ القليل ، والنَّضخُ البلُّ[١] ، وقال ابن منظور : ((النَّضْحُ : الرَّشُّ ، نَضَح عليه الماء يَنْضَحُه))[٢] ، وذكر المنَّاويُّ أنَّ النَّضح هو الرشُّ ، وقالوا للحوض لنضحه عطش الإبل[٣] .

اثنا عشر : قوله : (صلَّى الله عليه وسلَّم) : **(سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ : إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ)**[٤] .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله : (عليه) يُحتمل أنْ يعود على :

١- الله سبحانه وتعالى .

٢- الحب المدلول عليه بقوله : (تحابا) .

كان حقُّ الضمير في (عليه) أنْ يعود على لفظ الجلالة ؛ لأنَّهُ أقرب مذكور ، وهو مذكور صريح ، ولكن الشُّراح أجمعوا على أنَّ الضمير يعود على الحُبِّ المدلول عليه بقوله : (تحابا) ، وهو مذكور غير صريح ، وإنَّما مفهوم من المعنى والسياق ، فقد قال النوويُّ : ((معناه اجتمعا على حُبِّ الله وافترقا عليه))[٥]))[٥] ، وذكر الكرمانيُّ (عليه) أي: على حُبِّ الله فهو سبب اجتماعهما[٦] .

وقال ابن حجر : (((اجتمعا عليه) وهي رواية مسلم ، أي : اجتمعا على الحُبِّ المذكور))[٧] ، وكذا ذكر العينيُّ في أنَّ الضمير يعود على الحُبِّ في الله ، وهو السبب في اجتماعهما ، ودوامهما على المحبَّة الدينية ، ولم يقطعاها لسبب

---

(١) أمالي المرتضى : ٤ / ١٠٨ .

(٢) لسان العرب : ٢ / ٦١٨ ، نضح .

(٣) ينظر : التوقيف على مهمات التعريف : ٧٠٠ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ٢١٩ ، رقم الحديث : ٦٦٠ .

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٧ / ١٢١ .

(٦) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٤٦ .

(٧) فتح الباري : ٢ / ٢٤٥ .

دنيوي[١] ، وذكر ذلك السيوطيُّ أيضاً[٢] ، وقال ابن علَّان : ((والمشار عليه ومرجع ومرجع الضمير هو الحُبُّ المدلول عليه بقوله تحابَّا))[٣] ، وذكر ابن القاري أنَّ اجتماعهما على الحُبِّ إنْ اجتمعا ، وتفرقهما عليه إنْ تفرقا ، فهما يحفظان الحُبَّ في الحضور والغَيبة[٤] .

ويرى الباحث أنَّ الضمير يعود على الحُبِّ المفهوم من قوله : (تحابَّا) ، وإنْ كان لفظ الجلالة أقرب منه إلى الضمير ؛ لأنَّ الحُبَّ هو المُشار إليه ، وهو سبب الاجتماع ، فضلاً عن أنَّ أقوال الشُّراح الذين أَوردتُ أراءهم آنفاً تعضد ذلك .

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٥ / ١٧٩ .

(٢) ينظر : الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٣ / ١٠٩ .

(٣) دليل الفالحين : ٤ / ٧٥ .

(٤) مرقاة المفاتيح : ٢ / ٣٧٩ .

الفَصْلُ الثَّانِي

عود الضمير على متأخر

المبحث الأول

عود الضمير على متأخر مفسره مفرد

الفصل الثاني
عود الضمير على متأخر مذكور

توطئة :

ذكرنا في الفصل السابق أَنَّ الأَصل في مفسِّر ضمير الغائب أَنْ يتقدَّم على الضمير ؛ ليكون خلفًا عمَّا فاته من مقارنة المشاهدة ، أَو الخطاب التي تفسِّر ضمير المتكلم ، أَو المخاطب ، والأَصل أَنْ يكون التقدُّم لفظًا ورتبةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ { طه: ١٢١ } .

ولكنَّ النحاة أَجازوا ثلاث حالاتٍ يتقدَّم بها الضمير على مفسِّره وهي :

١- أنْ يتقدَّم لفظًا ويتأَخر رتبة : فيكون التقدُّم اللفظيُّ كافيًا على صحة عود الضمير ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ { البقرة: ١٢٤ } ، وقد أجمع النحاة على صحة عود الضمير على التقدُّم اللفظي من غير خلاف[١] ، إِلَّا ما ذكر الرضيُّ من أَنَّ الكسائيَّ فرَّق في أَنْ يكون العامل فعلًا أَو شبهه ، فأَجاز نحو : زيدًا غلامُهُ ضاربٌ ، ومنع نحو : زيدًا غلامُهُ ضرب[٢] ، وعلل ذلك بقوله : ((وكأَنَّهُ نظر إلى شدَّة طلب الفعل لمفعوله ، فكأَنَّ مفعوله متأَخر ، بخلاف اسم الفاعل فإِنَّ طَلَبَه له بالمشابهة))[٣] .

ونسب المنع في موضع آخر للكوفيين ، إذ قال : ((ومنع الكوفيون نحو : زيدًا غلامُه ضرب ؛ لأَنَّ زيدًا مُتأَخر في التقدير من وجوه : أَحدها بالنظر إلى (غلامه) ؛ لِأَنَّه من تمام خبره ، والثاني بالنظر إلى(ضرب) ؛ لأَنَّه معموله ، والثالث بالنظر إلى (فاعل ضرب) ؛ لِأَنَّه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأَنَّه لا مفسِّر له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ ؛

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦٧٦ ، والكشاف : ١ / ٣١٧ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٢٠٥ ، والتفسير الكبير : ٤ / ٤٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٠ ، وأَنوار التنزيل : ١ / ١٢٤ ، وشرح الرضي : ٢ / ٣٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٨ ، وجامع الدروس العربية : ١ / ١٢٥ ، والجملة العربية تأْليفها وأَقسامها : ٥٠ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٥١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي : ١ / ٢٩٩ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

لأَنَّ المنصوبَ متأَخرٌ من جهة المفعولية فقط وبخلاف : زيدًا ضرب غلامُه ، فإِنَّه متأَخر من جهة المعمولية والمفعولية ، وأَجازه البصرية – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدُّم اللفظي))[١] ، فالضمير (الهاء) في قوله (ربُّهُ) عائدٌ على (إبراهيم) وهو مفعول به واجب التقديم ؛ لاتصال ضميره بالفاعل المتأَخر لئلا يعود الضمير على متأَخرٍ لفظًا ورتبة .

قال أبو إِسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) : ((فالمفعول مقدَّم على الفاعل ، ووجب تقديمه ههنا ؛ لأَنَّ تأْخيره يوجب إِضمارًا قبل الذكر ... فدلَّ على جواز : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ))[٢] ، وذكر الزمخشريُّ أَنَّهُ إذا كان على تقديم الفاعل يكون تقدير الكلام في غير القرآن : (ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ) ، فيكون الضمير (الهاء) قد تقدَّم على مفسِّره (إبراهيم) لفظًا ورتبةً[٣] ، وأَشار ابن عطية إلى أَنَّ تقديم المفعول به للاهتمام به ؛ لأَنَّه هو المُبتلى ، إذ قال : ((وقُدِّم على الفاعل للإِهتمام ؛ إذ كون الرَّبَ مُبْتليًا معلومٌ ، فإِنَّما يهتم السامع بمن أُبْتُلِيَ ، وكون ضمير المفعول متصلًا بالفاعل موجب تقديم المفعول ، فإِنَّما بُني الكلام على هذا الإهتمام))[٤] .

وذكر فخر الدين الرازيُّ أَنَّ الإِضمار قبل الذكر غير حاصل في الصورة ، وإِنَّما حاصل بالمعنى ؛ لأَنَّ الفاعل مقدَّم في المعنى ومتى صُرح بتقديمه لزم الإِضمار قبل الذكر[٥] ، وذكر الدكتور فاضل السامرائيُّ أَنَّهُ ((إذا اتصل الضمير بما مرتبتهُ التقديم وهو يعود على ما مرتبتُهُ التأْخير فلا يجوز أَنْ يتقدَّم ؛ لأَنَّه يكون متقدِّمًا لفظًا ورتبةً))[٦] .

---

(١) شرح الرضي : ١ / ٣٩٥ – ٣٩٦ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ١٥١ .
(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (كتاب الجواهر) : ٢ / ٦٧٦ .
(٣) ينظر : الكشاف : ١ / ٣١٧ .
(٤) المحرر الوجيز : ١ / ٢٠٥ .
(٥) ينظر : التفسير الكبير : ٤ / ٤٠ .
(٦) الجملة العربية تأْليفها وأَقسامها : ٣٦ .

٢- أَنْ يتأَخر المفسِّر لفظًا ويتقدَّم رتبة : وفي هذه الحالة يكاد يُعاود الضمير إبهامه ؛ لوجوده بلا مفسِّرٍ يتقدَّمه ، لولا اعتدادهم برتبة المفسِّر المتأَخر لفظًا المتقدِّم معنى(١) ، ولتقدُّم الضمير في هذه الحالة صور منها :

أ- أَنْ يعود الضمير من المفعول المقدَّم إِلى الفاعل المؤخر ، نحو : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وكقول الأَعشى ميمون(٢) :

كناطحٍ صَخْرَةً يوماً لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

وقد أَشار ابن مالك إِلى هذه الحالة بقوله : ((وشاع نحو : خاف ربَّهُ عمرُ))(٣) ، وقال ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) : ((يعني أَنَّهُ كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه ، ولم يبال بعود الضمير على متأَخر في الذكر ؛ لأَنَّهُ متقدِّم في النية))(٤) .

ب- أَنْ يعود الضمير من الخبر المقدَّم إِلى المبتدأ المؤخر : نحو في داره زيدٌ ، فقد عاد الضمير المجرور (الهاء) في قوله (داره) على متأَخر وهو (زيد) ؛ لأَنَّهُ متقدِّم في المعنى ؛ إِذ هو مبتدأ ورتبة المبتدأ قبل رتبة الخبر(٥) .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في جوازه ، فقد منعه الكوفيون(٦) ، وذهب البصريون إِلى جوازه ؛ وذلك لوروده في السماع ومن ذلك قولهم في المثل : (في بيته يؤتى الحكم)(٧) .

ومما جاء منه في الشعر قول الشاعر(٨) :

---

(١) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٥١.

(٢) ديوانه : ٢٠ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٤ .

(٤) شرح ابن الناظم : ١٦٥ ، وينظر : عود الضمير في القرآن الكريم وأثره في توجيه المعنى : ١٠٠ .

(٥) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ١٥٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٦٥ ، المسأَلة رقم : ٩ .

(٧) مجمع الأَمثال : ٢ / ٧٢ ، رقم المثل : ٢٧٤٢ .

(٨)من غير نسبة في شرح التسهيل : ١ / ٢٩٧، وشرح ابن عقيل :١ /٢٣٣ ، الكليات :١ / ٤٦٢ .

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(١)

٣- عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةَ : إنَّ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً لا يجوز ؛ لأَنَّ النحاة يأْبون ذلك ، وقد أَجازوه في أَبواب من الكلام مستثناةً خارجةً عن القياس ، ولكن لكثرة ما ورد من شواهدها أَدخلها النحاة في مقاييس اللغة ، وأَطلقوا عليها (التقدم الحكمي) ؛ لأَنَّ المفسِّر متقدِّم في الحكم على ضمير الغائب(٢) .

وقد ذكر أَبو حيَّان أَنَّ من الضمائر ما يفسِّره الذي بعده ، منه ما يفسِّره جملة ، ومنه ما يفسِّره مفرد(٣) .

وستكون دراستي لهذا الفصل حول النقطة الثالثة وهي : عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبةً ؛ لأَنَّ النقطتين الأوليتان لم أجدل هما شواهد في الحديث النبوي الشريف ، وستكون على مبحثين :

الأَوَّل : عود الضمير على متأَخر يفسِّره مفرد .

الثاني : عود الضمير على متأَخر تفسِّره جملة .

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٦٥ – ٦٦ ، رقم المسأَلة : ٩ .

(٢) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٧٧ ، وعود الضمير في القرآن الكريم وأثره في توجيه المعنى : ١٠٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٨١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٣٤ .

المبحث الأول
عود الضمير على متأخر مفسرُهُ مفرد

ذكرنا فيما مرَّ أَنَّ النحاة أَجازوا في أَبواب من الكلام عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبةً ، وقد أَطلقوا عليه التقدُّم الحكميَّ ؛ لأَنَّ المفسِّر متقدِّم في الحكم على ضمير الغائب ، إذ قال الرضيُّ : ((والتقدُّم الحكميُّ : أَنْ يكون المفسِّر مؤخرًا لفظًا ، وليس هناك ما يقتضي تقدُّمه على محل الضمير ، إِلَّا ذلك الضمير ، فنقول : إِنَّهُ وإِنْ لم يكن متقدِّمًا على الضمير لفظًا، ولا معنًى ، إِلَّا أَنَّهُ في حكم المتقدِّم ؛ نظرًا إلى وضع ضمير الغائب، وإِنَّما يقتضي ضمير الغائب تقدُّم المفسر عليه ؛ لأَنَّهُ وَضَعَهُ الواضعُ معرفةً ، لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإِنْ ذكرته ولم يتقدَّمه مفسِّره بقي مبهمًا منكرًا لا يُعرَفُ المرادُ به حتى يأْتي تفسيره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه))[١] .

وقد بين الرضيُّ السبب في تأَخر المفسِّر على الضمير ، بعد أَنْ وضع سؤالًا عن سبب تأَخر المفسِّر عن الضمير ، فقال : ((قلت: قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسِّر، بأَنْ يذكروا أَولًا شيئًا مبهمًا، حتى تتشوق نفس السامع إِلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأَيضًا، يكون ذلك المفسِّر مذكورًا مرتين، بالإجمال أَولًا، والتفصيل ثانيًا، فيكون آكد))[٢] .

وقد حصر النحاة تقدُّم الضمير على مفسِّره لفظًا ورتبةً في ستة مواضع[٣] ، خمس منها يكون المفسِّر مفردًا ، والسادس يكون مفسِّره جملة ، وهو ضمير الشأْن والقصة ، والمواضع التي يعود فيها الضمير على متأَخر ويكون مفسِّرُهُ مفردًا هي :

---

(١) شرح الرضي : ٢ / ١١٧ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٥٩ ، والجملة العربية والمعنى : ٢٤ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٣٣ .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٣٦ – ١٣٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٦٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٨ ، والتوضيح والتسهيل لشرح شذور الذهب : ١١٥ ، والنحو الوافي : ١ / ٢٥٩ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٣٣ .

١- فاعل (نِعْمَ وبِئْس) وما جرى مجراهما ، إذا كان ضميرًا مستترًا مفردًا تفسِّره نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز نحو قوله تعالى:﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ {الكهف: ٥٠} .

٢- الضمير المرفوع بأَوَّل المتنازعين المعمل ثانيهما على رأْي البصريين . والكوفيون لا يُجيزون ذلك ، نحو قوله(١) :

جَفَوْني ولم أَجفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ

٣- الضمير المجرور بـ (رُبِّ) ، ولا بُدَّ من أَنْ يكون مفردًا ، وبعده نكرة تفسِّره ، أَي : تُزيل إبهامه الناشيء من عدم تقديم المفسِّر عليه ، وتوضح المقصود منه ، وتعرب تمييزًا ، نحو قولك : رُبَّهُ رجلًا .

٤- الضمير الذي يكون مبدلًا منه الاسم الظاهر فيفسِّره : نحو قولك : سأُكرِمُهُ السّباقَ ، ومنه قولهم : (اللهمَّ صلِّ عليه الرووفِ الرحيمِ) .

٥- أَنْ يكون الضمير مبتدأ ، فيفسِّره خبره نحو قوله تعالى :﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾{ الأنعام: ٢٩ } .

أَولاً : فاعل (نِعْم وبئس) وما جرى مجراهما : يأْتي فاعل (نِعْم وبئس) وما جرى مجراهما على ثلاث حالات(٢) :

١- أَنْ يكون معرفًا بالأَلف واللام نحو، قوله تعالى :﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾{ ص: ٣٠ } .

٢- أَنْ يكون مضافًا إِلى ما فيه (أَل) نحو قوله تعالى :﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ {النحل: ٣٠} .

---

(١) غير معروف قائله وهو في شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ١٨٧ ، وتذكرة النحاة : ٣٥٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٠٠ ، وجامع الدروس العربية : ٣ / ٢٤ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٥١ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ١٨٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٦١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٣٤ .

٣- أَنْ يكون ضميرًا مستترًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة على التمييز ، نحو قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ { الكهف: ٥٠ } ، أَي : بئس هو بدلا .

والذي يعنينا من هذه الحالات هي الحالة الثالثة ، وهي أَنْ يكون الفاعل مضمرًا ، وتفسِّره نكرة منصوبةٌ على التمييز ، وقد اختلف النحاة في هذا النوع من الإِضمار على عدَّة أَقوال :

١- ذهب جمهور النحويين إِلى أَنَّ فاعل (نِعْمَ) في مثل (نِعْمَ رجلًا زيدٌ) مضمر وهو لا يعود على شيء قبله ، وإِنَّما تفسِّره نكرة منصوبة على التمييز ، ويَلْزَم هذا الضمير الإِفراد سواء أَكان مفسِّره مفردًا ، أَمْ مثنىً ، أَمْ جمعًا(١) ، فتقول : نِعْمَ رجلًا زيدٌ ، ونِعْمَ رجلين زيدٌ ، ونِعْمَ رجالًا زيدٌ ، ونِعْمَ ، أَو نِعْمتِ النساءُ الهنداواتُ(٢) .

قال سيبويه : ((واعلم أَنَّك لا تُظهر علامة المضمرين في (نِعْمَ) ، لا تقول : نعموا رجالًا ، يكتفون بالذي يفسِّره))(٣) ، وعند الرضي إِفراد هذا الضمير وتذكيره غالبًا وليس لازمًا(٤) . وأَجاز بعض الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقةً للتمييز ، قال أَبو حيَّان : ((وَأَجَازَ قَومٌ من الكوفيين تَثْنِيَتَهُ وجمعَهُ ، تقول : أَخَوَاكَ نِعْمَا رَجُلَيْن ، وقومُك نِعموا رِجَالًا))(٥) .

---

(١) ينظر: الكتاب : ٢ / ١٧٦ ، والمقتضب : ١ / ١٥٥ ، والأصول في النحو : ١ / ١١٧ ، والخصائص : ١ / ٣٩٥ – ٣٩٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٥٦ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٩ .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٧٦، وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٨ .

(٤) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١١٦ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٩ .

(٥) ارتشاف الضَّرَبِ : ٤ / ٢٠٢٥ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٩ .

حكـى ذلـك الكسـائي عـن بعـض العـرب[١] ، والأخفـش عـن بنـي أَسـد[٢] .
ومنعوا أَنْ يتبع ؛ لأَنَّ في الإتباع تخصيصًا ، والتخصيص مُنافٍ للإبهام المراد .

قال ابن مالك : ((وهذا الضمير المجعول فاعلًا في هذا الباب شبيه بضمير الشأْن في أَنَّهُ قصد إبهامه تعظيمًا لمعناه فاستويا لذلك في عدم الإتباع بتوكيد أَو غيره))[٣] ، ولا يكون هذا الضمير إِلَّا جنسًا ؛ لأَنَّ هذا الفاعل إِنَّما أُضمر لدلالته على الحقيقة الذهنية ؛ فإِذا أُظهر فلا يكون إِلَّا جنسًا ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ[٤] ، وإِذا فُسِّر هذا الضمير بمؤنث جاز أَنْ تلحق الفعل تاء التأْنيث ويجوز حذفها .

قال سيبويه : ((واعلم أَنَّ نِعْمَ تؤنث وتذكَّر ، وذلك كقولك : نِعْمَت المرأَةُ هندٌ ، وإِنْ شئت قلت : نِعْمَ المرأَةُ هندٌ ، كما قالوا : ذهبَ المرأَة ، والحذف في نِعْمَت أَكثر))[٥] ، ونسب الأَشمونيُّ (ت ٩٢٦ هـ) إلى ابن أَبي الربيع منع التأْنيث التأْنيث استغناءً بتأْنيث المفسِّر[٦] .

٢- ذهب الكسائيُّ (ت ١٨٩ هـ) إِلى أَنَّه لا إضمار في (نِعْمَ) ونحوها ، وإِنَّما الفاعل هو الاسم الظاهر ، والنكرة المنصوبة حالٌ[٧]

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٢٧٣ ، والمسائل البصريات : ١ / ٤٢٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٠٤ ، المسألة رقم : ١٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٩٠ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٩ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٥ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٤ ، وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٤) ينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٥) الكتاب : ٢ / ١٧٨ ، وينظر : جامع الدروس العربية : ١ / ٨٠ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ٢ / ٣٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٥٠ ، وهمع الهوامع : ٥ / ٣٤ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٩ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضَّرَبِ : ٤/ ٢٠٤٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٢٩ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

٣- أَمَّا الفراء فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الكسائيُّ ، إلَّا أَنَّهُ جعل النكرة المنصوبة تمييزًا[١] .

وقد ردَّ عليهما ابن هشام قائلًا : ((ويرُدُّه : نِعْمَ رجلًا كان زيد ، ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأَنَّهُ قد يحذف ، نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ { الكهف: ٥٠}))[٢] .

٤- نسب أَبو حيَّان إلى ابن الطراوة أَنَّهُ لا إِضمار في الفعل ، وأَنَّ الفاعل محذوف [٣] ، وهذا القول فاسد ؛ ((لأَنَّ الفاعل لا يحذف وخير منه أَنْ يضمر ولو عاد على متأَخر))[٤] .

والرأْي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وهو أَنَّ الفاعل مضمر ، ولا يعود على شيء قبله ، وتفسِّره نكرة منصوبة على التمييز ، ولهذا النوع من الإضمار شواهد كثيرة في القرآن الكريم ، وأشعار العرب ، فمما جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ { الكهف: ٥٠ } .

ومما جاء منه في الشعر ، قول الشاعر[٥] :

نِعْمَ امرَءًا هَرِمٌ لم تَعْرُ نائِبَةٌ إلاَّ وكانَ لِمُرتْاعٍ بها وَزَرا

فاعل (نِعْمَ) هو ضمير مستتر مفسَّرٌ بالتمييز ، وهو قوله : (امرأ)، والتقدير : نِعْمَ هو ، أَي : المرء هرم .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضَّرَبِ : ٤/ ٢٠٤٨ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٢) مغني اللبيب : ٢ / ٥٦٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٤٨ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٤) عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٥) غير معروف قائله ، وهو في شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٦٧ ، وأَوضح المسالك : ٣ / ٢٧٥ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٣٩ .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ : نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ نُسِّيَ وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنْ النَّعَمِ**)(١) .

بئس : فعل ماضٍ جامدٌ مبنيٌ على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر ، وما نكرة منصوبة على التمييز ، وهي مفسِّر الضمير الذي في بئس .

قال القرطبيُّ : ((قوله : ((بئسما لأحدهم أنْ يقول : نسيت آية كيت وكيت)) (بئسما) هي (بئس) التي للذَّم أخت (نِعْمَ) التي هي للمدح ، وهما فعلان غير منصرفين يرفعان الفاعل ظاهرًا ، أو مضمرًا ؛ إلا أنَّهُ إنْ كان ظاهِرًا لم تكن في الأمر العام إلَّا بالألف واللام للجنس ، أو مضافًا إلى ما هما فيه ؛ حتى يشتملَ على الممدوح بهما ، والمذموم ، ولا بُدَّ من ذِكْر الممدوح والمذموم تعيينًا ؛ كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو . فإنْ كان فاعِلُهما مضمرًا : فلا بُدَّ من ذكرِ اسمٍ نكرةٍ ، يُنْصَبُ على التمييز لذلك المضمر ، كقولك : نِعْمَ رجلاً زيدٌ . وقد يكون هذا التفسير : (ما) ، كما جاء في الحديث ، وكما في قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِىَ ﴾{البقرة: ٢٧١}))(٢) ، فهو قد أَشار إلى أَنَّ (ما) قد تكون هي المفسِّر كما في قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾{البقرة: ٢٧١} وقد أّعربوا (ما) ههنا تمييزًا .

قال أَبو حيَّان : ((والفاعل بنِعْمَ مفسَّر بنكرة ... وقد أّعربوا (ما) ههنا تمييزًا لذلك المضمر الذي في (نِعْمَ) وقدَّروه بـ(شَيئًا)))(٣) .

وقد أَورد ابن حجر قول القرطبي كاملًا وعزاه إِليه ، وزاد عليه قائلًا : ((وقد يكون هذا التفسير (ما) على ما نصَّ عليه سيبويه))(٤) ، ثُمَّ ذكر رأْيًا للطيبي إِذ

---

(١) صحيح البخاري : ٣ / ٣٤٧ – ٣٤٨ ، رقم الحديث : ٥٠٣٢ .

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٢ / ٤١٧ – ٤١٨ .

(٣) البحر المحيط : ٢ / ٣٣٧ .

(٤) فتح الباري : ٩ / ٩٢ .

قال : ((وقال الطيبيُّ : و (ما) نكرة موصوفة ، و (أَنْ يقول) مخصوص بالذَّم ، أَيْ : بئس شيئًا كان الرجل يقول))[١] .

ونقل العينيُّ كلام ابن حجر بنصه ونسبه للقرطبيُّ ، وذكر أَنَّ قوله : (أَنْ يقول) هو المخصوص بالذَّم ، والتقدير : أَي : بئس شيئًا كائنًا أَحدهم يقول[٢] ، وذكر الملَّا علي القاريُّ أَنَّ (ما) نكرة موصوفة مفسّرة لفاعل بئس[٣] ، وأَشار محمد بن عبد الرحيم المباركفوريُّ (ت ١٣٩٣هـ) إِلى أَنَّ (ما) نكرة موصوفة ، والمخصوص بالذَّم قوله : (أَنْ يقول) والتقدير عنده : بئس كائنًا الرجل[٤] .

ثانيًا : الضمير المرفوع بأَوَّل المتنازعين المعمل ثانيهما :

التنازع باب من أَبواب العربية التي خرجوا فيها عن القياس ، إِذ أَجازوا فيه عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبةً ، والتنازع هو : ((أَنْ يتقدَّم عاملان أَو أَكثر ، ويتأَخر معمول أَو أَكثر ، ويكون كلٌّ من المتقدِّم طالبًا لذلك المتأَخر))[٥] ، وذلك نحو : قامَ وقعدَ زيدٌ . والذي أَدَّى بهم إِلى دعوى التنازع هو رفضهم اجتماع مؤثرَيْن على مؤثرٍ واحد ، أَي الرغبة في التزام توحيد العمل[٦] .

وقد اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال أَي منهما ، ولكنَّهم اختلفوا في أَيّهما أَولى بالعمل ، ذكر ذلك فخر الدين الرازيُّ قائلًا : ((قاما وقعد أخواك ، وعند البصريين إعمال الثاني أَولى ، وعند الكوفيين إعمال الأَوَّل أَولى))[٧] ، ورجح ورجح ابن مالك مذهب البصريين ، إِذ قال : ((مذهب البصريين ترجيح إِعمال الثاني على الأَوَّل ، ومذهب الكوفيين العكس ، وما ذهب إِليه البصريون هو

---

(١) فتح الباري : ٩ / ٩٢ ، وينظر : الكاشف عن حقائق السنن : ٦ / ١٦٨٠

(٢) ينظر : عمدة القاري : ٢٠ / ٦٧ .

(٣) ينظر : مرقاة المفاتيح : ٥ / ٧١ .

(٤) ينظر : تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي : ٨ / ٢٦٢ .

(٥) شرح قطر الندى : ٣٣١ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٤٢ .

(٦) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٠٠ .

(٧) التفسير الكبير : ١ / ٦٥ .

الصحيح ؛ لأَنَّ إعمال الثاني أَكثر في الكلام من الأَوَّل))[١] ، وأَشار ابن هشام إِلى أَنَّـهُ لا خلاف في جواز إعمال أي العامِلَيْن ، وإِنَّما الخلاف في المختار ، فاختار الكوفيون الإِوَّل لسبقه ، واختار البصريون الأخير لقربه[٢] .

وقال الرضيُّ : ((البصريون يقولون : المختار إعمال الثاني ، مع تجويز إعمال الأَوَّل ، وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأَوَّل مع تجويز إعمال الثاني))[٣] ، ، وعلل المبرد (ت ٢٨٥ هـ) اختيار إِعمال الثاني بقوله : ((تقول – إذا سُئلت – كيف تقول : قام وقعد أَخواك ؟ على إعمال الأَّوَّل ، فإِنَّ الجواب : قام وقعدا أخواك ، أردت قام أَخواك وقعدا ، فإِنْ أَعملت الثاني قلت : قاما، وقعد أَخواك ، فإِنْ قيل لك : ما بالك أَضمرت في قاما الأَخَويْن من قَبْلِ أَنْ تذكرهما ، والإضمار لا يكون قَبْلَ المذكور ؟ فإِنَّما جاز الإضمار ههنا من قِبَل أَنَّ الأخَويْن ارتفعا (بقعد) فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أَنْ يخلو فِعْلٌ من فاعل ، فأَضمرت فيه ليصح الفِعْل على ما ذكرتُ لك من اتصال الفعل بالفاعل ، وأَضمر على شريطة التفسير ، وتفسير المضمر (أَخواك) وما يُضمر على شريطة التفسير أَكثر من ذلك))[٤] .

وحجة الكوفيين في إعمال الأَوَّل أَنَّـهُ إذا أُعمل الأَقرب وجب إسناد الفعل المتقدِّم إلى الضمير ، فيحصل إضمار قبل الذكر وذلك أَولى بجواز الاحتراز عنه[٥] عنه[٥] ، فهم يرون حذف الفاعل أَولى من الإضمار قبل الذكر ، والقول بحذف الفاعل هو مذهب الكسائيُّ[٦] ، وقد عيب على هذا المذهب ؛ لأَنَّ حذف الفاعل غير غير معهود في كلام العرب ، ولا معتقد في مذاهبهم ؛ لاستحالة أَنْ يخلو فعل من

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ١٦٧ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٣٣٢ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٩٨ .

(٣) شرح الرضي : ٢ / ٢٧٢ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٤٢ .

(٤) المقتضب : ٤ / ٧٧ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٨٧ ،رقم المسألة : ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٦١٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ١٦٧ .

(٦) ينظر : شرح الرضي : ١ / ٢٢٨ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٠٠ .

فاعل بينما تقدُّم الضمير على شريطة تفسيره مجمع على جوازه ، كما في المسائل الأُخرى ، فجوازه بباب التنازع إسوة بتلك المسائل قياسًا بثبوته سماعًا(١) .

ومما جاء منه في السماع ، قول الشاعر(٢) :

جَفَوْني ولم أَجفُ الأَخِلاَّءَ إنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَليلَي مُهْمِلُ

فالضمير (الواو) في (جفوني) لم يتقدَّمه ما يُفسِّره لفظًا ولا تقديرًا ، وقد عاد على متأَخرٍ لفظًا ورتبةً ، وهو معمول الفعل الثاني (الأَخلاء)(٣) ، وهذا هو المختار عند البصريين .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) في الحديث الطويل : ((**فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبِّ قَدِّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ؟ فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ، لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ . فَيَقُولُ : فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ لَا ، وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنْ النَّضْرَةِ وَالسُّرُورِ فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ . فَيَقُولُ اللَّهُ : وَيْحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ : أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ ؟ فَيَقُولُ : يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ . فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : تَمَنَّ ، فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا**

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ١٤٩ ، وشرح المفصل : ١ / ٢٧٧ ، وشرح اللمحة البدرية : ١ / ١١٧ .

(٢) غير منسوب لأحد في شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ١٨٧ ، وتذكرة النحاة : ٣٥٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٠٠ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٥١ .

(٣) ينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٥١ .

انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَمَنَّ كَذَا وَكَذَا – أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ – حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ معَهُ))[١] .

تنازع الفعلان (أَقبل ، ويذكر) الفاعل وهو (ربُّ) ، وقد أَشار إلى ذلك الكرمانيُّ ، إِذ ذكر أَنَّ (ربُّه) تنازع فيه الفعلان[٢] .

وقال العينيُّ : ((وقوله : (أَقبل) فعل ماضٍ من الإقبال ، والضمير فيه يرجع إلى الله تعالى ، وكذا الضمير المرفوع في قوله : (يُذكره) ، وقد تنازع هذانِ الفعلان في قوله (ربُّهُ)))[٣] ، وذكر الملَّا علي القاري أَنَّ العاملين تنازعا في(ربُّهُ)[٤] .

وقد علل الرضيُّ قلة الشواهد في هذا الباب بقوله : ((وأَمَّا تأَخر المفسِّر في باب التنازع نحو : ضربَني وضربتُ زيدًا ، على مذهب البصريين ، فالحقُّ أَنَّهُ بعيد ؛ لأَنَّ مجَوِّز تأْخير المفسِّر لفظًا و معنًى : قصد تفخيم المفسِّر ، مع الإتيان بالمفسِّر لمجرد التفسير بلا فصل كما في : نِعْمَ رجلًا زيدٌ ، أَو قصد التفخيم مع اتصال المفسِّر كما في ضمير الشأْن ، والثلاثة في ضمير التنازع معدومة ، أَعني قصد التفخيم ، والإتيان بالمفسِّر لمجرد التفسير ، واتصاله بالضمير ، فضَعُفَ ، فمن ثَمَّ حَذَفَ الكسائيُّ الفاعلَ ، مع أَنَّ فيه محذورًا أَيضًا))[٥] .

ثالثًا : من المواضع التي أَجاز فيها النحاة عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبةً :

هو الضمير المجرور بـ(رُبَّ) المفسَّر بنكرة ، نحو قولهم : (رُبَّهُ رجلًا) ويقصد به من جهة المعنى ما يقصد بالحالات الأُخرى من التعظيم والتفخيم للأمر ؛ وذلك بالكناية عن الاسم قبل أَنْ يجري ذكره ، حتى يستشرف السامع ، ويتشوق لمعرفة المراد به ، ثُمَّ يأْتي تفسيره بعد ذلك[٦] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٢٦١ ، رقم الحديث : ٨٠٦ .
(٢) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ١٦٥ .
(٣) عمدة القاري : ٦ / ٨٧ .
(٤) ينظر : مرقاة المفاتيح : ١٠ / ٢٥٤ .
(٥) شرح الرضي : ٢ / ١١٨ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٤٢ .
(٦) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ١٩٦ .

ولم أَجد لهذا الموضع شاهدًا في صحيح البخاري ؛ لذلك لم أتوسع في الكتابة عنه .

رابعًا : الضمير الذي يكون مبدلًا منه الاسمُ الظاهرُ الذي يفسِّره :

من الحالات التي أَجاز النحاة فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ، هي أَنْ يكون المفسِّر بدلًا من ضمير الغائب ، ولا يوجد له مفسِّرٌ غيره ، فيكون التأَخر في هذه الحالة باللفظ والرتبة . أَمَّا من ناحية اللفظ فهو ظاهر ، وأَمَّا الرتبة ؛ فلأَنَّهُ بدل ، والبدل من التوابع ، ورتبة التابع التأَخر عن متبوعه[١] .

وفي جواز هذه الحالة خلافٌ ، فالأخفش قد أَجازها ، ونُسب المنع إلى غيره ، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) : ((وفي باب البدل خلاف ، هل يعود الضمير فيه على ما بعده ، أَو لا يعود عليه ؟ فمنهم من أجاز أَنْ يعود الضمير على البدل ، وإِنْ كان مؤخرًا عنه لفظًا وتقديرًا وهو الأَخفش . ومنهم من منع ، والصحيح أَنَّهُ يجوز))[٢] . ومن الشواهد التي ذكرها على ذلك قول الشاعر[٣] :

وقد ماتَ خَيْرَاهُمْ فلم يُهلَاْكُهُمْ   عَشِيَّةَ بانَا رَهْطُ كَعْبٍ وحاتم

الضمير (هم) في قوله (خيراهم) عائدٌ على (رهط) ، ورهط بدل منه[٤] ، وذكر وذكر أبو حيَّان أَنَّ الصحيح هو الجواز ، وذكر أَنَّ منه ما حكاه الكسائيُّ عن العرب : اللهمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ ، وأَشار إِلى أَنَّ الأَخفش ممن أَجازه ، ومنعه غيره[٥]

. وذكر السمين الحلبيُّ (ت ٧٥٦ هـ) أَنْ سيبويه أَجازه أَيضًا بقوله : ((وقد أَجاز

---

(١) ينظر :أحوال الضمير مع مفسره : ١٩٦ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٢ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه : ٥٣٥ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٦ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٦٧ – ٢٦٨ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٠٣ .

ذلك سيبويه ، قال : فإنْ قلتَ : (ضربت وضربوني قومَكَ) نصبٌ إلَّا في قول من قال : أَكلوني البراغيث ، أَو تحمله على البدل من المضمر))[١] .

ونسب ابن هشام إلى ابن عصفور أَنَّهُ ذكر أَنَّ الأَخفش أَجازه ، ومنعه سيبويه[٢] ، ونقل ابن مالك عن ابن كيسان أَنَّه جائز بإجماع[٣] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : عن عروة بن الزبير أَنَّ عائشة (رضي الله عنها) أَخبرته (**قَالَتْ : كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ الْغَلَسِ**)[٤] .

الضمير (النون) في (كُنَّ) ضمير يعود على متأخر لفظًا ورتبةً وهو قوله : (نساء) ؛ لأَنَّه بدل منه ، و للعلماء في هذه المسأَلة ثلاثةُ أَقوال[٥] .

أحدها أَنْ يعرب الضمير المتصل بالفعل (فاعلًا) والاسم الظاهر بعده بدلًا منه .

قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) : ((والوجه الثاني : أَنْ تجعل (الواو) ضمير الفاعلين ، وتجعل (القوم) بدلًا منهم ، وجاز أَنْ تضمر قبل الذكر على شريطة التفسير))[٦] وعلى هذه الحالة يكون الضمير في (كُنَّ) عائدًا على متأَخر لفظًا ورتبةً ، وقد أَشار القاضي عياض إلى أَنَّ (النساء) ارتفعنَ بالبدل من الضمير[٧] ،

---

(١) الدر المصون : ٤ / ٦٨٠ ، وينظر الكتاب : ١ / ٧٨

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٦٦ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٣ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل : ١ / ١٦١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٣ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ١٩٧ ، رقم الحديث : ٥٧٨ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٥ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٣٦٨ .

(٧) ينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار : ٢ / ٣٥٣ .

، وذكر الكرمانيُّ أَنَّ الأَصل هو إفراد الضمير في (كُنَّ) ، وأَنَّ (النساء) إمَّا بدل ، أَو بيان ، وهو مثل قولهم : أَكلوني البراغيثُ[١] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (وكُنَّ نساء) بصيغة الجمع للمؤنث ، وفيه ضمير يرجع إلى النساء ، ويسمى مثل هذا الضمير بالضمير المبهم ، وجوَّز ذلك بشرط أَنْ يكون مشعرًا بما بعده ، فإذا كان كذلك فلا يُقال إضمار قبل الذكر ، قوله (نساءٌ) بالرفع ؛ بدل من الضمير في (كُنَّ) وهذا على لغة أَكلوني البراغيث ، وفائدة ذكره بعد أَنْ عُلم من لفظ (كُنَّ) ، إشارة إلى التنويع ، والتنوين فيه يدلُّ عليه)[٢] .

وذكر القسطلانيُّ(ت ٩٢٣ هـ) أَنَّ النساء بدل من الضمير ، أَو خبر كان ، إذ قال : ((قال : الزركشيُّ : يجوز فيه الرفع على أَنَّهُ بدل من الضمير في (كُنَّ) ، والنصب على أَنَّهُ خبر كان ، ويشهدن خبرٌ ثانٍ ، وتعقبه فقال : لا يظهر هذا الوجه ؛ إذ ليس القصد إلى الإخبار عن النسوة المصليات بأَنَّهُنَّ نساء مؤمنات ولا المعنى عليه ، والذي يظهر أَنَّه مفعول المحذوف ، وذلك أَنَّهُ لمَّا قالت : (كُنَّ) ، فأَضمرت ولا معاد في الظاهر قصدت رفع اللبس لِمَا قالته ، أَي : أَعني نساء المؤمنات والخير يشهدن ، وكان الأَصل أَنْ تقول (كانت) بالإفراد ؛ ولكنَّه على لغة أَكلوني البراغيث ، وحينئذٍ فنساء رُفِعَ بدلًا من الضمير في (كُنَّ) ، أَو اسم كان ، وخبرها يشهدن))[٣] ، ونقل الشوكانيُّ (ت ١٢٥٠ هـ) رأْي الكرمانيّ في أَنَّ الضمير في (كُنَّ) هو مثل أَكَلوني البراغيث ، وكان قياسه الإفراد وقد جُمع[٤] .

وذهب الزمخشريُّ إلى أَنَّ (النون) في (كُنَّ) هي علامةٌ ، وليست ضميرًا ، كالواو في أَكلوني البراغيث[٥] .

خامسًا : الضميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّرًا له :

---

(٨) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٤ / ٢١٨ .

(١) عمدة القاري : ٣ / ٢٩٧ .

(٢) إرشاد الساري : ١ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : نيل الأوطار : ٢ / ٢٦٩ .

(٤) ينظر : الفائق في غريب الحديث : ٣ / ٣٢٣ .

وهذا الضمير من الضمائر التي تعود على متأَخرً لفظًا ورتبةً ، فهو لم يتقدَّمه مفسِّر له ، إنَّما يفسِّره الخبر الذي يأْتي بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ { الأنعام: ٢٩ } ، فالضمير (هي) لم يتقدَّمه مفسِّر يعود عليه ، إنَّما يفسِّره لفظ (حياتُنا) الواقع خبرًا له(١) ، وقيل هو ضمير الشأن ، إلَّا أَنَّ البصريين لا يرضون ذلك ؛ لأَنَّ ضمير الشأْن عندهم لا يُخبر عنه إلَّا بجملة مصرحٌ بجزأيها(٢) .

قال الدسوقيُّ (ت ١٢٣٠ هـ) في معرض تعليقه على كلام ابن هشام في المغني : ((قوله : (مخبرًا عنه) ، أَي : بمفرد ، فمفسِّره مفرد ، وهذا بخلاف ضمير الشأْن والقصة ، فإِنَّهُ لا يُخبر عنه إلَّا بجملة فمفسِّره جملة))(٣) .

وأَجاز الكوفيون أَنْ يُفسّره المفرد(٤) ، وذكر الزمخشريُّ أَنَّ الضمير (هي) في الآية الكريمة المذكورة آنفًا هو ضمير لا يُعلم ما يُعنى به ، إذ قال : ((هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به ، إلَّا بما يتلوه من بيانه ، وأَصله : (إنِ الحياة إلَّا حياتنا الدنيا) ثُمَّ وضع (هي) موضع الحياة ؛ لأَنَّ الخبر يدلُّ عليها ويبينها))(٥) ، ووافق ابنُ مالك الزمخشريَّ ، وقال في معرض تعليقه على كلامه ((وهذا من جيد كلامه))(٦) .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٠٩ ، وأنوار التنزيل : ١ / ٤٨٥ ، وروح المعاني : ٧ / ١٣٠ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٤٩ .

(٢) ينظر : روح المعاني : ٧ / ١٣١ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٤٩ .

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٢ / ١٠٢٠ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٤٩ .

(٤) ينظر : معني اللبيب : ٢ / ٥٦٤ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٤٩ .

(٥) الكشاف : ٤ / ٢٣١ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٥٠ .

(٦) شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٥٠ .

وقد مثل الزمخشريُّ لهذا الضمير : ((هي النفسُ ما حَمَلَتْ ، وهي العربُ تقولُ ما تشاء))[١] ، وضعَّف ابن مالك تمثيل الزمخشريّ هذا ؛((لإمكان جعل النفس والعرب بَدَلَيْنِ))[٢] ، ويكون (تحمل ، وتقول) خبرين[٩] ، وضعَّف ابن هشام كلام ابن مالك بقوله : ((وفي كلام ابن مالك ضعفٌ ؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون (هي) ضمير القصة ، فإنْ أراد الزمخشريُّ أَنَّ المثالين يمكن حملهما على ذلك ؛ لأَنَّهُ متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده))[٣] ، وقول ابن هشام هذا مبني على رأْي الكوفيين ؛ لأَنَّه مفسَّر بمفرد .

وقال الدسوقيُّ : ((وعلى كلِّ من الأَوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبةً))[٤] ، وقد علل جعل مفسِّر الضمير المبهم متأخرًا لنكتة بلاغية وهي التفسير بعد الإبهام ، إذ قال : ((وإنَّما فُعل ذلك ؛ لأَنَّ التفصيل بعد الإجمال أَوقع في النفس))[٥] .

ولم يرض أَبو حيَّان فهم ابن مالك وابن هشام لكلام الزمخشريّ ، ويرى أَنَّ كلام الزمخشريّ يفيد أَنَّ المفسِّر هو سياق الكلام وليس الخبر ؛ إذ قال : ((وليس في كلام الزمخشريّ ما يدلُّ على ما ذهب إليه المصنف – ابن مالك – ؛ لأَنَّهُ قال : (وضع هي موضع الحياة) فلم يقل : (موضع حياتنا الدنيا) الذي هو الخبر ، وقوله : (لأَنَّ الخبر يدلُّ عليها ويبينها) يعني أَنَّ سياق هذا الكلام دلَّ على أَنَّ المضمر هو الحياة))[٦] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : عن حُمَيد قال : سمعت أَنسًا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) **يَقُولُ :(أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي فَإِنْ**

---

(٧) ينظر : الكشاف : ٤ / ٢٣١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٠ .
(٨) شرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وينظر : وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٠ .
(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٢ / ١٠٢١ .
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٧٠ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٠٧ .

يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ ، وَإِنْ تَكُ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ . فَقَالَ : وَيْحَكِ أَوَ هَبِلْتِ أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ)[(١)] .

الضمير (ها) في (إنَّها) يعود على متأخر لفظًا ورتبةً وهو قوله (جنان) ، قال الكرمانيُّ : ((قوله : (إنَّها) الضمير مبهم يفسِّره ما بعده كقولهم : هي العرب تقول ما تشاء))[(٢)] ، وتابعه على ذلك ابن حجر[(٣)] وذكر ذلك العينيُّ أيضًا[(٤)] ، وذكر السيوطيُّ أَنَّهُ ضمير مبهم يفسِّره ما بعده ، ويجوز أَنْ يكون ضمير الشأْن[(٥)] ، ، وتابعه القسطلانيُّ وأَضاف أَنَّ (جنان) مبتدأ ، وتنكيرها للتفخيم والتعظيم[(٦)] ، وأَشار إِلى ذلك الملَّا علي القاري[(٧)] .

وقال المباركفوريُّ : ((والضمير في قوله : (إنَّها جنان) يفسِّره ما بعده ، وهو كقولهم : هي العرب تقول ما شاءت . والقصد بذلك التفخيم والتعظيم . وقال الطيبيُّ : ويجوز أَنْ يكون الضمير للشأْن ، و (جنان) مبتدأ والتنكير فيه للتعظيم))[(٨)] .

مما تقدَّم يبدو أَنَّ أَكثر الشُّراح ذهبوا إِلى أَنَّ الضمير (ها) في (إنَّها) مبهم يفسِّره ما بعده ، وأَجاز بعضهم أَنْ يكون الضمير ضمير الشأْن ، وهذا على مذهب الكوفيين الذين يُجيزون أَنْ يكون مفسِّر ضمير الشأْن مفردًا والراجح – والله أعلم – الرأْي الأَوَّل .

---

(٥) صحيح البخاري : ٣ / ٨٣ ، رقم الحديث : ٣٩٨٢ .
(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١٢ / ١١٢ .
(٢) ينظر : فتح الباري : ٦ / ٣٣ .
(٣) ينظر : عمدة القاري : ١٤ / ١٥١ .
(٤) ينظر : عقود الزبرجد : ١ / ١٦٥ .
(٥) ينظر : إرشاد الساري : ٥ / ٤٨ .
(٦) ينظر : مرقاة المفاتيح : ٧ / ٣٤٢ .
(٧) تحفة الأحوذي : ٩ / ١٩ .

المبحث الثاني
عود الضمير على متأخر مفسرُهُ جملة

من المواضع التي أَجاز فيها النحاة عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبة ، ويكون مفسِّرُهٌ جملةً هو ضمير الشأْن و القصة ، وهو ضمير مبهم يأْتي في صدر الجملة الخبرية ، والمراد به التعظيم والتفخيم(١) .

قال أَبو نصر الفارقيُّ (ت ٤٨٧ هـ) : ((وإِنَّما دعاهم إِلى هذا شدَّة احتفالهم بالحديث ، أَو تعظيمهم له ، فأَضمروه قبل الذكر تنبيها للسامع وعطفًا على استماعه))(٢) .

وذكر الخطيب القزوينيُّ (ت ٧٣٩ هـ) أَنَّ السِّرَّ في تقديم ضمير الشأْن على مفسِّره ؛ هو أَنْ يتمكن المسموع من ذهن السامع ، إذ قال : ((وقولهم : (هو زيدٌ عالمٌ ، وهي عمرٌو شجاع) مكان الشأْن زيدٌ عالمٌ ، والقصة عمرٌو شجاع ؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ؛ فإِنَّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقيَ منتظرًا لِعُقْبَى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وهو السِّرُّ في التزام تقديم ضمير الشأْن والقصة))(٣) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وشرح الرضي : ١ / ١١٨ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٧١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٤ ، ومعاني النحو : ١ / ٦١ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٥ .

(٢) الإفصاح في شرح أَبيات مشكلة الإعراب : ٢٨٢ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥١ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٣ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٥ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة : ٦٦ ، وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٦ .

أَوَّلا : تسميته :

اختلف النحاة في تسميته ، فالبصريون يسمونه ضمير الشأْن ، والأَمر ، والحديث إِذا كان مذكَّرًا ، وضمير القصة إِذا كان مؤنثًا ، أَمَّا الكوفيون فيطلقون عليه ضمير المجهول(١) ، وذكر ابن الحاجب أَنَّ تسمية البصريين أَقرب إِلى الصواب ؛ لأَنَّهم سمَّوه باعتبار معناه(٢) ، ورجح الدمامينيُّ (ت ٨٢٧ هـ) تسمية البصريين ، إِذ قال : ((وتسمية البصريين أَولى ؛ لأَنَّم سموه بمعناه ، والكوفيون إِنَّما سموه باعتبار وصفه))(٣). ويرى الباحث أَنَّ التسميتين لهما ما يسوغهما ، ولا ضير سواء أَكان مبناهما مراعاةً للمعنى أَم مراعاة للوصف ، ما دام الموصوف والوصف كالشيء الواحد(٤)

ثانياً : مفسِّرُهُ :

اختلف النحاة في مفسِّر ضمير الشأْن إِلى :

١- ذهب البصريون إِلى أَنَّهُ لا يفسَّر إِلَّا بجملة مصرَّحٌ بجزأَيها(٥) . قال ابن يعيش : ((والبصريون لا يجيزون أَنْ يكون خبر ذلك الضمير اسمًا مفردًا ؛ لأَنَّ ذلك الضمير هو ضمير الجملة ، فينبغي أَنْ يكون الخبر جملة))(٦) ، ولا يجوز عندهم حذف شيء من الجملة المفسِّرة(٧) ، ويُوجبون التصريح بجزأَيها(٨) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٣، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٧١، ومعاني النحو : ١ / ٦١ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٥ .

(٢) ينظر : الإِيضاح في شرح المفصل : ٤٥١ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ١٢٠ ، وينظر : وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٥

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٥٩ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٧٤ ، ومعاني النحو : ١ / ٦١ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٥ .

(٦) شرح المفصل : ٣ / ١١٤ .

(٧) ينظر : ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٩ – ١٦٠ ، عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٦ .

(٨) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٨١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٤٣ .

٢- أَجاز الكوفيون حذف مرفوع الجملة المفسِّرة لضمير الشأْن ، نحو : إِنَّهُ ضُربَ ، وإِنَّهُ قام ، ولم يرتض البصريون ذلك [١] .

٣- ذهب الفراء إلى جواز الإخبار عنه بمفرد مرفوع ؛ لأَنَّهُ مؤول بجملة ، فأَجاز نحو : (كان قائمًا زيدٌ) على أَنَّ (قائمًا) خبر عن ضمير الشأْن وما بعده مرتفع به ، وأَجاز كذلك : (ظننته قائمًا زيدٌ) على أَنَّ (الهاء) في (ظننته) ضمير الشأْن ، و(قائم) مرفوع به مفسِّر لضمير الشأْن[٢] وقد ردَّ قوله غير واحد من النحاة ؛ لأَنَّه لا وجه له من القياس والسماع[٣] .

ثالثًا : شروط الجملة المفسِّرة :

١- أَنْ تكون خبرية ، فلا تكون طلبية ، ولا إنشائية ؛ لأَنَّ الطلبية والإنْشائية لا تحتملان التفخيم الذي يُراد به من الإتيان بضمير الشأْن ، فلا يصح أَنْ يقال : هو اضرب زيدًا ، ولا هو والله لأَفْعَلَنَّ كذا[٤] .

٢- أَن يكون مصرحًا بجزأيها ، فلا يجوز حذف بعض منها عند البصريين ، وأَجاز الكوفيون حذف مرفوع الجملة المفسِّرة ، كما مرَّ آنفًا .

٣- أَلَّا تتقدَّم هي ، أَو شيء منها على الضمير ؛ لأَنَّ تقدُّم الجملة المفسِّرة ، أَو شيء منها يزيل الإبهام الذي من أَجله يؤتى بضمير الشأْن ، فتنتقض فائدة الإتيان به[٥] .

٤- إِنَّها لا تحتاج إلى رابط ؛ لأَنَّ المفسِّر عين المُفَسَّر ، فالرابط بينهما هو اتحادهما في المعنى ، ولا رابط أَقوى من ذلك[٦] .

---

(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٨ .

(١) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١٧٩ ، وأحوال الضمير مع مفسره : ١٦٧ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٨٣ ، والمسائل البصريات : ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٣) ينظر : المساعد في تسهيل الفوائد : ١ / ١١٥ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١ / ٢٠٤ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١٨١ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٨ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والمحتسب : ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٩ .

رابعًا : أَحكامه :

١- الإفراد : ضمير الشأْن ملازم للإفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، فتقول : إِنَّهُ أَخوك قائمٌ ، وإِنَّهُ أَخواك قائمان ، وإِنَّهُ إخوتك قائمون ، والتقدير في ذلك كله : إِنَّهُ الشأْن(١) .

٢- التذكير : اختلف النحاة في ذلك إلى عدَّة آراء وهي :

أ- أَجاز البصريون كل الاحتمالات الممكنة ، ولم يتقيدوا بتذكيره ، أَو تأْنيثه ، فالمذكَّر يُذكَّر له الضمير ويؤنَّث ، والمؤنث كذلك ، فيصحُّ على مذهبهم أَنْ يقال : هو زيدٌ قائم ، وهي زيدٌ قائم ، وهو هند قائم ، وهي هند قائمة ، ومع ذلك فالأَحسن عندهم المشاكلة(٢) .

ب- ذهب الكوفيون إلى وجوب المطابقة ، أَي المذكَّر مع المذكَّر ، والمؤنَّث مع المؤنَّث(٣) .

ومن المستغرب أَنَّ البصريين وهم مَنْ عُرِفَ عنهم التشدُّد وتقييد المسائل يتساهلون في هذه المسأَلة ، والكوفيون وما عُرِفَ عنهم من التساهل يتشدَّدون في هذه المسألة .

ت- أَجاز الفراء التأْنيث والتذكير مع المؤنَّث فقط ، فتقول : إِنَّها ذاهبٌ جاريتُك ، وإِنَّهُ ذاهب جاريتُك ، وعلل جواز ذلك بقوله : ((قلت : لأَنَّ العرب إِنَّما

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٣ ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٤ - ١٦٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٣ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٦٩ - ١٧٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١١٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٦ .

ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره ، فلمَّا جاز ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ { هود: ٦٧ } ، وأخذت جاز التأنيث والتذكير))[١] .

٣- لا يُتْبَعُ بتابعٍ ، فلا يؤكد ، ولا يعطفُ عليه ، ولا يبدل منه : فهي موَّحدَة لا يتبعها تابع[٢] ، وذكر أبو البقاء الكفوي الحسيني (ت ١٠٩٤ هـ) أَنَّ السبب في عدم إتباع ضمير الشأن ؛ لأَنَّ المقصود بهذا الضمير الإبهام والغموض ، وغرض التابع الإيضاح[٣] .

خامسًا : إعرابُهُ :

يعرب ضمير الشأن مبتدأ ، أَو معمولًا لأَحد نواسخ الابتداء ، والجملة التي بعده متممة لمقتضى الحال[٤] .

ولهذا الضمير أربع صور هي :

أَوَّلًا : يأْتي بارزًا منفصلًا : إذا كان مبتدأً ، أَو اسمًا لناسخ . ومن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ {الإخلاص: ١} ، فالضمير البارز المنفصل (هو) اختلف العلماء فيه إلى :

أ- قيل هو ضمير الشأْن ، أَو الأَمر ، أَو الحديث ، و (الله أَحد) مبتدأ وخبر ، في محل رفع خبر ضمير الشأْن ، والجملة مفسِّرة لضمير الشأْن، ولا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ؛ لأَنَّ الجملة مبتدأ في المعنى[٥] .

ب- إنَّهُ عائدٌ على ما يفهم من السياق ، وهو كناية عن الله ، أَي : ربي الله ؛ لأَنَّهم سأَلوا رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) أَربُّك من حديدٍ أَم من

---

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٦١ .

(١) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٥٧ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٧٥ .

(٢) ينظر : الكليات : ٥٧٠ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٧٦ .

(٣) ينظر : الكليات : ٥٧٠ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١٧٦ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٨ ، والكشاف : ٦ / ٤٦٠ ، والتفسير الكبير : ٣٢ / ١٧٨ ، والدر المصون : ١١ / ١٤٩ ، وروح المعاني : ٣٠ / ٢٦٩ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٨ .

ذهبٍ ؟ فعلى هذا يكون (الله) خبر المبتدأ ، و(أحد) بدلًا عنه ، ويجوز أَنْ يكون (أَحد) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو أحد[١] .

ت- رفض الفراء أَنْ يكون (هو) ضمير الشأْن ؛ لأَنَّ ضمير الشأْن عنده لا يكون مبتدأ ، وإِنَّما يكون معمولًا لأَحد النواسخ[٢] ، وذهب البصريون إِلى جواز أَنْ يكون ضمير الشأن غير معمول[٣] ، كما في هذه الآية ، وكما في قول الضيغم[٤] :

إذا هو لم يخَفْنى في ابن عميّ   وإن لم ألقَه الرجلُ الظلومُ

الضمير (هو) ضمير الشأْن مرفوع على الابتداء ، يفسِّره مضمون الجملة الواقعة خبرًا له ، وهو قوله (لم يخفني الرجلُ الظلومُ)[٥] ، أَي : الأَمر والشأن الرجل الظلوم[٦] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) : **(أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَأَدْرَكَتْهُمْ الْقَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْعِضَاهِ**[٧] ، **فَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْعِضَاهِ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَحْتَ شَجَرَةٍ فَعَلَّقَ بِهَا سَيْفَهُ ثُمَّ نَامَ ، فَاسْتَيْقَظَ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهِ ، فَقَالَ (النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : إِنَّ**

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٥٣٦ ، والتفسير الكبير : ٣٢ / ١٧٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٧ ، وإرشاد العقل السليم : ٥ / ٥٩٠ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٥٢٩٩ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ١٠٤ .

(٤) الضيغم الأسدي في ، الخصائص : ١ / ١٠٤ ، ولسان العرب : ١٢ / ٣٧٣ ، ظلم .

(٥) ينظر : الخصائص : ١٠٤ – ١٠٥ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٨ .

(٦) ينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٠٨ .

(٧) العضاه : شجرٌ من شجر الشوك كالعوسج ، الواحدة : عِضَةٌ . ينظر : مجمل اللغة : ٦٧٣ ، عضه .

هَذَا اخْتَرَطَ سَيْفِي ، فَقَالَ : مَنْ يَمْنَعُكَ ، قُلْتُ : اللَّهُ فَشَامَ[١] السَّيْفَ فَهَا هُوَ ذَا جَالِسٌ . ثُمَّ لَمْ يُعَاقِبْهُ)[٢] .

الضمير (هو) في قوله : (هو ذا) ضمير الشأن ، والجملة التي بعده مفسِّرة له ، قال العينيُّ : ((و (هو) ضمير الشأن ، وكلمة (ذا) للإشارة إلى الحاضر مبتدأ ، وجالس خبرُهُ ، والجملةُ خبر لقوله (هو) فلا تحتاج إلى رابط))[٣] . وذكر العسقلانيُّ أَنَّ (جالسٌ) رفع على أَنَّهُ خبر ثانٍ لـ(هو)[٤] .

والراجح – والله أَعلم – ما ذهب إليه العينيُّ ، أَي : الشأْنُ والأَمرُ هذا الجالس .

ثانيًا : يأْتي ضمير الشأْن متصلًا :

وذلك كما في باب (إِنَّ) ونحوها ، وقد أَشار سيبويه إلى هذا النوع من الإضمار ، وذلك نحو قولهم : (إِنَّهُ كرامُ قومُك) و (إِنَّهُ ذاهبةٌ جاريتُك)[٥] ، إِذ قال : ((فالهاء إِضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء ؛ كأَنَّ التقدير ، وإِنْ كان لا يتكلم به . قال : إِنَّ الأَمر ذاهبةٌ أَمَتُك ، وفاعلةٌ فلانة ، فصار هذا الكلام كلُّه خبرًا للأَمر ، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره))[٦] .

فضمير الشأْن في هذه الأَمثلة وقع اسمًا لـ(إِنَّ) ، وهو كثيرًا ما يأْتي اسمًا لها ((وكثيرًا ما يأْتي هذا الضمير متصلًا بالحرف (إِنَّ ، وأَنَّ)))[٧] ، ولهذا الإضمار شواهد كثيرة في القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾{ طه: ٧٤} ، فالضمير المنصوب (الهاء) في

---

(١) شام الرجلُ سيفَهُ : إذا سَلَّهُ . مجمل اللغة : ٥١٨ ، شيم .

(٢) صحيح البخاري ٢ / ٣٦٦ ، رقم الحديث : ٢٩١٣ .

(٣) عمدة القاري : ١٧ / ٢٦٧ .

(٤) ينظر : إرشاد الساري : ٥ / ١٠٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩١ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٢ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٩١

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(إِنَّـهُ) ضمير الشأْن[١] ، اسم (إِنَّ) ، تفسِّره الجملة الواقعة خبرًا له ، وهي قوله تعالى : ﴿ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾ ، قال فخر الدين الرازيُّ ((الهاء في قوله : (إِنَّـهُ) ضمير الشأْن ، يعني إِنَّ الأَمر والشأْن كذا وكذا))[٢] ، وذكر أَبو السعود (ت ٩٥١ هـ) أَنَّ تصدير الجملة بضمير الشأن هو للتنبيه على فخامة مضمونها ، إذ قال : (((إِنَّهُ) إلى آخر الشرطيَّتين تعليل من جهتهم ؛ لكونه تعالى خيرًا وأَبقى جزاء وتحقيق له ، وإِبطال لِمَا ادعاه فرعون ، وتصديرهما بضمير الشأْن للتنبيه على فخامة مضمونها ؛ لأَنَّ مناط وضع الضمير موضعه ادعاء شهرته المغنية عن ذكره مع ما فيه من زيادة التقرير فإِنَّ الضمير لا يفهم منه من أَوَّل الأَمر إِلَّا شأْن مبهم له خطر ، فيبقى الذهن مترقبًا لِمَا يعقبه ، فيتمكن عند وروده له فضل تمكن ، كأَنَّهُ قيل : إِنَّ الشأْن الخطير هذا ، أَي : قوله تعالى : ﴿ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾))[٣] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- عن أَنس (رضي الله عنه) قال: **(كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكِ هَذَا ، فَإِنَّـهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي)**[٤] .

ورد هذا الحديث بروايتين :

الأولى : (لا تزال تصاويره) بالهاء .

الثانية : (لا تزال تصاوير) بحذف الهاء .

فالضمير المنصوب (الهاء) في قوله : (فإِنَّه) ضمير الشأْن ، اسم (إِنَّ) وخبره الجملة التي بعده ، وهي مفسِّرُهُ ، هذا على الرواية الثانية ، أَمَّا على الرواية

---

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٢٢ / ٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٩٨ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦١ ، وشرح الجمل لابن هشام : ١٩٨ ، وروح المعاني : ١٦ / ٢٣٤ ، وأَضواء البيان : ٤ / ٥٩٥ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٢ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٢ / ٩٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٣ / ٦٥٠ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ١٤١ ، رقم الحديث : ٣٧٤ .

الأُولى فإنْ الضمير يمكن أَنْ يعود على الثوب[١] . والرواية عند ابن حجر بدون الهاء ، وعند الباقين بإثبات الهاء ، وعلى هذا فالضمير عنده في (فإِنَّهُ) هو ضمير الشأْن[٢] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (لا تزال تصاوير) بدون الضمير ، وفي بعض الرواية : (تصاويره) بإضافته إلى الضمير ، والضمير في (فإِنَّهُ) للشأْن ، وفي الرواية التي بالضمير : يُحتمل أَنْ يرجع إلى الثوب))[٣] ، وذكر ذلك الشوكانيُّ أَيضًا[٤] .

والقرام : سترٌ رقيق ، قال ابن فارس : ((والقرام : السِّتْر الرقيق ، وهو قياس الباب ، كأَنَّهُ شيءٌ قد غُشِّيَ به البابُ ، فهو كالقرمة التي تُقرم من أَنف البعير))[٥] .

٢- قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ**)[٦] .

الضمير المنصوب (الهاء) في قوله : (فإِنَّهُ) ضمير الشأْن ، وهو اسم (إنَّ) ، ذكر ذلك العينيُّ بقوله : ((قوله : (فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ) جواب النهي ، فلذلك دخلته الفاء ، والضمير في : (فإِنَّهُ) للشأْن ، وهو اسم (إنَّ) ، وقوله : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ) في محل الرفع على أَنَّه خبر إنَّ))[٧] ، وذكر ذلك العسقلاني أَيضًا[٨] .

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٤ / ٣٧ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ١ / ٥٧٥ .

(٣) عمدة القاري : ٤ / ١٤٢ – ١٤٣ .

(٤) ينظر : نيل الأَوطار : ٢ / ٥٨٨ .

(٥) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٧٦ ، قرم ، وينظر : مجمل اللغة : ٧٤٩ ، قرم .

(٦) صحيح البخاري : ١ / ٥٥ ، رقم الحديث : ١٠٦ .

(٧) عمدة القاري : ٢ / ٢٢٣ .

(٨) ينظر : إرشاد الساري : ١ / ٢٠١ .

ثالثًا : ويأْتي ضمير الشأْن مستترًا :

وذلك كما في باب كان وكاد[١] ، وذلك نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه)[٢] ، ونحو قولهم : (كانت زيدًا الحُمَّى تأْخذُ) أَو (تأْخذ الحمَّى)[٣] .

قال سيبويه : ((فلولا أَنَّ فيه إِضمارًا لم يجز أَنْ تَذْكُرَ الفعلَ ، ولم تُعْمِله في اسمٍ ، ولكنْ فيه من الإِضمار مثل ما في إِنَّهُ))[٤] .

ومن الشواهد الشعرية على استتار الضمير في باب كان[٥] ، قول حُميد الأَرقط[٦] :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

قال النحَّاس(ت ٣٣٨ هـ) : ((أَضمر في (ليس) كأَنَّهُ قال : وليس الأَمر والحديث كل النوى يُلقي المساكينُ))[٧] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٦٤ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٠، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥.

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١ / ٤٢٥ ، وشرح المفصل : ٣ / ١١٦ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥ .

(٤) الكتاب : ١ / ٧٠، وينظر: عود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥.

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٠ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٤٤٧ – ٤٤٨ ، وشرح المفصل : ٣ / ١١٦ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥ .

(٦) ليس في ديوانه وهو في ، الكتاب : ١ / ٧٠ ، وشرح أَبيات سيبويه للنحاس : ٨٢ ، والحلل في إِصلاح الخلل من كتاب الجمل : ١٧١ ، والمقاصد النحوية : ١ / ٤٤٢ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٤ / ١٠٠ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٠٤ .

(٧) شرح أَبيات سيبويه للنحاس : ٨٢ ، وينظر: عود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١١٥ .

ومما جاء منه في صحيح البخاري :

١- **أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي أَوَّلِ مَا بُويِعَ لَهُ (إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ)**[١] .

الضمير المنصوب (الهاء) في قوله : (إِنَّه) والمستتر في (لم يكن) ، هما ضميرا الشأْن ، والجملة التي بعدهما مفسِّرة لهما ، ذكر ذلك الكرمانيُّ قائلًا : ((قوله (يُؤذن) بلفظ المجهول مضارع التفعيل ، والضمير المتصل بـ(إِنَّ) والذي في (لم يكن) ضمير الشأْن))[٢] ، وأَشار إِلى ذلك ابن حجر ، إِذ ذكر أَنَّ يُؤَذَّنُ مبني للمجهول ، وأَنَّ الضمير ضمير الشأْن[٣] .

وقال العينيُّ : ((والضمير في (إِنَّه) وفي (لم يكن) للشأْن))[٤] ، وذكر ذلك ملَّا علي القاريُّ أَيضًا[٥] .

٢- **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ : سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ))**[٦] .

قوله : (كانت تكون) ذكر فيه العلماء ثلاثة أَوجه :

الأَوَّل : أَنْ يكون أَحد لفظي الكون زائدًا[٧] ، كما في قول الشاعر[٨] :

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٣٠٤ ، رقم الحديث : ٩٥٩ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٦ / ٦٨ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ٢ / ٥٢٧ .

(٤) عمدة القاري : ٦ / ٢٩٢ .

(٥) ينظر : مرقاة المفاتيح : ٣ / ٥٠٠ .

(٦) صحيح البخاري : ١ / ١٢٤ ، رقم الحديث : ٣٣٣ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٣ ، والمقتضب : ٤ / ١١٦ ، وأسرار العربية : ١ / ١٣٦ ، والصاحبي : ١١٧ ، وصحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٢٠٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٩ ، وعمدة القاري : ٣ / ٣١٨ .

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه : ٥٩٧ .

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْم...وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فلفظ (كانوا) زائد ، و (كرام) بالجر صفة لجيران[(١)] .

الثاني : أَنْ يكون في (كانت) ضمير القصة وهو اسمها ، وخبرها قوله : (تكون حائضًا) في محل النصب[(٢)] ، وعلى هذا الوجه يكون الحديث شاهدًا على استتار ضمير الشأْن في باب (كان) .

الثالث : أَن يكون لفظ (تكون) بمعنى (تصير) في محل النصب على أَنَّها اسم (كانت) ، ويكون الضمير في (كانت) راجعًا إِلى ميمونة ، وهو اسمها[(٣)] .

وأَضاف الكرمانيُّ وجهًا آخرَ ، وهو ((أَنْ يكون (لا تصلي)خبرًا ، و(تكون حائضًا) جملة وقعت حالًا نحو :﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ ﴾{ يوسف : ١٦ }))[(٤)]))[(٤)] .

رابعًا : حذف ضمير الشأْن : ويأْتي ضمير الشأْن محذوفًا في مواضع من باب (إِنَّ) وأخواتها وهي :

١- يحذف ضمير الشأْن مع (إِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون ، وفي هذا خلاف بين النحويين ، وهذا الخلاف مردُّه إِلى الجواز في حذف اسمها ، فذهب سيبويه إِلى كثرة حذفه في الشعر ، وقلَّة حذفه في الكلام[(٥)] .

وأَجاز الأَخفش حذفه في الكلام فهو يقيسه ويتمثل به[(٦)] ، وتابعه عليه ابن

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٣٠٨ ، وعمدة القاري : ٦ / ٢٩٢ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٣٠٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ينظر الكتاب : ٢ / ١٣٤ ، ٣ / ٧٢ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٣ .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٤٦ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٤ .

مالك إذ قال : ((ويجوز حذف الاسم إذا فُهم معناه ، ولا يُخص ذلك بالشعر ، بل وقوعه فيه أَكثر ، وحذفه وهو ضمير شأْن أَكثر من حذفه وهو غيره))[١] .

وعلل الرضي كثرة حذف ضمير الشأْن من غير ضعف ؛ وذلك لبقاء مفسِّره وهو الجملة ؛ ولأَنَّه ليس بعمدة ، وإِنَّ المراد به التعظيم والتفخيم فقط ، فهو كالزائد ، وشرط صحة الحذف عنده هو أَلَّا يليَ الحرفَ الناسخ فعلٌ صريحٌ ؛ لكراهية دخول الحروف المختصة بالأسماء على الفعل الصريح[٢] .

وذهب ابن عصفور إلى أَنَّ حذف ضمير الشأْن مقتصر على الضرورة الشعرية ، إذ قال : ((وإِنَّما لم يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أَمرٍ أَو شأْن إِلَّا في ضرورة ؛ لأَنَّ الجملة الواقعة خبرًا لضمير الشأْن هي مفسِّرةٌ له فقَبُح حذفه وإِبقاء الجملة ، كما يَقْبُح حذف الموصوف وإِقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة))[٣] .

ومن الشواهد على حذف ضمير الشأْن مع (إِنَّ) ، ما حكاه سيبويه عن الخليل من قولهم : (إِنَّ بك زيدًا مأْخوذ)[٤] ، ومنه قول الأَخطل[٥] :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَا

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ١١ – ١٢ ، وينظر: عود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١٢٩٧ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٢ ، وينظر : عود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣٤ .

(٥) ليس في ديوانه ، وهو في شرح المفصل : ٣ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٢ ، وشرح الرضي : ٢ / ١٢٩٦، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٧١ .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ**)(١) .

أي : إنَّه من أَشدِّ النَّاس عذابًا ، أَي : إنَّ الأَمر والشأْن من أَشدِّ النَّاس عذابًا يوم القيامة المصورون(٢) .

وذهب الكسائيُّ إلى أَنَّ (مِنْ) زائدة ، وتابعه على ذلك الأَخفش(٣) ، وردَّ عليهما أَبو حيَّان قائلًا : ((والصحيح أَن يكون هذا مِمَّا حذف فيه الضمير ، لا على زيادة (مِنْ) ، ويؤيِّدُهُ اللفظ والمعنى ، فأَمَّا اللفظ فإِنَّ العرب لم تَلحظ هذا الذي لحظه الكسائيُّ ، بل قالوا : (إِنَّ بك زيدٌ مأْخوذٌ) ، وكان يجوز لـ (إِنَّ) أَنْ تنصب زيدًا ، وأَمَّا المعنى : فإِذا جعلتها زائدة ، كان المصوِّرون أَشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة ، وليس كذلك ؛ إِذ غيرُهم أَشدُّ عذابًا منهم مِمَّن هو أَعظم جُرمًا))(٤) . وردَّهما كذلك ابن هشام ؛ لأَنَّ المعنى يأْباه(٥) .

والرواية عند البخاري بحذف (مِنْ) ، وأَجاب عن ذلك العينيُّ موضحًا : ((إنَّ من أَشدِّ أَهل النار يوم القيامة عذابًا المصورون ، كذا وقع عند بعض الرواة وعند الأَكثرين المصورين ، وَوُجِّهَ بأَنَّ (مِنْ) زائدة ، واسم إِنَّ أَشدَّ ، ووَجَّهها ابن مالك على حذف ضمير الشأْن ، والتقدير : إِنَّهُ من أَشدِّ الناس الخ ، فإِنْ قلتَ : هنا إِشكال وهو كون المصوِّر أَشدُّ الناس عذابًا ، مع قوله تعالى ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾{ غافر: ٤٦ } ، فإِنَّه يقتضي أَنْ يكون المصوِّر أَشدُّ عذابًا من آل فرعون ، قلتُ : أَجاب الطبريُّ بأَنَّ المراد هنا من يُصوِّر ما يُعبد من دون الله تعالى

---

(١) صحيح البخاري : ٤ / ٨١ ، رقم الحديث : ٥٩٥٠ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٤٧ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٣٦ ، التذييل والتكميل : ٥ / ٤٧ .

(٤) التذييل والتكميل : ٥ / ٤٧ ، وينظر : عود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٥ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٤٧ ، وعود الضمير وأَثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٢٥ .

وهو عارفٌ قاصِدٌ له ، فإِنَّهُ يكفر بذلك ، فلا يُبْعُدُ أَنْ يدخل مَدْخَل آل فرعون ، وأَمَّا من لا يقصد بذلك فإِنَّهُ يكون عاميًا بتصويره فقط . وفيه نظر ، وقال القرطبيُّ : إِنَّ الناس الذين أُضيف إِليهم أَشدُّ ، لا يُراد بهم كل الناس ، بل بعضهم وهم الذين تشاركوا في المعنى المتوَّعَد عليه بالعذاب ، ففرعون أَشدُّ الناس الذين ادعوا الإلوهية عذابًا ، ومن يقتدي به في ضلالة كفره أَشدُّ عذابًا مِمَّن يقتدي به في ضلالة فسقه ، ومن صوَّر صورةً ذات روح للعبادة أَشدُّ عذابًا مِمَّن يصوِّرها لا للعبادة ، وقيل : الرواية ثابتة بإِثبات (مِنْ) ، وبحذفها محمولة عليها))[١] .

والراجح – والله أَعلم – هو تخريج ابن مالك في أَنَّ اسم (إِنَّ) هو ضمير الشأْن المحذوف ؛ لأَنَّ المعنى يتوافق معه واللفظ ، وعلى نحو ما ذكره أَبو حيَّان ، وابن هشام ، على نحو ما مرَّ آنفًا .

٢- حذف ضمير الشأْن مع أَخوات (إِنَّ) ، ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : عن أَبي هريرة **(أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا أَلْوَانُهَا ؟ قَالَ : حُمْرٌ، قَالَ : هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ ؟ قَالَ: نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنَّى ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَعَلَّ نَزَعَهُ عِرْقٌ ، قَالَ : فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ))**[٢] .

ذكر ابن مالك أَنَّ مما كان محذوفًا منه ضمير الشأْن قول رجل للنبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (لعلَّ نزعها عرق) ، أَي : لعلها ، ونظائره في الشعر كثيرة[٣] .

وقال الكرمانيُّ : (((لعلَّ نزعه عرق) ، قيل الصواب : لعلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ أَو لعلَّه نَزَعَهُ عِرْقٌ ، أَقول : هذا أَيضًا صواب ؛ لاحتمال أَنْ يكون فيه ضمير الشأْن))[٤] ، وأَشار ابن حجر إِلى أَنَّ مما يعضد توجيه في أَنَّهُ حُذف منه ضمير

---

(١) عمدة القاري : ٢٢ / ١٠٩ – ١١٠ .
(٢) صحيح البخاري : ٣ / ٣١٤ ، رقم الحديث : ٥٣٠٥ .
(٣) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٠٦ .
(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١٩ / ٢٢٠ .

الشأْن : ما جاء في رواية (كريمة)[١] : (لعلَّه نزعه عرق) ، وذكر أَنَّ المعنى يحتمل في أُصولها[٢] ، وأَشار العينيُّ إِلى أَنَّ الروايتين صواب ، إِذ قال : ((قوله (لعلَّه نزعه عرق) ، أَي : جذبه إِليه ، وأَظْهَرَ لونَهُ عليه ، يعني : أَشبهه ، هذه رواية (كريمة) ، وفي رواية الباقين (لعلَّ نزعه عرق) بدون الضمير ، والعِرْقُ : الأَصل من النَّسب ، قيل : الصواب (لعلَّ عرقًا نزعه) ، قلتُ : (لعله عرق نزعه) أَيضًا صواب ؛ لأَنَّ (الهاء) ضمير الشأْن وهو اسم (لعلَّ) ، والجملة التي بعده خبره))[٣] .

---

(١) كريمة بنت محمد بن أَحمد المروذية ، محدثة كانت تروي صحيح البخاري . ينظر : الأَعلام : ٥ / ٢٢٥ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٩ / ٥١٠ .

(٣) عمدة القاري : ٢٠ / ٤١٩ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

عود الضمير على غير مذكور

المبحث الأول

عود الضمير على غير مذكور تدلّ عليه قرينة لفظية

المبحث الثاني

عود الضمير على غير مذكور تدلّ عليه قرينة معنوية

الفصل الثالث
عود الضمير على غير مذكور

توطئة :

تقدّم في الفصل الأوّل أنَّ الأصل في المفسِّر أنْ يكون ظاهراً ، ومتقدّماً على الضمير ؛ لأَنَّ الضمائر من المبهمات وهي قد وُضعت معارف ليس بنفسها بل بسبب ما تعود عليه ، فلا بُدَّ لكلِّ ضمير من مفسِّر يُفسّرهُ ويبيّن المراد منه[(١)] ، وقد استغنت ضمائر التكلُّم والخطاب عن المفسِّر بالحضور والمُشاهدة ، أَمَّا ضمير الغائب فقد بقيت فيه حاجة إلى ما يفسّره ، ويزيل إبهامه ، ويبيِّن المراد منه .

قال ابن مالك : ((لمَّا كان ضمير الحاضر مفسَّراً لمشاهدةٍ تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدةٌ تقارنه ، جعلوا تقديم مفسِّرهِ خلفاً عمَّا فاته من مقارنة المشاهدة))[(٢)] .

ولكن ثمة حالات أجاز فيها النحاة أنْ يعود الضمير فيها على غير مذكور ، وإِنَّما يُستدلُّ عليه مما في الجملة من أُمور وقرائن ، كالقرينة اللفظية ، والقرينة المعنوية .

قال الدكتور فاضل السامرائيُّ : ((والقرينة عنصر مهم من عناصر الجملة فيها يُعرف المحذوف لقرينة لفظية أو مقامية ، وبها يُعرف الضمير وإِنْ لم يَجْرِ له ذكرٌ))[(٣)] .

وسأجعل هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأوَّل : عود الضمير على غير مذكور تدل عليه قرينة لفظية .

المبحث الثاني : عود الضمير على غير مذكور تدل عليه قرينة معنوية .

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١١٧ ، وتعليق الفوائد : ٢ / ٢٠٦ ، ونتائج التحصيل : ٢ / ١ /٦٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٥٦ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١١ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٥٢ ، وأحوال الضمير من مفسَّره : ٢١٥

(٣) الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٣٤ .

المبحث الأول
عود الضمير على غير مذكور تدل عليه قرينة لفظية

هنالك عدَّة مواضع يُحذف فيها المفسِّر ويمكن الاستدلال عليه من خلال قرينة لفظية ترد في السياق ومنها :

أوَّلاً : المصدر المدلول عليه بالفعل وشبهه :

وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلاً : ((ومثل ذلك قول العرب : (مَن كذب كان شرَّاً له) ، يُريد كان الكذب شرَّاً له ، إلَّا أنَّهُ استغنى بأنَّ المخاطبَ قدْ عَلِمَ أنَّهُ الكذبُ ، لقولِهِ كذبَ في أوَّل حديثِهِ ؛ فصارَ هو وأخواتُها هنا بمنزلةِ ما إذا كانت لغواً ، في أنَّها لا تُغيِّرُ ما بَعْدها عَنْ حالِهِ قبل أنْ تُذكر))[١] ، ولذلك فهو يرى أنَّ الضمير (هو) في قوله تعالى :﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾{ آل عمران: ١٨٠ } ، يعود على البخل المفهوم من قوله (يبخلون) ، ولم يذكر البخل لعلم المُخاطب به[٢] .

وقال المبرد : ((فلم يذكر البخل ؛ لذكره (يبخلون)))[٣] ومثله كثير في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب وأشعارها ، ومما جاء منه في الشعر قول الشاعر[٤] :

إذا نُهِيَ السفيهُ جَرَى إليه وخالَفَ والسفيهُ إلى خلافِ

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٩١، وينظر: عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٥٦.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩١ : ، وأحوال الضمير مع مفسَّره : ٢١٦ .

(٣) المقتضب : ٤/ ٥٢، وينظر: عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٥٦.

(٤) أبو قيس بن الأسلت الأنصاري في : إعراب القران المنسوب للزجاج (كتاب الجواهر) : ٣ / ٩٠٢ ، ومن غير نسبة في معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٤ ، وإعراب القران للنحاس : ١ / ٤٢٢ ، والخصائص : ٣ / ٢٤٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٤٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٥٤ .

الضمير المجرور (الهاء) في (إليه) يعود إلى السَّفه[١] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- الحديث الذي رواه ابن مسعود (رضي الله عنه) عَنِ النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) أَنَّهُ قال : **(إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا ، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ)**[٢] .

الضمير (هو) يعود على غير مذكور وهو (الإنفاق) المفهوم من قوله : (أَنفق) ، وتخصيص المصدر بالذكر مع أَنَّ الفعل يدلُّ على المصدر والزمان ؛ لأَنَّ ؛ ((دلالته على المصدر أَقوى ؛ إذ دلالته على الزمان تختلف ، ويصح أَنْ تبطل دلالته عليه بالكلية ، وأَمَّا دلالتهُ على المصدر فلا يَصح ذلك فيها))[٣] ، وأَشار إلى ذلك أَبو حيَّان أَيضاً ؛ إذ ذكر أَنَّ دلالته على المصدر أَقوى[٤] .

وقال السمين الحلبيُّ : ((إنَّ دلالة الفعل على المصدر أَقوى من دلالة اسم الفاعل عليه وأَكثر))[٥] ، وذكر الكرمانيُّ أَنَّ (فهو) ، أَي : الإنفاق له صدقة[٦] ، ، وذكر ابن حجر أَنَّ الأَجر بالإنفاق ، إنَّما يحصل بقصد التقرب إلى الله ، سواء أكانت الصدقة واجبة أَم مباحة[٧] .

وقال العينيُّ : ((والضمير أَعني (هو) يرجع إلى الإنفاق الذي يدلُّ عليه قوله : (أَنفق) ، كما في قوله تعالى :﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ { المائدة: ٨ } ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٢٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٤٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٠٣ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٧ .

(٢) صحيح البخاري : ١ / ٣٥ ، رقم الحديث : ٥٥ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٤ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٨٣ .

(٥) الدُّر المصون : ٣ / ٥١١ .

(٦) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١ / ٢١٤ .

(٧) ينظر : فتح الباري : ١ / ١٣٦ .

أَي : العدل أَقرب للتقوى))[١] ، وذكر أَنَّ يحتسبها جملة فعلية فعلها مضارع وقعت حالا من الرجل ، والمضارع إذا وقع حالاً وكان مثبتاً لا يجوز فيه الواو[٢] ، وقد أشار إِلى ذلك ابن يعيش، إِذ ذكر أَنَّ المضارع المثبت بدون واو ، وأَنَّهُ لا حاجة للواو لِما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة[٣] ، وقال ابن عقيل : ((((الجملة الواقعة حالاً : إِنْ صُدِّرت بمضارع مثبت لم يجز أَنْ تقترن بالواو ، بل لا تربط إِلَّا بالضمير))[٤] ، وقد أَشار إِلى ذلك المحدثون أَيضاً ، إِذ ذكر الأستاذ عباس حسن أَنَّ الواو لا تربط الجملة المضارعة المثبتة المجردة من قد[٥] .

وقد جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ والذي أَشار إِليه العينيُّ ، أَنَّ الضمير يعود على العدل المفهوم من قوله : اعدلوا : أَي فالعدلُ أَقرب للتقوى ، فحُذِفَ المصدر لدلالة الفعل عليه[٦] .

وقال البيضاويُّ (ت ٦٨٥ هـ) : ((أَي : العدل أَقرب للتقوى ، صرح لهم بالأَمر بالعدل ، وبين أَنَّهُ بمكانٍ مِنَ التقوى بعدما نهاهم عن الجَوْرِ ، وبيَّنَ أَنَّهُ مُقْتَضَى الهوى))[٧] ، وأَنَّ هذه الآية قد جرت مجرى الأَمثال في الدلالة على عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل[٨] .

---

(١) عمدة القاري : ١ / ٣١٨ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٦٦ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٧٩ .

(٥) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٣٩٨ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٢ / ٢١٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ٤٥٥ ، وروح المعاني : ٦ / ٨٣ ، والتحرير والتنوير : ٦ / ١٣٥ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم: ١٥٩ .

(٧) أنوار التنزيل : ١ / ٤٢٣ ، وينظر : وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم: ١٥٩ .

(٨) ينظر : التحرير والتنوير : ٦ / ٥٠ .

٢- أَنَّ زيد بن خالدٍ الجُهنيَّ (رضي الله عنه) سأَل عثمان بن عفَّان (رضي الله عنه) فقال : **(أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُمْنِ ، قَالَ عُثْمَانُ : يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ ، قَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ)**[١] .

الضمير المنصوب (الهاء) في قوله : (فأَمروه) يُحتمل أَنْ يعود إِلى :

أ- الرجل المجامع الذي يدلُّ عليه قوله : (إِذا جامع) .

ب- عثمان بن عفَّان (رضي الله عنه) .

قال الكرمانيُّ : ((قوله : (فأَمروه) الضمير راجع إِلى المجامع الذي في ضمن جامَعَ))[٢] ، وذهب ابن حجر إِلى أَنَّ الضمير في قوله : (فأَمروه) لا يعود يعود على المجامع ، الذي هو في ضمن جامع ، ويفهم من كلامه أَنَّ الضمير يعود على عثمان بن عفَّان (رضي الله عنه) ، وأَنَّ الضمير فيه التفات ، وأَنَّ الأَصل أَنْ يقول فأَمروني[٣] .

والالتفات من سُنن العربية ، وهو أَنْ تُخاطب الشاهد ثُمَّ تُحوِّل الخطاب إِلى الغائب ، أَو تُخاطب الغائب ثُمَّ تُحوِّل الخطاب إِلى الشاهد[٤] .

قال أَبو البقاء الكفويُّ الحسينيُّ : ((الالتفات : هو نقل الكلام من أُسلوب إِلى آخر ، أَعني من التكلم ، أَو الخطاب ، أَو الغَيبة إِلى آخر منها بعد التعبير الأَوَّل))[٥] ، وعرَّفه المناويُّ قائلاً : ((الالْتفاتُ : العُدول عن الغَيبَة إِلى الخطاب ، ، أَو التكلم ، أَو عكس ذلك))[٦] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٧٨ ، رقم الحديث : ١٧٩ .
(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ١٩ .
(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٩٧ .
(٤) ينظر : المزهر في علوم اللغة وآدابها : ١ / ٢٣٥ .
(٥) الكليات : ١٦٩ .
(٦) التوقيف على مهمات التعريف : ٨٧ .

ثُمَّ ذكر ابن حجر أَنَّ القول يمكن أَنْ يكون قول عطاء بن يَسَار فيكون الحديث مرسلاً ، فيكون معنى الكلام أَنَّهم أَمروا زيد بن خالد الجُهنيُّ بذلك[١] ، وعلى هذا يعود الضمير عليه ، ثُمَّ ذكر قول الكرمانيّ المتقدِّم آنفاً ، وزاد عليه ((وجزم أيضاً – أَي الكرماني – بأَنَّهُ من عثمان إفتاء ، وروايته مرفوعة ، ومن الباقين إفتاء فقط))[٢] .

وردَّ على قول الكرمانيّ المتقدِّم أَنَّ ظاهرهُ أَنَّهم أمروه بما أَمره به عثمان ليس صريحاً في عدم رفع روايتهم ، وفي رواية الإسماعيلي (فقالوا مثل ذلك) ، وبما أَنَّ عثمان (رضي الله عنه) أَفتاه بذلك ، وحدثه به عن النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، فالمثلية تقتضي أنَّهم أَفتوه وحدثوه بمثله أَيضًا[٣] ، ورأَى العينيُّ أَنَّ الضمير يعود على المُجامع ، ويرى أَنَّ (إذا جامع) فيه دليل ضمنًا يدلُّ على الرجل المجامع ، وهو من قبيل قوله تعالى : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[٤] وردَّ على قول ابن حجر حجر المتقدِّم ((وقال بعضهم : فيه التفات ؛ لأَنَّ الأَصل فيه أَنْ يقول : أَمروني ، قلت : ليس فيه التفات أَصلًا ؛ لأَنَّ عثمان (رضي الله عنه) سأَل هؤلاء عن المجامع الذي لم يُمنِ فأَجابوا بما أَجابوا والكلام على أَصله ؛ لأَنَّ قوله : (فأَمروه) عطف على قوله : (فسأَلت) ، أَي : فأَمروا المجامع الذي لم يُمن بذلك ، أَي : بغسل الذكر ، والوضوء ، والإشارة ترجع إلى الجملة باعتبار المذكور))[٥] ، وذهب أَبو العباس شهاب الدين القسطلانيُّ : إلى ما ذهب إليه الكرماني والعيني في أَنَّ الضمير يعود على المجامع[٦] .

---

(١) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٩٧ .
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ١٩ .
(٣) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٩٧ .
(٤) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ٢٥٢ .
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر: فتح الباري : ١ / ٣٩٧ .
(٦) ينظر : إرشاد الساري : ١ / ٣٣٩ .

وقد كان هذا رخصة في بداية الإسلام ثُمَّ نُسخ بعد ذلك بوجوب الغُسل[١] ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر وغيره أَنَّ الحديث ثابت من جهة اتصال السند وحفظ رواته ، وهو ليس فردًا ، ولا يقدح فيه إفتاؤهم بخلافِهِ ؛ لأَنَّه ثَبَتَ عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، وقد ذهب الجمهور إلى أَنَّهُ منسوخ بالحديث الذي رواه أَبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) قال : (**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغَسْلُ**)[٢] .

ويذهب الباحث مع ما ذهب إليه الكرمانيُّ ، والعينيُّ ، والقسطلانيُّ في أَنَّ الضمير يعود إلى الرجل المجامع الذي يدلُّ عليه (إذا جامع) ؛ وذلك لكثرة عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل في القرآن الكريم وفي كلام العرب المنظوم والمنثور ؛ لأَنَّ دلالتهُ على المصدر أَقوى[٣] ، ومما يعضده أَراء الشُّراح التي تقدَّم ذكرها آنفاً ، والله أعلم .

ثانياً : أَن يُقدر في الكلام أَكثر من مصدر صالح لتفسير الضمير :

١- عن أَنس (رضي الله عنه) أَنَّ زيد بن ثابت (رضي الله عنه) حدثه : (**أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قُلْتُ كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : قَدْرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ يَعْنِي آيَةً**)[٤] .

الضمير (هما) في قوله : (بينهما) يعود على غير مذكور وهو (السَّحور) المفهوم من قوله : (تسحَّروا) ، والقيام المدلول عليه بقوله : (قاموا) .

---

(١) ينظر : إكمال المعلم : ٢ / ١٩٤ ، ومرقاة المفاتيح : ٢ / ١٢٤ .
(٢) صحيح البخاري : ١ / ١١١ ، رقم الحديث : ٢٩١ ، وينظر : فتح الباري : ١ / ٣٩٧ .
(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٨ ، وبدائع الفوائد : ٢ / ٣٣٧ ، والدر المصون : ٣ / ٥١١ .
(٤) صحيح البخاري : ١ / ١٩٧ ، رقم الحديث : ٥٧٥ .

ذكر ذلك العينيُّ إِذ قال : ((وفاعل قلت هو أَنس ، والضمير في (بينهما) يرجع إِلى (التسحُّر ، والقيام إِلى الصلاة) من قبيل ﴿ اَعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾))(١) ، فهو يدلُّ على الوقت بين التسحُّر والقيام إِلى الصلاة .

وقد أَشار إِلى ذلك العسقلانيُّ إِذ ذكر أَنَّ كم كان بينهما ، أَي : كم كان بين السَّحور والقيام إِلى الصلاة(٢) ؟

وجاء في (تيسير العلام) أَنَّ الوقت هو بين السَّحور والإِقامة إِلى الصلاة ، وأَنَّ الرسول (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) من طبيعته أَنْ يتسحر قبل الفجر لذا فأَنَّهُ لمَّا أَكمل سحوره قام إِلى صلاة الصبح(٣) .

إِنَّ هذا يدلُّ على أَنَّ الوقت هو بين السَّحور وإِقامة الصلاة ، وأَنَّ الضمير يعود على (التسحُّر ، والقيام) المدلول عليهما بقوله : (تسحَّرا ، وقاما) ، وعود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل أَقوى من دلالته على الفعل ؛ لأَنَّ ((دلالة الفعل على المصدر بحروفه ودلالته على الزمان بهيئته ، فدلالته على المصدر أَقوى))(٤) ، وقد عاد الضمير على غير مذكور وهو من باب قوله تعالى : ﴿ اَعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ . وممَّا يعضد ذلك الحديث الذي رواه البخاري عن أَنس بن مالك (رضي الله عنه) **(أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى قُلْنَا لِأَنَسٍ كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : قَدْرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً)**(٥) ، والله أَعلم .

---

(١) عمدة القاري : ٥ / ١٠٦

(٢) ينظر : إرشاد الساري : ١ / ٥٦ .

(٣) ينظر : تيسير العلام شرح عمدة الأحكام : ٣١٨ .

(٤) البحر المحيط : ٥ / ٨٣ .

(٥) صحيح البخاري : ١ / ١٩٧ ، رقم الحديث : ٥٧٦ .

٢- عن ابن عمر عن النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**أَنَّـهُ كَـانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ، قُلْتُ : أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتْ الرِّكَابُ ؟ قَالَ : كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ ، أَوْ قَالَ : مُؤَخَّرِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ**)[(١)] .

الضمير (الهاء) في قوله : (يفعله) يعود على غير مذكور وهو : التعديل ، والتعريض المفهوم من قوله : (يُعرض ، ويعدله) ، وهو ضمير مفرد عاد على مفسِّرينِ صالحين للتفسير ، فكان الأَصل أَنْ يعود الضمير على التعديل فقط ؛ لأَنَّه أَقرب مذكور ، والضمير يعود على الأَقرب إلَّا بقرينة تصرفه إلى الأَبعد[(٢)] ، وقد ذكر الكرمانيُّ أَنَّ (يفعله) أَي : المذكور المتقدِّم من التعريض والتعديل[(٣)] .

وعلى هذا الرأْي فأَنَّ الضمير مفرد وقد عاد على مفسّرينِ فالمطابقة غير موجودة ، وهذه الحالة موجودة في العربية؛ لأَنَّ الضمير قد يجري مجرى اسم الإشارة ، فيأْتي مفردًا ويعود على مثنى أَو جمع[(٤)] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (وكان ابن عمر يفعله) مقول : نافع ، والضمير المنصوب في : يفعله ، يرجع إلى كلِّ واحدٍ من التعريض ، والتعديل ، اللّذينِ يدلُّ عليهما قوله : يعرض ، وقوله : فيعدله ، من قبيل قوله تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ ، أَي : العدل أَقرب للتقوى ، فافهم))[(٥)] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ١٧٦ – ١٧٧ ، رقم الحديث : ٥٠٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٧ ، وشرح الرضي : ٢ / ١١٥ ، والتفسير الكبير : ٣/ ٧ / ٢١ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٤١ ، والبرهان في علوم القران : ٤ / ٣٦ ، والإتقان في علوم القرآن : ١ / ٨٨٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٨ / ٢١ ، ومعاني النحو : ١ / ٦٨ ، وأسلوب عود الضمير في القرآن الكريم : ٥٩ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٤ / ١٥٩ ، وإرشاد الساري : ١ / ٤٦٩ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير : ٦ / ١٨٩ ، ودراسات لأسلوب القران الكريم : ٣ / ٨ / ٢٢ .

(٥) عمدة القاري : ٤ / ٢٢٠ .

وهبت الركاب ، أي : هاجت الإبل ، قال ابن حجر : ((وقوله : (إذا هبَّت الرِّكاب) ، أَي : هاجت الإبل ، يُقال : هبَّ الفحل إذا هاج ، وهبَّ البعير في السير : إذا نشط ، والرِّكاب : الإبل التي يُسار عليها ولا واحد من لفظها ، والمعنى أَنَّ الإبل إذا هاجت شوشت على المصلِّي لعدم استقرارها فيُعدل عنها إلى الرحل فيجعلهُ سترة))[(١)] ، وأَمَّا قوله : (إلى أَخَرَتهِ) بفتحات بلا مدٍّ ويجوز المدّ[(٢)] ، وقال أَبو منصور الأَزهريُّ (ت ٣٧٠ هـ) : ((وقال ابن شميل في باب الرِّحال : وفي الرَّحل واسطه وآخرته ومَوْرِكُه ، فواسطُه مقدَّمُه الطويل الذي يلي صدرَ الراكب ، وأَمَّا آخرَتهُ فمؤْخِرتهُ : وهي خشبتُهُ العريضة الطويلة الَّتي تُحاذِي برأْس الراكب))[(٣)] .

ثالثًا : عود الضمير على مذكور أَولى من عوده على غير مذكور :

قد يتقدَّم الضمير مفسِّران أَحدهما مذكور والآخر غير مذكور ،ويَصُح عود الضمير إلى كلِّ واحد منهما[(٤)] ، ففي هذه الحالة يكون عوده على المذكور هو الأَغلب في العربية[(٥)] .

ومن الشواهد عليه في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ {الأنعام : ١٠٥} .الضمير (الهاء) في قوله : (لِنُبَيِّنَهُ) يرجع إلى الآيات ؛ لأَنَّها في معنى القرآن ، أَو إلى القرآن وإنْ لم يجر له ذكر لكونه معلومًا ، أَو إلى التبين الذي هو مصدر الفعل[(٦)] ، أَو على المصدر المفهوم من قوله : (نصرِّف)[(٧)] .

---

(١) فتح الباري : ١ / ٥٨٠ ، وينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال : ٢ / ١٣٥ ، وعمدة القاري : ٤ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ١ / ٥٨٠ .

(٣) تهذيب اللغة : ١٣ / ٢٨ ، وسط .

(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٥٠ .

(٥) ينظر : التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦ .

(٦) ينظر : الكشاف ٢ / ٣٨٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٥٠ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٩٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٥٠ .

ومما جاء منه في صحيح البخاري :

١- عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) لِمُعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : **(إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)**(١) .

الضمير المجرور (هم) في قوله (فقرائهم) يُحتمل أَنْ يعود إِلى :

أ- (قومًا) المذكورين في بداية الحديث .

ب- إِلى غير مذكور وهم (المسلمون) المعلوم من السياق .

ذهب ابن حجر إِلى أَنَّ الضمير يعود إِلى المخاطبين وهم أَهل اليمن ، إِذ قال : ((والذي يتبادر إِلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأَنَّ الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقراؤهم))(٢) .

وقد اختلف العلماء في جواز نقل الزكاة من بلدها إِلى بلد آخر ، فقد ذهب المالكية ، والشافعية ، وأَحمد ، والجمهور إِلى أَنَّهُ لا يجوز نقل الزكاة مع وجود مستحقيها(٣) ، وحجتهم في ذلك ((أَنَّ ضمير (أَغنيائهم) و (فقرائهم) يعود إِلى قوله (قوماً) وهم أَهل اليمن))(٤) ، فالمعنى أَنَّ الصدقة تؤْخَذ من أَغنياء أَهل اليمن ، وهم المخاطبون ، وتصرف على فقرائهم ، وقوله (تؤخذ من أَغنيائهم) صفة

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٤٦٣ – ٤٦٤ ، رقم الحديث : ١٤٩٦ .

(٢) فتح الباري : ٣ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر : المغني في فقه الإمام أحمد : ٥ / ١٣١ ، وفتح الباري : ٣ /٣٥٧ ، ونيل الأوطار : ٥ / ٣١٤ – ٣١٥ ، والتوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦.

(٤) التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦ ، وينظر : فتح الباري : ٣ / ٣٥٧ .

لصدقة ؛ لأَنَّ ((الجُملْ بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أَحوال))[١] ، وتقدير الكلام : أَنَّ الله فرض صدقة تؤخذ من أَغنياء المخاطبين وهم أَهل اليمن وترد على فقرائهم ، وهو واضح من إيجاب صرفها في فقرائهم[٢] ، فلا تصرف الزكاة من بلد المال إلى بلد آخر مع وجود مستحقين لها ؛ لأَنَّ المستحقين تتطلع نفوسهم إلى المال ، وهم في حاجة ، والأَقربون أَولى بالمعروف .

ويؤيد ذلك أَنَّ عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) ردَّ صدقة نقلت من خراسان إلى الشام[٣] . فعلى هذا يعود الضميران في قوله (أَغنيائهم ، وفقرائهم) على مذكور واحد وهو (قومًا) ؛ لأَنَّهُ إذا اجتمع ضميران أَو أَكثر فحيثما أَمكن عودهما إلى مفسِّرٍ واحد فهو أَولى من تشتتها[٤] ، وعود الضمير على مذكور أَولى من عوده إلى غير مذكور ((وهو جارٍ على ما هو الأَغلب في العربية))[٥] .

ورأى ابن دقيق العيد أَنَّ صيغة الأَمر وردت في خطابهم بالصلاة ، ولا يختص الحكم بهم قطعًا ، وإنَّما يشمل كلَّ مسلم ، فالحكم عام ، والضمير يعود على عام وهم (المسلمون) ، وذكر أَنَّ خصوصية أَهل اليمن غير مرادة[٦] .

وذهب العينيُّ إلى المذهب نفسِهِ في أَنَّ الضمير في (فقرائهم) يعود على غير مذكور وهو (المسلمون) ، إذ قال : ((فيه استدلال بعضهم على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال ؛ لقوله : (وتردُّ على فقرائهم) ، قلت : هذا الإستدلال غير صحيح ؛ لأَنَّ الضمير في فقرائهم يرجع إلى فقراء المسلمين ، وهو أَعمُّ من أَنْ

---

(١) مغني اللبيب : ٢ / ٩٠٢ ، وينظر : روح المعاني : ٧ / ٩٤ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٣ / ٣٥٧ ، وعون المعبود : ٣ / ٧٥٨ ، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦ .

(٣) ينظر : عمدة القاري : ٨ / ٣٤٠ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٤ / ٨١ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٤٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٨ / ٢٢ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٢٥ .

(٥) التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦ .

(٦) ينظر : إحكام الأحكام : ١ / ٣٦٤ .

يكون من فقراء تلك البلدة أَو غيرهم))[١] ؛ ولهذا قال ابن المنير (ت ٦٨٣ هـ) : ((قيل بجوازه وبمنعه ، وبجوازه إذا فدحت حاجة البلد . واختار البخاري الجواز مطلقاً ؛ لأَنَّ الضمير في الجميع يعود على المسلمين ، فأَي فقير منهم رُدَّتْ فيه الصدقة في أَي جهة كان ، فقد وافى عموم الحديث))[٢] .

وعلى هذا فالضمير في (أَغنيائهم ، وفقرائهم) يعود على عموم المسلمين من حيث إِنَّهم مسلمون ، وليس المخاطبون فيه من أَهل اليمن ، فالخطاب أَعمُّ من أَنْ يكون الفقراء فقراء تلك البلدة ، أَو غيرهم[٣] ، فاكتسب الضمير العموم لعوده على لفظ عام وهو (المسلمون) المفهوم من سياق الحديث[٤] .

وعلى هذا فالضميران في (أَغنيائهم ، وفقرائهم) يعودان على غير مذكور وهو المسلمون المعلوم من السياق[٥] ، ومما يعضد هذا القول ما قاله الشوكانيُّ : ((لِمَا عُلِمَ بالضرورة أَنَّ النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) كان يستدعي الصدقات من الأعراب إِلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأَنصار))[٦] .

ويترجح لدى الباحث ما ذهب إليه الجمهور في أَنَّ الضمير في فقرائهم يعود على (قوماً) المذكور في بدء الحديث ، وهو دليل على عدم جواز نقل الزكاة من بلد الزكاة ، ومما يعضد هذا الرأي الحديث الذي جاء في سنن أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) **(أَنَّ زِيَادًا أَوْ بَعْضَ الأُمَرَاءِ بَعثَ عِمْرَانَ بنَ حُصَيْنٍ عَلى الصَّدَقةِ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ لِعِمْرَانَ : أَيْنَ الْمَالُ ؟ قَالَ : وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِى ؟ أَخَذْنَاهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلَّى الله عليه وسلَّم) وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلَّى الله عليه وسلَّم)**)[٧] ، وكذلك أَقوال الفقهاء الذين أَجازوا نقلها

---

(١) عمدة القاري : ٨ / ٣٤٠ .

(٢) المتواري على تراجم أبواب البخاري : ١٢٨ ، وينظر : فتح الباري : ٣ /٣٥٧ .

(٣) ينظر : عمدة القاري : ٨ / ٣٤٠ ، والتوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٧.

(٤) ينظر التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٧ .

(٥) ينظر :عمدة القاري : ٨ / ٣٤٠ ، والتوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٧ .

(٦) ينظر : نيل الأوطار : ٥ / ٣١٥ .

(٧) سنن أبي داود : ٢ / ١١٥ – ١١٦ ، رقم الحديث : ١٦٢٥ .

إذا لم يكن في بلد الزكاة فقراء ، أو كان في غيرهم مَنْ هم أَشدُّ حاجة منهم[١] ، فجواز النقل دليل آخر على أَنَّ الأَصل صرف الزكاة على فقراء البلد ، والله أعلم .

٢- عن ابن عبَّاس (رضي الله عنهما) قال له رجل شَهِدْتَ الخروجَ مع رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) قال : (**نَعَمْ وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ ، ثُمَّ خَطَبَ ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُهْوِي بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالٌ الْبَيْتَ**)[٢] .

الضمير المجرور (الهاء) في (منه) يُحتمل أَن يعود إِلى :

١- رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) .

٢- الصغر ، أَي ؛ لأَنَّه كان صغيرًا .

ذكر الكرمانيُّ أَنَّ الصغر ليس في شهوده لوعظ النساء ، وإِنَّما الأَوْلَى أَنْ يقال : لولا تمكُّني من الصغر وغلبتي عليه ما شهدته ، يعني أَنَّ قربه من البلوغ هو سبب شهوده الصَّلاة ، وأَنَّه كان مراهقاً ضابطاً ، وأَنَّ شهوده مع النساء بسبب قربه ومنزلته من رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)[٣] .

أَمَّا العينيُّ فقد رأَى أَنَّ الضمير يعود على النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) إذ قال : ((قوله : (لولا مكاني منه) ، أَي : من النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، يعني لولا قربي ومنزلتي منه (صلَّى الله عليه وسلّم) ما شهدته))[٤] ، ويرى أَنَّ قوله : (يعني من صغره) هو من كلام الراوي ، وأَنَّ (مِنْ) للتعليل ، وردَّ على من قال : أَنَّ الضمير يعود على غير مذكور ((قلتُ : هذا تعسف غير مؤدٍ للمراد))[٥] ، ومما يؤيد هذا الرأْي الحديث الذي رواه ابن حبان في صحيحه عن عبد الرحمن بن عابس قال : (**سمعت ابن عباس وقيل له : أَشهدت الخروج مع رسول**

---

(١) ينظر : المغني في فقه الإمام أحمد : ٥ / ١٣١ : وفتح الباري : ٣ / ٣٥٧ .

(٢) صحيح البخاري : ١ / ٢٧٦ ، رقم الحديث : ٨٦٣ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٢٠٦ .

(٤) عمدة القاري : ٦ / ١٥٥ .

(٥) عمدة القاري : ٦ / ١٥٥ .

الله (صلَّى الله عليه و سلَّم) يوم العيد ؟ قال : نعم ولولا مكاني منه ما شهدته معه من الصغر خرج حتى أَتى العلم الذي عند دار كثير بن الصَّلت فصلَّى ثم خطب ، ثم أَتى النساء ومعه بلال فوعظهنَّ وذكرهنَّ وأمرهنَّ بالصدقة فرأيتهنَّ يرمينَ بأيديهنَّ ويقذفنه في ثوب بلال ، ثم انطلق هو و بلال إلى بيته)[١] ، وذهب القسطلانيُّ المذهب نفسه[٢] ، وأَشار إليه نور الدين السنديُّ (ت ١١٣٨ هـ) بقوله : ((ولولا مكاني منه ، أَي : قرابتي منه))[٣] ، وذكر شمس الحق العظيم أَباديُّ (ت ١٣٢٩ هـ) أَنَّ المراد هو أَنَّهُ لولا قرابتي ومنزلتي من رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ما شهدته من الصغر[٤] .

في حين ذهب ابن بطال (ت ٤٤٩ هـ) إلى أَنَّ الضمير يعود على الصغر وتقدير الكلام عنده : لولا تمكني من الصغر ما أَتيت معه النساء وما شهدت وعظهنَّ[٥] ، وذكر قولًا للبخاري ذكر فيه أَنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) توفي وعُمْرُ ابن عبَّاس عشرُ سنين[٦] . وهذا دليل على أَنَّ ابن عبَّاس كان صغيرًا في هذا الوقت لم يطلع على عورات النساء ؛ ولذلك قال : لولا مكاني من الصغر ما شهدته[٧] ، وتابع ابن حجر ابنَ بطَّال في أَنَّ الضمير يعود على غير مذكور وهو وهو الصغر ، المعنى لولا تمكني من الصغر ما شهدت العيد ، إِذ قال : ((قوله : (ولا مكاني من الصغر ما شهدته) أَي : حضرته ، وهذا مفسِّر للمراد من قوله في

---

(١) صحيح ابن حبان : ٧ / ٦٣ ، رقم الحديث : ٢٨٢٣ ، ومسند الإمام أحمد : ٥ / ٤٤٤ ، رقم الحديث : ٣٤٨٧ .

(٢) ينظر : إرشاد الساري : ٢ / ٢٢١ .

(٣) حاشية السندي على سنن ابن النسائي : ٣ / ١٩٢ .

(٤) ينظر : عون المعبود : ٢ / ٥٧٩ .

(٥) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال : ٢ / ٥٦٨ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٦٩ ، صحيح البخاري : ٣ / ٣٤٨ ، رقم الحديث : ٥٠٣٥ .

(٧) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال : ٢ / ٤٦٩ .

باب (وضوء الصبيان) ولولا مكاني منه ما شهدته ، فدلَّ هذا على أنَّ الضمير في قوله : (منه) يعود على غير مذكور وهو الصغر))[١] .

والظاهر – والله أعلم – أَنَّ الضمير يعود على النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) وأَنَّ المعنى : لولا مكانتي من رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) وقرابتي منه ما شهدتُ معه وعظ النساء ؛ لأَنَّ الصغير يُغتفر له حضور النساء ، أَمَّا العيد فإنَّ مشروعية إِخراج الصبيان والنساء إِلى المصلَّى لأَجل التبرك وإِظهارًا لشعائر الإسلام بكثرة مَنْ يحضر حتى رخص للحائض في الخروج[٢] ، علاوةً على الحديث الذي ذُكر آنفاً ، والذي يبيِّن أَنَّ المراد هو مكانته من رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وأَنَّ عود الضمير على مذكور أَولى من عوده على مفهوم من السياق ؛ لأَنَّه يجري على الأغلب في العربية[٣] .

رابعًا : عود الضمير على غير مذكور يدلُّ عليه السياق :

الأَصل في ضمير الغائب أَنْ يتقدَّمه اسمٌ صالح للتفسير يعود عليه الضمير كما تقدَّم ذلك ، قال ابن أَبي الربيع : ((اعلم أَنَّ الاسم لا يضمر إِلَّا بعد أَنْ يُعرف وبكون معك ما يُفسِّره ويدلُّ على الذي تريده به))[٤] ، وعلى الرغم من ضرورة المفسِّر فقد جاء في العربية كثيرٌ من الشواهد على حذف المفسِّر ، فيأْتي ضمير الغائب وليس ثَمَّةَ مفسِّرٌ يعود عليه ، وهذا الأَمر لا يخلُّ بنظم العربية ، أَو يقدح في نصاعة بيانها ، بل حذفه ضرب من البيان يتمثل بسعة اللغة وقدرتها على تلوين طرائقها[٥] ، وقد أَشار إِلى هذا الأَمر النحاة واللغويون الأَوائل ، قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) : ((ومن الاختصار أَنْ تضمر لغير مذكور))[٦] ، وأَشار ابن

---

(١) فتح الباري : ٢ / ٤٦٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٤٦٦ .

(٣) ينظر : التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي : ٢٣٦ .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٠٣ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١١ .

(٥) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٢ .

(٦) تأويل مشكل القرآن : ٢١٠ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٢ .

فارس(ت٣٩٥هـ) إلى ذلك بقوله : ((وربَّما كُني عن الشيء لم يجرِ له ذكر))[١] ، وذكر أَبو منصور الثعالبيُّ (ت ٤٢٩ هـ) أَنَّ علة الحذف هو التوسع والاقتدار ، والاختصار ؛ وذلك للثقة بقدرة المتلقِّي على فهم الخطاب[٢] ، وقد عني المفسِّرون بهذا الأَمر كلَّما عَنَتْ لهم شواهد في القرآن الكريم ، فيبيِّنوا وجهها نحويَّاً ودلاليَّاً ، ولم يقتصر النحويون على ذكر علل الحذف ودواعيه فذكروا قاعدة تقول : ((ليس يجوز الإضمار إلَّا أَنْ يجري له ذكر ، أَو دليل بمنزلة الذكر))[٣] ، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾ { القدر: ١} ، قال أَبو البقاء العكبريُّ (ت ٦١٦ هـ) في تفسير هذه الآية : ((الهاء في (أَنزلناه) للقرآن العظيم ، ولم يجرِ له ذكر هنا))[٤] .

وأَشار ابن مالك إلى أَنَّ حضور معناه في العلم أغتغنى عن ذكره[٥] ، وقال الرضيُّ : ((إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان ، دليل على أَنَّ المُنْـزَلَ هو القرآن ، مع قوله تعالى : ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾ {البقرة: ١٨٥}))[٦] ، وذكر الزركشيُّ أَنَّ العائد في هذه الآية هو القرآن ويدلُّ عليه الالتزام[٧] ، وتابعه على ذلك السيوطي[٨] .

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠١ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٢ .

(٢)ينظر : فقه اللغة وسر العربية : ٣٥٧ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٢ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ١ / ٨٩ ، و ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٣ .

(٤) التبيان في إعراب لقران : ٢ / ١٢٩٦ ، عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٧٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٧ .

(٦) شرح الرضي : ٢ / ١١٦ ، وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٧٢ .

(٧) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣١ – ٣٢ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٩ .

(٨) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٥٠٦ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٥٩ .

ومما جاء منه في الشعر العربي قول حاتم الطائي { من الطويل }[١] :

أَمَاوِيَّ ما يُغْنِي الثَّرَاءُ عنِ الْفَتَى إذا حَشْرَجَتْ يوْماً وضاقَ بها الصَّدْرُ

فالضمير المجرور (ها) في (بها) يعود على غير مذكور ، قال ابن مالك : ((فذكر الفتى مُغنٍ عن ذكر النفس ؛ لأَنها جزؤه ، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء))[٢] ، فالضمير يعود على النفس واستغنى عنها بذكر الفتى[٣] ، وتقول العرب : ((أَرسلت ، ويريدون جاء المطر ، ولا نكاد نسمعهم يقولون السماء))[٤] . هذا وإِنَّ ذِكْر الضمير ابتداءً قبل ذكر مفسِّره له دلالات بلاغية ذكرها علماء البلاغة منها أَنْ يكون وضع المضمر موضع الظاهر ؛ لاشتهاره ووضوح أمره[٥] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- الحديث الذي رواه ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : سمعت رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) يقول : (**إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ**)[٦] .

الضمير (الهاء) في قوله : (رأَيتموه) ضمير غائب لم يتقدَّمه اسم صريح يعود عليه ، ولكنَّه معلوم من السياق ، فهو يعود على الهلال وإِنْ لم يجر له ذكر ،

---

(١) ديوانه : ٥٠ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٥٧ .

(٣) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠٢ ، وفقه اللغة وسر العربية : ٣٥٧ ، والكشاف : ٦ / ٢٧١ ، والدر المصون : ١٠ / ٥٧٨ ، وأحوال الضمير مع مفسره : ٢١٦ .

(٤) البحر المحيط : ٨ / ٣٨٠ ، وينظر : الكشاف : ٦ / ٢٧١ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٥٩ .

(٥) ينظر : الحاشية على المطول : ١٥٠ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٥٩ .

(٦) صحيح البخاري : ٢ / ٣٠ ، رقم الحديث : ١٩٠٠ .

وقد أَجمع الشُّراح والمفسِّرون على أَنَّ الضمير في (رأيتموه) يعود على الهلال المعلوم من السياق[١] .

فقد ذكر ابن بطال أَنَّ المراد به هلال رمضان[٢] ، وإِلى هذا ذهب الكرمانيُّ ، وذكر أَنَّ الضمير راجعٌ إِلى الهلال وإِنْ لم يجر له ذكر[٣] ، وذكر أَنَّ العلة في وجوب الصوم هي رؤية الهلال إِذ قال:((الخطابي : جعل (صلَّى الله عليه وسلَّم) العلة في وجوب الصوم رؤية الهلال ، وأَوجب على كلِّ قوم أَنْ يعتبروه بوقت الرؤية في بلادهم دون بلاد غيرهم فإِنَّ البلاد تختلف أَقاليمها في الارتفاع والانخفاض))[٤])) [٤] . وذكر ابن حجر أَنَّ المراد به هو الهلال ، وأَنَّ التصريح به سيأْتي في موضع موضع آخر[٥] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (إِذا رأَيتموه) ، أَي : الهلال ، ولا يُقال إِنَّهُ إِضمار قبل الذكر ؛ لدلالة السياق ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ { النساء: ١١ }))[٦] ، وقد جاء في تفسير هذه الآية أَنَّ الضمير (الهاء) يعود على غير مذكور ، فقد قال الأَخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) : ((فهذه (الهاءُ) الَّتِي في (أَبَوَيْهِ) ضَمِير الميِّت))[٧] ، وذكر فخر الدين الرازي أَنَّ الضمير يعود على غير مذكور وأَنَّ المراد أَبوي الميِّت[٨] ، وأَشار أبو حيَّان إِلى أَنَّ الضمير يعود على الميت بدلالة معنى الكلام وسياقه[٩] ، وقال السمين الحلبي : ((والضمير في

---

(١) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطَّال : ٤ / ١٩ ، وصحيح البخاري بشرح الكرمانيُّ : ٩ / ٨٥ ، وفتح الباري : ٤ / ١١٦ ، وعمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ .
(٢) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطَّال : ٤ / ١٩ .
(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٩ / ٨٥ .
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٥) ينظر : فتح الباري : ٤ / ١١٥ .
(٦) عمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ .
(٧) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٤٨ .
(٨) ينظر : التفسير الكبير : ٩ / ٢٢٠ .
(٩) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ١٩١ .

في (لأَبويه) عائدٌ على ما عاد عليه الضمير في (ترك) وهو الميتُ المدلولُ عليه بقوةِ الكلام))[١] . وقال محمد بن علي الشوكانيُّ : ((أَي : لأَبوي الميت وهو كناية كناية عن غير مذكور، وجاز ذلك ؛ لدلالة الكلام عليه))[٢] .

فهذا الضمير لا خلاف في أَنَّهُ يرجع إلى الهلال ؛ لدلالة السياق عليه ، فالسياق ههنا قرينة دالَّة على المراد ، ومما يعضد ذلك ما جاء في الحديث الذي رواه ابن عمر (رضي الله عنه) أَنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)) ذكر رمضان فقال : (**لاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوُا الْهِلاَلَ ، وَلاَ تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ أُغْمِىَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ**)[٣] .

وفي (غُمَّ) ضمير مستتر يعود على الهلال أَيضًا ، فقد ذكر ابن دقيق العيد أَنَّ معنى قوله : (غُمَّ عليكم) : استتر أَمر الهلال[٤] ، وقال السيوطيُّ: ((فإِنْ أُغمي ، قال القرطبيُّ : فيه ضمير يعود على الهلال ، فهو المغمى عليه لا الناظرون ، أَصل الإِغماء من التغطية ، وكذلك (الغُمَّ) ، يقال : أُغمي الهلال ، وغُمِيَ مخففاَ ، وغُمِّي مشدَّداً ، وغُمَّ مشدَّداً ، أربع لغات مبنياً للمفعول في كلها))[٥]))[٥] ، وقال ابن فارس : (((غم) الغين والميم أَصَلٌ واحد صحيح يدلُّ على تغطيةٍ وإِطباقٍ . تقول : غَمَمت الشيءَ أُغُمُّه ، أَي : غطَّيته ... وغُمَّ الهلال ، إِذا لم يُرَ))[٦] .

---

(١) الدر المصون : ٣ / ٦٠١ .

(٢) فتح القدير : ٢٧٦ .

(٣) صحيح مسلم : ١ / ٤٨١ ، رقم الحديث : ١٠٨٠ ، ومسند الإمام أحمد : ٨ / ٤ ، رقم الحديث : ٥٢٩٤ ، وسنن النسائي : ٢ / ٧٠ ، رقم الحديث : ٢٤٣١ / ٣ .

(٤) ينظر : إحكام الأحكام : ٢ / ٥ ، وعمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ .

(٥) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٣ / ١٨٣ .

(٦) معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٣٣٨ ، غُمَّ .

ولكنَّ الخلاف في الضمير المجرور (الهاء) في (له) فإنَّهُ كان من الأولى أَنْ يعود على (الهلال) أَيضاً ؛ لأَنَّه ((إذا اجتمع ضمائر فحيث أَمكن عودها لواحد أَولى من عودها لمختلف))[١] ، وللشُّراح في ذلك مذهبان :

١- أَنَّه يعود على الهلال .

٢- يعود على الشَّهر .

فالذين قالوا إِنَّ معنى (فاقدروا له) ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ، يُفهم من كلامهم أَنَّهُ يعود على (الهلال) ؛ لأَنَّ قرينة (تحت السحاب) تؤكد أَنَّهُ للهلال ، قال النووي : ((واختلف العلماء في معنى (فاقدروا له) ، فقالت طائفة من العلماء : معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب))[٢]، وقال العينيُّ : ((قوله : (فاقدِروا له) بضم الدال وكسرها ، يُقال : قدرت الأَمر بكذا ، إذا نظرت فيه ودبَّرتَهُ ، وقال في شرح المهذب وغيره ، أَي : ضيقوا له وقدروه تحت السحاب))[٣] ، وأَشار إِلى ذلك السيوطيُّ أَيضًا[٤] ، وممن قال بهذا القول أَحمد بن حنبل وغيره ممن ممن جوَّز صوم يوم ليلة الغيم من رمضان[٥] .

وقال آخرون أَنَّ معناه قدِّروه بحساب المنازل ، ويُفهم منه أَنَّهُ يعود على الهلال أَيضًا ؛ لأَنَّ قرينة (حساب المنازل) تّدُلُّ عليه ، قال تعالى :﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾{يس : ٣٩} ، قال السيوطيُّ : ((وقال ابن سريج وجماعة : قدروه بحساب المنازل))[٦] ، وقال ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) : ((وقيل : قدروا له منازل منازل

---

(١) البرهان في علو م القرآن : ٩٤٠ .

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٦٨٠ ، وينظر : تنوير الحوالك : ١ / ٢٦٩ .

(٣) عمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ .

(٤) ينظر : الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٣ / ١٨٣ .

(٥) ينظر : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٦٨٠ ، وعمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ ، وتنوير الحوالك : ١ / ٢٦٩ .

(٦) تنوير الحوالك : ١ / ٢٦٩ .

القمر))[١] ، وإليه أَشار ابن حجر[٢] ، وذكر ذلك العينيُّ[٣] ، وقال محمد أَبو زهرة (ت ١٩٤٤ م) : ((أَي : استدلوا عليه بمنازله ، وقدِّروا إتمام الشهر بحسابه))[٤] ، وممن قال بهذا القول ابن سريج ، ومطرف بن عبد الله ، وابن قتيبة ، وآخرون[٥] .

وذهب أَبو حنيفة (ت ١٥٠ هـ) ، ومالك (ت ١٧٩ هـ) ، والشافعيُّ (ت ٢٠٤ هـ) (رضي الله عنهم) ، وجمهور السلف والخلف أَنَّ معناه قدِّروا له تمام العدد ثلاثين يوماً[٦] ، ويُفهم من كلامهم أَنَّهُ يعود على الشهر ، وقرينة (ثلاثين يوماً يوماً) دليل على ذلك ؛ لأَنَّ الشهر ثلاثون يومًا ، وذكر ذلك القاضي عياض إذ قال : لا ((أَي : قدروا تمام الشهر بالعدد ثلاثين يوماً))[٧] ، وقال القرطبيُّ : ((وقوله وقوله : (فاقدروا له) أَي: قدروا تمام الشهر بالعدد ثلاثين يومًا ، يُقال : قدَرت الشيءَ أَقدُرُه (بالتخفيف) بمعنى : قدَّرته (بالتشديد)))[٨] ، وإليه أشار النوويُّ[٩] ، النوويُّ[٩] ، وقال ابن دقيق العيد : ((ويُحمل قوله : (فاقدروا له) على هذا المعنى

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٧٣٥ ، (حرف القاف) .
(٢) ينظر : فتح الباري : ٤ / ١٢٢ .
(٣) ينظر : عمدة القاري : ١٠ / ٢١٨ .
(٤) زهرة التفاسير : ٢ / ٥٨٨ .
(٥) ينظر : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٦٨٠ ، وفتح الباري : ٤ / ، وعمدة القاري : ١٠ / ٢١٨ .
(٦) ينظر : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٦٨٠ ، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٣ / ١٨٣ .
(٧) إكمال المعلم : ٤ / ٧ .
(٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٣ / ١٣٨ .
(٩) ينظر : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ٦٨٠ ، تنوير الحوالك : ١ / ٢٦٩ .

– أعني إكمال العدة ثلاثين – ما جاء في الرواية الأُخرى مبيناً فأكملوا العدة ثلاثين))[1] .

وقال ابن الأثير الجزريُّ : ((أي : قدِّروا له عدد الشهر حتَّى تُكَمِّلوه ثلاثين يومًا))[2] ، وذكر العينيُّ أَنَّهُ لا يصح اعتقاد رمضان إِلَّا برؤية فاشية ، أَو شهادة عادلة ، أَو إكمال عدَّة شعبان ثلاثين يومًا[3] ، وأَشار السيوطيُّ إِلى أَنَّ رأْي الجمهور الجمهور هو إكمال تمام العدَّة ثلاثين يومًا[4] ، وتابعه عليه المناويُّ[5] ، وذكر السنديُّ أَنَّ معناه : أَكملوا العدَّة ، ولا يُلتفت إلى تفسير آخر ؛ لأَنَّ الرواية جاءت بهذا التفسير[6].

والظاهر – والله أعلم – أَنَّ الضمير في (فاقدروا له) يعود على الشهر كما ذهب إليه جمهور العلماء ، وكذلك وجود قرينة (ثلاثين) في الحديث الذي رواه مسلم عن طريق ابن عمر (رضي الله عنهما) أَنَّ رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ذكر رمضان فضرب بيديه فقال : (**الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا – ثُمَّ عَقَدَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ – فَصُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ أُغْمِىَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلاَثِينَ**)[7] ، وإِنْ كان الأَصل أَنْ يعود الضمير على الهلال ؛ لأَنَّ عود لضمائر على مفسِّر واحد أَولى من تشتتها ، قال السيوطيُّ : ((الأَصل توافق الضمائر في المرجع حذر التشتت ؛ ولهذا لمَّا جوَّز بعضهم في ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ {طه: ٣٩} ، أَنَّ الضمير الثاني للتابوت وفي الأَوَّل لموسى عاب عليه الزمخشريُّ ، وجعله تنافراً مخرجاً القرآن عن إعجازه فقال : والضمائر كلها راجعة إلى موسى ، ورجوع بعضها إليه ، وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لِمَا يؤدي إليه من

---

(١٠) إحكام الأحكام : ٢ / ٥ .
(١) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٧٣٥ ، (حرف القاف) .
(٢) ينظر : عمدة القاري : ١٠ / ٢٧١ .
(٣) ينظر : الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٣ / ١٨٣ .
(٤) ينظر : فيض القدير : ٤ / ٢١٤ .
(٥) ينظر : حاشية السنديّ على سنن النسائي : ٤ / ٤٤٠ .
(٦) صحيح مسلم : ١ / ٤٨١ .

تنافر النظم الذي هو أُمُّ إعجاز القرآن ومراعاته أهم ما يجب على المفسِّر))[١] .
هذا وأَنَّ المعنيين مطلوبان ؛ وذلك للتوسع في المعنى الذي اتسمت به اللغة العربية .

٢- عن سلمة قال : (**كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**)[٢] .

الضمير المستتر في توارت والذي هو فاعل توارت يعود على غير مذكور ؛ إذ لم يتقدَّمه اسم يعود عليه ، ولكنَّهُ مفهوم من السياق ، فهو يعود على الشمس بقرينة (المغرب) ، قال الكرمانيُّ : ((قوله : (إذا توارت) ، أَي : الشمس ولفظ المغرب يدلُّ عليها))[٣] ، وذكر ابن حجر أَنَّ المراد به هو الشمس ، وذكر قولاً للخطابيّ يذكر فيه أَنَّهُ لم يذكر الشمس اعتماداً على أَفهام السامعين ، وهو كقوله تعالى :﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[٤] { ص: ٣٢ } .

علاوةً على أَنَّ المغرب لا يحل حتى تتوارى الشمس . ومعنى تتوارى : أَي : تستترُ ، من واريت كذا : إذا سترته[٥] .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الموطن أَنَّ النحويين والمفسِّرين اختلفوا على ما يعود الضمير في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ إلى قسمين :

أ- الضمير يعود على الشمس، وإِنْ لم يجر لها ذكر ، وقد دلَّ عليها ذكر (العشي) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾ { ص: ٣١} ؛ وذلك لأنَّ العشي يكون بعد الزوال ، فاستلزم معنى الشمس[١] .

---

(٧) الإتقان في علوم القرآن : ٢ / ٣٠ ، وينظر : الكشاف : ٤ / ٨١ .
(١) صحيح البخاري : ١ / ١٩٢ ، رقم الحديث : ٥٦١ .
(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ١ / ٢٩٣ .
(٣) ينظر : فتح الباري : ٢ / ٤٣ .
(٤) ينظر : مفردات الفاظ القرآن : ٨٦٦ ، ورى .

ب- أنَّهُ يعود على الصافنات(٢) .

والقول الأوَّل هو ما عليه جمهور النحويين والمفسِّرين ، قال ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ) : ((وأَهل اللغة يقولون : يعني الشمس ، ولم يجر لها ذكر ، ولا أَحسبهم أَعطَوا في هذا الفِكْر حَقَّهُ ؛ لأَنَّ في الآية دليلاً على الشمس ، وهو قوله : (بالعشي) ، ومعناه عُرِضَ عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب ولا يجوز الإِضمار إِلَّا أنْ يجريّ له ذِكرٌ أَو دليلُ ذِكْر فيكون بمنزلة الذِّكْر))(٣) .

وقد عضد ابن حجر رأْيه في عود الضمير على الشمس في الحديث الذي نحن بصدده ، بالحديث الذي رواه مسلم عن سلمة بن الأكوع (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلَّى الله عليه وسلَّم) كَانَ يُصَلِّى الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَاب**)(٤) ، فهو قد ذكر الشمس صريحة ههنا .

وذكر العينيُّ أَنَّ الضمير غير مبهم ؛ لأَنَّ (المغرب) قرينة دالة عليه إِذ قال : ((قوله : (إذا توارت) ، أَي : الشمس ، ولا يُقال : إِنَّ الضمير مبهم لا يُعلم مرجعه ؛ لأَنَّ قوله : (المغرب) قرينة تدلُّ على أَنَّ الضمير الذي فيه يرجع إِلى الشمس كما في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾))(٥) ، وذكر الشوكانيُّ أَنَّهُ

---

(٥) ينظر : الكشاف : ٤ / ٩٣ ، والمحرر الوجيز : ٤ / ٥٠٤ ، وزاد المسير : ٧ / ٢٤ ، والتفسير الكبير : م٧ / ج٢٦ / ٣٩٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٥٥ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١ / ١٧٤ .

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٩٣٥ .

(٢) زاد المسير : ٧ / ١٣٠ .

(٣) صحيح مسلم : ١ / ٢٨٦ ، رقم الحديث : ٦٣٦ .

(٤) عمدة القاري : ٥ / ٨٥ .

لم يجر ذكر الشمس ((إحالةً على فهم السَّامِع ، وما تُعطيه قوَّةُ الكلامِ ، وهو تفسيرٌ للجملة الأُولى ، أَعني قوله : إِذا غربت الشمس))[١] .

المبحث الثاني
عود الضمير على غير مذكور تدل عليه قرينة معنوية

أَوَّلاً : عود الضمير على مفسِّر مدلول عليه بقرينة حسّية :

هو المفسِّر الذي يُستغنى عن ذكره ؛ لحضور مدلوله بالحسِّ ، أَو لدلالة قرينة حسِّية عليه[٢] .

والحسُّ : ((الحاء والسين أَصلان : فالأَوَّل غلبة الشيء بقتل أَو غيره ، والثاني حكاية صوتٍ عند توجُّعٍ وشبهه ... ومن هذا الباب قولهم : أَحسَسْتُ ، أَي : عَلِمْتُ بالشيء . قال تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾{ مريم : ٩٨ } ، وهذا محمول على قولهم قتلتُ الشيءَ عِلماً . فقد عاد إِلى الأَصل الذي ذكرناه))[٣] ، والمراد ههنا هو العلم بالشيء ، وقد جاءت أَمثلة في القرآن الكريم على عود الضمير على محذوف مدلول عليه بقرينة حسِّية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾{ يوسف: ٢٦ } ، فالضمير (هي) فيه قولان :

١- أَنَّهُ يعود على محذوف مستغنى عنه بحضور معناه في الحسِّ[٤] ، أَي : هو عائدٌ على محذوف مستغنى عنه بحضور معناه في الحسِّ ، أَي : هو عائدٌ

---

(٥) نيل الأوطار : ٢ / ٢٣٧ .

(١) ينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة : ٢ / ٩ ، حس .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٣ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

على زليخة زوجة العزيز ، فإنّها حاضرة في الحسّ ولا حاجة إلى ذكرها ؛ لأنّها كانت حاضرة معه في ذلك المجلس ، فأغنى عن التصريح باسمها(١) .

٢- ما ذهب إليه أبو حيّان ، وهو أنّ الضمير يعود على الأهل(٢) المذكور في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ { يوسف: ٢٥ } ، إذ قال : ((ولمّا كَنَّتْ عن نفسِها ، بقوله : (بأهلك) ولم تقل : (بي) ، كَنَّى هو عنها بضمير الغَيْبة في قوله : (هي راودتني) ، ولم يُخاطِبْها بقوله : (أنتِ راوَدْتَنّي) ، ولا أَشار إليها بقوله : (هذه رَاوَدَتْني) وكلُّ هذا على سبيل توخي الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخِطاب الذي لا يليق بالأنبياء ، فأبرزَ الاسم في صورة الضمير الغائب تأدبًا مع المَلِك وحياءً منه))(٣) .

وقال أيضًا: ((وأتى بضمير الغَيْبة ، إذ لما كان غلب عليه الحياء أَنْ يشير إليها و يُعَينها بالإشارة فيقول : (هذه راودتني) ، أو تلك راودتني ؛ لأنَّ في المواجهة بالقبيح ما ليس في الغَيْبة)) (٤) .

وقد رجح السيد محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) رأي ابن مالك ؛ لأنَّ الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة ، كما حصل في قصة نبي الله يوسف (عليه السلام) مع زوجة العزيز ، فإنَّ المُدَّعي يقول للحاكم : لي على هذا كذا ، فيقول

---

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٢١٩ ، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

(١) ينظر : ارتشاف الضَّرَبِ : ٢/ ٩٤١ ، وروح المعاني : ١٢ / ٢١٩ ، و عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٥٣ ، وينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

(٣) البحر المحيط : ٥ / ٢٩٧ ، ينظر : عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٩ .

المُدَّعَى عليه : هو يعلم أنَّهُ لا حقَّ له عليَّ ، فالضمير هو يعود على المُدَّعي لحضور مدلوله حسّاً[١] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : **(جَعَلَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ وَقَالَ : مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتْ ، قَالَ : فَنَزَلْنَا بُطْحَانَ[٢] فَصَلَّى بَعْدَ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ)**[٣] .

الضمير (هم) في قوله : (كفارهم) يعود على غير مذكور ؛ إذ لم يتقدَّمه مفسِّر يعود عليه ؛ لأَنَّهُ معلوم في الحسِّ أَنَّ الكفار هم كفار قريش ، فكان هذا بمثابة الذكر ، قال الكرمانيُّ : ((قوله : (كفارهم) أَي : كفار قريش ؛ ولكونه معلومًا جاز عود الضمير عليه من غير سبق ذكره))[٤] ، وتابعه على ذلك العينيُّ ، فذكر أَنَّ الضمير يعود على كفَّار قريش ؛ ولكونه معلوماً جاز عود الضمير عليه من غير أَنْ يجرِ له ذكر[٥] . ومعلومٌ أَنَّهُ من قواعد النحويين أَنَّهُ ((لا يجوز الإضمار إِلَّا أَنْ يجرِ له ذكر ، أَو دليل بمنزلة الذكر))[٦] ، والدليل ههنا هو معرفة معرفة السامع أَنَّ المراد هم كفار قريش ؛ لثبوته في الذهن والحسِّ ، وهذا ليس غريباً في العربية ، وهو مثل قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ

---

(٤) ينظر : روح المعاني : ١٢ / ٢١٩ – ٢٢٠ .

(١) بُطحان : بالضم والسكون ، واد بالمدينة وهو أحد أوديتها الثلاثة : العقيق وبطحان والقناة ، ينظر : معجم البلدان : ١ / ٤٤٦ ، حرف الباء ،(بطحان).

(٢) صحيح البخاري : ١ / ٢٠٢ ، رقم الحديث : ٥٩٨ .

(٣) صحيح البخاري بشرح الكرمانيّ : ٤ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : عمدة القاري : ٥ / ٩٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ١ / ٨٩ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢١٣ .

﴿ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ {القصص: ٢٦} ، فالضمير (الهاء) في قوله : (استأْجره) عائدٌ على محذوف مستغنىً عنه ؛ لحضور مدلوله حسَّاً[١] . وهو موسى (عليه السلام) .

٢- عن عُقْبَة بن عامر أنَّ النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) خَرَجَ يوماً فصلَّى على أَهلِ أُحُد صلاته على الميِّت ثُمَّ انصرف إلى المنبر فقال : (**إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي ، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا**)[٢] .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله : (تنافسوا فيها) عائدُ على غير مذكور ؛ إذ لم يتقدَّمه اسم صريح يمكن أَنْ يكون مفسِّرًا له ، وهو يعود على الدنيا ، وهو أَمرٌ معلومٌ من الحسِّ ثابت في ذهن المُتلقي ؛ لذلك لم يتوسَّع الشُّراح في بيانه ، إذ ذكر أَبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيُّ (ت ٨٠٦ هـ) أَنَّ الضمير يُحتمل أَنْ يعود على خزائن الأَرض المتقدِّم ذكره في الحديث ، أَو على الدنيا وإِنْ لم يتقدَّم لها ذكر صريح[٣] . وذكر ابن حجر أَنَّ (تنافسوا فيها) فيه إِنذار لِما سيقع ، وهو من معجزاته (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، فوقع ما أَخبرهم به ، وقد فتحت الدنيا ، وكثرت الفتوح وكثر المال ، ووقع التنافس على الدنيا مما هو مشاهد محسوس لكلِّ أَحد[٤] .

فيفهم من كلامه أَنَّ الضمير يعود على الدنيا ، وأَنَّ الأُمور التي أَخبر بها (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) مِنْ أَنَّهُ سابقهم ، وعدم إِشراكهم بعده ، والتنافس على

---

(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد :١/١١٠، وعود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم: ١٩٠ .

(١) صحيح البخاري : ١ / ٤١٢ ، رقم الحديث : ١٣٤٤ .

(٢) ينظر : طرح التثريب في شرح التقريب : ٣ / ٣٧٥ .

(٣) ينظر : فتح الباري : ٦ / ٦١٤ .

الدنيا هي أُمور قد وقعت جميعها ، وهو مما يشهد لِصداق خبره (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[١] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (أَنْ تنافسوا) أَصلها : أَنْ تتنافسوا فحذفت أَحدى التاءين ، أَي : تراغبوا ، وتنازعوا ، قوله : (فيها) أَي : الدنيا))[٢] ، فبيَّن أَنَّ الضمير يعود على الدنيا .

ثانياً : عود الضمير على المضاف المحذوف :

أَجاز النحاة حذف المضاف وإِقامة المضاف إِليه مقامه ، فيعرب بإِعرابه ، بشرط وجود قرينة تدلُّ على المضاف المحذوف نحو قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ {يوسف: ٨٢} ، أَي : أَهل القرية ؛ لأَنَّ القرية لا تُسأَل مِنْ حيث هي حَجَرٌ ومَدَرٌ ؛ لأَنَّ السؤال يحتاج إِلى جواب ، والحجر لا يستطيع الجواب[٣] ، ومنه قول عنترة بن شدَّاد العبسيُّ[٤] :

هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَاابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

قال أَبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) : ((وقوله : (هلَّا سأَلت الخيل) يريد فرسان الخيل ، كما قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾))[٥] .

وقال ابن يعيش في كلامه على حذف المضاف وإِقامة المضاف إِليه مقامه : ((اعلم أَنَّ المضاف قد حُذف كثيراً من الكلام ، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إِذا لم يُشكل ، وإِنَّما سوَّغ ذلك الثقة بعلم المُخاطب ؛ إِذ الغرض من اللفظ

---

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) عمدة القاري : ٢٣ / ٢٢١ .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٢٣ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٦٥ ، وبدائع الفوائد : ٣ / ٢٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، ومعاني النحو : ٣ / ١٤٢ – ١٤٣ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢٣٨ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٨٨

(٢) ديوانه : ٨٢ .

(٣) الأغاني : ٩ / ٢١٤ .

الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ أَو لفظٍ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً ، وإذا حُذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه ، وأُعرب بإعرابه))[١] ، وذكر ابن مالك أَنَّ جواز الحذف متعلق بمعرفة اللفظ المحذوف ، وأَنْ يعرب المضاف إليه بإعرابه[٢] .

وقال ابن عقيل : ((يُحذف المضاف لقيام قرينةٍ تدلُّ عليه ، ويُقامُ المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى:﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ {البقرة: ٩٣} ، أَي : حبَّ العجل))[٣] .

وثمة نوع آخر من حذف المضاف ، وهو أَنْ يُحذف المضاف ويبقى عمله في المضاف إليه ، أَي : مع بقاء المضاف إليه مجروراً ، وهذا النوع أَقلُّ من النوع الأَوَّل[٤] ، قال ابن يعيش : ((اعلم أَنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال))[٥] ، وقال أَبو حيَّان : ((إذا حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه خَلَّفه في الإعراب ... ويجوز أَنْ يُراعى ذلك المحذوف فيعود الضمير إليه))[٦] .

يتبيَّن مما تقدَّم أَنَّ صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، هو أَمن اللَّبس بوجود قرينة مقامية ، أَو عقلية تدلُّ على المحذوف ومع هذا فقد ضيَّق ابن قيم الجوزية(ت ٧٥١ هـ) ما ذهب إليه النحاة من اطراد حذف المضاف ، فبعد أَنْ ذكر حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ {الأعراف: ٥٦} ، قال : ((وهذا المسلك ضعيف جدًا ؛ لأَنَّ حذف المضاف وإقامة

---

(٤) شرح المفصل : ٣ / ٢٣ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٦٥ .
(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٦ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٢٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢٣٩ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٨٨ .
(٣) شرح المفصل : ٣ / ٢٦ .
(٤) منهج السالك : ٧٠٩ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٨٨ .

المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقًا ، وإلَّا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأَدلة ؛ إذ ما من لفظ أَمرٍ ، ونهيٍ ، أَو خبرٍ متضمن مأَمورًا به ، ومنهيًا عنه ومخبرًا ، إلاَّ ويمكن على هذا أَنْ يُقدَّر له لفظ مضاف يُخرجه عن تعلق الأَمر ، والنهي ، والخبرية ، فيقول الملحد في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ {آل عمران: ٩٧} ، أَي : معرفة حج البيت ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ {البقرة: ١٨٣} ، أَي : معرفة أَحكام الصيَّام ، وإِذا فُتح هذا الباب فسُدَ التخاطب ، وتعطلت الأَدلة ، وإِنَّما يُضمر المضاف حيث يتعيَّن ، ولا يَصحُّ الكلام إِلَّا بتقديره للضرورة ، كما إِذا قيل : أَكلتُ الشاة ، فإِنَّ المفهوم من ذلك : أَكلتُ لحمها ، فَحَذْفُ المضاف لا يُلْبِسُ ، وكذلك إذا قلت : أَكل فلان كبد فلان ، إِذا أَكل ماله ، فإِنَّ المفهوم أَكل ثمرة كبده ، فَحَذْفُ المضاف هنا لا يُلبس ، ونظائره كثيرة وليس منه ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ، وإِنْ كان أَكثر الأُصوليون يتمثلون به ، فإِنَّ القرية اسم للسكان))[1] .

وذكر الدكتور طاهر سليمان حمودة أَنَّ تضييق ابن قيم الجوزية في هذا الباب مرَدُّه إلى كونه ((متأثرًا بثقافته الأُصولية التي تعتمد على مبدأً هامٍّ ، هو سدُّ الذرائع ، فالتوسع في هذا الباب يؤدي إلى التباس الخطاب ، وتعطل أَدلة الأَحكام))[2] .

والذي يَعنينا من هذه المسأَلة : هو عود الضمير على المضاف المحذوف فقد جاءت أَمثلة منه في القرآن الكريم ، من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ {البقرة: ١٩} ، فالضمير في قوله : (يجعلون) ((عائدٌ على المضاف المحذوف للعلم به ؛ لأَنَّهُ إذا حُذف فتارة يُلتفت إليه حتى كأَنَّه ملفوظ به فتعود الضمائر عليه كحاله مذكورًا ، وتارة يُطرح فيعود { على }[3] الضمير الذي

(١) بدائع الفوائد : ٣ / ٢٤ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٨٩ .
(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢٣٦ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٨٩ .
(٣) ليست في النص ولكنَّ المعنى يقتضيه . ينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٨٩ .

قـام مقامـه))[١] ، وقـدَّر المفسِّـرون المضـاف المحـذوف ب(أَصـحاب) ، أَي : أَصحاب صيب ، أَو(ذوي صيب) ؛ لأَنَّ الضمير جمع فيحتاج إِلى مفسِّر جمع كـي يتطـابق معـه ، وكـذلك قـدَّروا قبـل المضـاف المحـذوف محـذوفًا آخـر يقتضـيه العطف على الجملة السابقة قبله ، وهو (مثل) فصار التقدير (مثل ذوي صيِّب) ، أَو (مثل أَصحاب صيِّب)[٢] .

ومما جاء منه في صحيح البخاري :

١- الحديث الذي رواه أَنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : (**كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ**)[٣] .

الضمير (هم) في قوله : (يأْتيهم) وهو ضمير جمع ، يعود على المضاف المحذوف المعلوم بالقرينة العقلية ، وقد أَشار إِلى ذلك الكرمانيُّ ، وبيَّن أَنَّ يأْتيهم ، أَي : أَهلهم[٤] ، وذكر أَنَّ قُباء ((يُمدُّ ويُقصر ، ويُذَّكر ويُؤنث ، ويصرف ولا يصرف ، والأَفصح الصَّرف ، والتذكير ، والمدُّ))[٥] .

وقال سيبويه : ((وأَمَّا قولهم : قُباء وحراء ، فقد اختلف العرب فيهما ، فمنهم من يُذكِّر ويصرف ، وذلك أَنَّهم جعلوها اسمين لمكانين ، كما جعلوا واسطًا بلدًا ، أَو مكانًا . ومنهم من أَنث ولم يَصرف ، وجعلوهما اسمين لبقعتين من الأرض))[٦] ، وفي مسجد قُباء نزل قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ

---

(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٢٣ ، و ينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٨٩ .

(١) ينظر : الكشاف : ١ / ٢٠٠ ، والتفسير الكبير : ٢ / ٨٧ ، وأنوار التنزيل : ١ / ٥٦ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٢٣ ، والدر المصون : ١ / ١٦٧ – ١٦٨ ، وروح البيان : ١ / ١٩٠ ، والتحرير والتنوير : ١ / ٤٠٢ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٩٠ .

(٢) صحيح البخاري : ١/ ١٨٩ ، رقم الحديث : ٥٥١ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٤ / ١٩٦ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) الكتاب : ٣ / ٣٤٤ .

فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ﴾ { التوبة: ١٠٨ }[١] ، وقد جاء في فضله ما رواه ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : **(كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ))**[٢] وهو مسجد القبلتين وفضائله كثيرة[٣] .

قال ابن حجر : ((قوله : (إلى قباء فيأْتيهم) أي : أَهل قُباء ، وهو على حدِّ قوله تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾))[٤] ، وتابعه على ذلك العينيُّ[٥] .

ثالثاً : المفسِّر الذي يدلُّ عليه الحال والمقام :

والمقام : هو الظروف المحيطة بالكلام ساعة وقوعه ، وقد أَطلق عليه اللسانيون مصطلح (المقام ، أَو الموقف) ، وقد عرَّفه الدكتور أَحمد مختار عمر : ((وأَمَّا سياق الموقف فيعني : الموقف الخارجي الذي يُمكن أَنْ تقع فيه الكلمة))[٦] ، وعبَّر عنه البلاغيون بمصطلح (المقام) وقالوا قديمًا ((لكلِّ مقامٍ مقال))[٧] ، فهو ((يدلُّ على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام))[٨] ، وللمقام أَثر كبير في الدلالة على معنى الكلام ، ومن المقام معرفة أَسباب النزول[٩] ، وللمقام أَثر مهم في معرفة عود الضمير ، وقد مثل له الأستاذ عباس حسن :

---

(٦) ينظر : الأستذكار : ١ / ١٤٢ ، والتفسير الكبير : ١٦ / ١٥٤ ، وأنوار التنزيل : ٥ / ١٤١ ، والبحر المحيط : ٢ / ١١٩ ، وتفسير القرآن العظيم : ٣ / ٣٨٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٠ / ٢١٠ ، والدر المنثور : ٤ / ٢٥٠ ، ومرقاة المفاتيح : ٢ / ٢٩٠ ، ونيل الأوطار : ١ / ١٨٤ ، وتحفة الأحوذي : ١ / ٨٧ .

(١) صحيح البخاري : ١ / ٣٦٨ ، رقم الحديث : ١١٩٣ .

(٢) ينظر : المنهاج : ٤٠٥ ، وإتحاف الخيرة المهرة : ٢ / ١٣٧ .

(٣) فتح الباري : ٢ / ٣٧ .

(٤) ينظر : عمدة القاري : ٥ / ٣٨ .

(٥) علم الدلالة : ٧٠ .

(٦) أَدب الكاتب : ١ / ١٩ ، وينظر : اللغة العربية مبناها ومعناها : ٣٧٢

(٧) مبادئ اللسانيات : ٢٥٨

(٨) ينظر : اللغة العربية مبناها ومعناها : ٣٤٨ .

((كأَن تجلس في قطار ، ومعك أَمتعة السفر ، ثُمَّ تقول : يجب أَنْ يتحرك في ميعاده . فالضمير (هو – فاعل المضارع : يتحرك – والضمير (الهاء) لم يسبقهما مرجعٌ لفظي ، وإِنَّما سبقهما في النفس ما يدلُّ على أَنَّهُ القطار . وقد فُهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة لكلامك ، وهذه الحالة التي تدلُّ على المرجع من غير أَلفاظ تسمى : (القرينة المعنوية) أَو (المقام)))[١] .

ومما جاء منه في القرآن الكريم ، قوله تعالى : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ {الأنفال: ١} ، فالضمير (الواو) في (يسأَلونك) والذي هو ضمير الفاعل لم يتقدَّمه لفظ يعود عليه ، وإِنَّما يُفهم من المقام الذي نزلت فيه الآية ، فهو يعود على المسلمين الذين شاركوا في معركة بدر ، قال أَبو حيَّان : ((وضمير الفاعل في (يسأَلونك) ليس عائدًا على مذكورٍ قبله ، إِنَّما يُفسِّره وقعة بدر ، فهو عائدٌ على من حضرها من الصحابة وكان السائل معلومًا معينًا ذلك اليوم فعاد الضمير عليه))[٢]))[٢] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

١- قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا**)[٣] .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله : (كأَنِّي به) يُحتمل أَنْ يعود إِلى :

أ- البيت والقرينة الحالية تدلُّ عليه ، قال الكرمانيُّ : ((قوله : (كأَنِّي به) ، أَي : ملتبس به ، والضمير للبيت ، و (أَسود) مبتدأ ، و(يقلعها) خبر ، والجملة حال بدون الواو))[٤] .

---

(١) النحو الوافي: ١ / ٢٥٨،وينظر عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم ١٩٠ .

(٢) البحر المحيط : ٤ / ٤٥٦ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٩ / ٤٤٣ ، والدر المصون : ٥ / ٥٥٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٨ / ٤٩ ، و عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم : ١٨٨ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٤٩٢ ، رقم الحديث : ١٥٩٥ .

(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٨ / ١١٥ ، وينظر : عقود الزبرجد : ١ / ٤٧٥ .

وأَشار العينيُّ إِلى أَنَّ الضمير (الهاء) في قوله : (كأَنِّي به) ، يحتمل ثلاثة أَوجه ، الأَوَّلُ منها : أَنْ يعود الضمير إِلى البيت ، والقرينة الحالية تدلُّ عليه ، أَي : كأَنِّي ملتبس به ، وفي هذه الحالة يكون (أَسود) مرفوع على الابتداء ، وخبره جملة (يقلعها) ، والجملة حال بدون الواو[١] ، ((الجملة الواقعة حالًا إِنْ صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ لم يجز أَنْ تقترن بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إِلَّا بالضمير ، نحو : (جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ ، وجاء عَمْرُو تُقادُ الْجَنائِبُ بين يديه) ، ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : (جاءَ زَيْدٌ و يَضْحَكُ) ، فإِنْ جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّلَ على إِضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ) ، وقوله[٢] :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً))[٣]

ب- أَنْ يعود الضمير إِلى القالع ، أَشار إِلى ذلك الكرمانيُّ وذكر أَنَّ الضمير يمكن أَنْ يعود لقالع البيت ، والسياق يدلُّ عليه ، و(أَسود) خبر المبتدأ المحذوف[٤] .

قال العينيُّ : ((الثاني : أَنْ يعود إِلى القالع بالقرينة الحالية أَيضًا))[٥] ، وفي هذه الحالة يكون (أَسود) مرفوعًا و ((أَنْ يكون ارتفاعه على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف ، على أَنْ يكون الضمير للقالع ، والتقدير : (كأَنِّي بالقالع هو أَسود) ، وقوله : (أَفحج) خبر بعد خبر ، ويجوز أَنْ يكون (أَسود أَفحج) حالين متداخلين ، أَو مترادفين من الضمير (به)))[٦] ، وأَشار إِلى ذلك السيوطي أَيضًا ؛ إِذ ذكر

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٩ / ٣٤٢ .

(٢) البيت لعبد الله بن همام السلوليُّ في : إِصلاح المنطق : ٢ / ٢٣١ ، والصحاح : ٥ / ٢١٢٨ ، رهن ، والمحكم والمحيط الأعظم : ٤ / ٢١٥ ، مادة (ر،هـ ، ن) ، والجامع لأحكام القران : ٤ / ٤٦٨ ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١ / ١٧٠ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٨ / ١١٥ .

(٥) عمدة القاري : ٩ / ٣٤٢ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ذكر أَنَّ (أَسود) خبر المبتدأ المحذوف ، وأَنَّ الضمير يعود إلى قالع البيت ، وسياق الكلام يدلُّ عليه[١] . وذُكر في (أَسود) إعرابًا آخرَ ، وهو أَنَّهُ منصوب على الذَّم والاختصاص . والاختصاص هو : ((نوعٌ من التعظيمِ ، والشتمُ ، فهو أَخص منهما ؛ لأَنَّه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب ، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب ، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر ، وإِنَما المراد المدح أَو الذم))[٢] ، وشرط النصب على الاختصاص أَنْ لا يكون نكرة ، قال سيبويه : ((ولا يجوز أَنْ تذكر إِلّا اسمًا معروفًا ؛ لأَنَّ الأَسماء إِنَّما تَذْكُرُها توكيدًا وتوضيحًا هنا للمضمر وتذكيرًا ، وإِذا أَبْهمتَ فقد جئت بما هو أَشكل من المضمر))[٣] ، وذكر ذلك ابن مالك وغيره[٤] .

وأَجاز الكرمانيُّ أَنْ يكون النصب على الاختصاص نكرة ، إِذ قال : ((فإِنْ قلت شرط النصب على الاختصاص أَنْ لا يكون نكرة ، قلت : قال الزمخشري في قوله تعالى :﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾{ آل عمران: ١٨} أَنَّهُ منصوب على الاختصاص))[٥] .

وقوله : (كأَنِّي به) ذكر السيوطيُّ قولًا للشيخ وليِّ الدين السبكيُّ (ت ٧٥٦ هـ) يذكر فيه أَنَّ بعض النحاة قد منع هذا التركيب ، إذ قال : ((قال الشيخ وليِّ الدين السبكيُّ في كتابه (نيل العلا في العطف بلا) : قد استعملت في كلامي (وكأَنِّي بك) ؛ لأَنَّ الناس يستعملونه ، ولا أَدري هل جاء في كلام العرب أَم لا ؟ إِلَّا أَنَّ في الحديث : (كأَنِّي به) فإِنْ صح فهو دليل على الجواز ، وفي كلام بعض

---

(٧) ينظر : عقود الزبرجد : ١ / ٤٧٥ .
(١) شرح المفصل : ٢ / ١٩ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٢٣٦ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٥٦٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك : ١١٥٤ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٩٧ ، والنحو الوافي : ٤ / ١١٩ .
(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٨ / ١١٥ ، وينظر : عمدة القاري : ٩ / ٣٤٢ .

النحاة ما يقتضي منعه ، وقال أَبو علي الفارسيُّ في(القصيريات) في قولهم : كأَنَّك بالدنيا ، ولم تكن ، أَنَّ الكاف للخطاب ، والباء زائدة ، والمعنى كأنَّ الدنيا لم تكن ، وكذلك صُنع في كأَنِّي بكذا لم يكن))[١]

وقوله : (أَفحج) ، والفحج : التباعد ما بين الساقين ، قال ابن فارس : (((فحج) الفاء والحاء والجيم كلمةٌ واحدةٌ ، وهي الفَحَج ، وهو تباعُدُ ما بين أَوساطِ السَّاقَينِ في الإِنسانِ والدَّابة . والنَّعتُ أَفحجُ وفحجاء ، والجمع فُحْج))[٢] ، وقال ابن حجر : ((أَفحج بوزن أَفْعل بفاء ، ثُمَّ حاء ، ثُمَّ جيم ، والفحج تباعد ما بين الساقين))[٣] .

٢- **أَنَّ عَلِيًّا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قال : (سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ : خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ)**[٤] .

الضمير (الهاء) في قوله : (نسائها) يعود على غير مذكور ، وقد اختلف الشُّراح في عوده إلى عدَّة آراء :

أ- إنَّه يعود إلى الجنَّة : قال محمد بن جرير الطبريُّ (ت ٣١٠ هـ) : ((يعني بقوله (خير نسائها) خير نساء الجنة))[٥] فعلى هذا يعود الضمير إلى الجنَّة ، وذكر ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) أَنَّ الطبري ذهب إلى أَنَّ الضمير في (نسائها) يعود إلى الجنَّة ، وذكر رأْيًا آخر لم بنسبه لأَحد ، وإنَّما نسبه إلى قوم : أَنَّ الضمير يراد به الدنيا ، أَي : كلُّ امرأَةٍ

---

(١) عقود الزبرجد : ١ / ٤٧٦ ، وينظر: نيل العلا في العطف بلا : ١٣ – ١٣٢ . وللتوسع في هذا الموضوع ينظر:رسالة ابن هشام في (كأنِّي به) في عقود الزبرجد : ١ / ٤٧٦ – ٤٨١ .

(٢) معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٤٨٠ ، فحج .

(٣) فتح الباري : ٣ / ٤٦١ .

(٤) صحيح البخاري : ٣ / ٤٧ ، رقم الحديث : ٣٨١٥ .

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٦ / ٣٩٤ .

في زمانها[١] ، فهو لم يرجح رأْيًا على آخر ، وإِنَّما نقل آراء من سبقوه فقط .

ب- إِنَّهُ يعود على الدنيا و يفسِّره الحال والمشاهدة : وقد مال إِلى هذا الرأْي أَغلب الشُّراح والمفسرين[٢] ، وممن قال بهذا القاضي عياض إِذ قال : ((الهاء عائدةٌ على الدنيا))[٣] ، وذكر أَنَّهُ جاء مفسَّرًا في رواية أَبي كريب[٤] ، أَنَّ وكيعًا أَشار إِلى السماء والأرض ، وكأَنَّه يريد أَنْ يُفسِّر الضمير في (نسائها) ، يريد به أَنَّهُ يعود على الدنيا[٥] .

وقال أَبو العبَّاس القرطبيُّ : ((قوله : (خير نسائها : مريم بنت عمران) هذا الضمير عائدٌ على غير مذكور ؛ لكنَّه يُفسِّره الحال والمشاهدة ، يعني به الدنيا))[٦] ، وعضد رأَيه بإشارة وكيع التي مرَّ ذكرها آنفًا ، وذكر أَنَّهُ أَراد بها تفسير تفسير الضمير ، وأَنَّ مراده : خير نساء الدنيا مريم[٧] ، وذكر أَنَّ مما يعضد هذا ، الحديث الذي رواه ابن عبَّاس (خير نساء العاملين مريم)[٨] ، وأَنَّ مما يشهد تفضيل مريم مع هذه الأحاديث ((قوله تعالى حكاية عن قول الملائكة لها ﴿ وَإِذْ قَالَتِ

---

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ١ /٤٣٣

(١) ينظر :المحرر الوجيز : ١ / ٤٣٣، ومشارق الأنوار: ٢ / ٣٦٧ ، وإكمال المعلم : ٧/ ٤٤٠ ، والمفهم : ٦ / ٣١٤ ، والمنهاج : ١٤٧٩، وتفسير الخازن : ٣٤٦/١ ، وفتح الباري : ٦ / ٤٧١ .

(٢) مشارق الأنوار : ٢ / ٣٦٧ .

(٣) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ، من أهل الكوفة ، يروي عن ابن المبارك والكوفيين ، مات يوم الثلاثاء لأربعِ بقين من جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين ومائتين ، ينظر : الثقات لأبن حبَّان : ٩ / ١٠٥ .

(٤) ينظر : إكمال المعلم : ٧ / ٤٤٠ .

(٥) المفهم : ٦ / ٣١٤ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) والحديث : (خير نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد ،وفاطمة بنت محمد (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ، وآسية امرأة فرعون) . الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان : ١٥ / ٤٠١ – ٤٠٢ ، رقم الحديث : ٦٩٥١ .

ﭐلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ {آل عمران: ٤٢ } ، ويرى أَنَّ ظاهر القرآن والأَحاديث يدلُّ على أَنَّ مريم أَفضل من جميع نساء العالمين من حواء إِلى آخر امرأَة تقوم عليها الساعة ، وإِنَّ مما يعضد هذا الظاهر أَنَّ مريم صدِّيقة نبيَّة قد أُوحي إِليها وبلغتها الملائكة كما أُوحي إِلى سائر الأَنبياء . فهو يرى أَنَّها نبيَّة ، وأَنَّ هذا أَولى من قول من قال إِنَّها غير نبيَّة ، ولم يسمع في الصحاح أَنَّ في النساء نبيَّة غيرها ، فهي أَفضل نساء العالمين ؛ لأَنَّ الأَنبياء أَفضل من الأَولياء بالإجماع[١] ، وذكر النووي أَنَّ إشارة وكيع المقصود منها تفسير الضمير ، وأَنَّ المراد به جميع نساء الأَرض ، أَي : كلٌّ من بين السماء والأَرض من النساء ، ويرى أَنَّ الظاهر أَنَّهُ كلٌّ واحدة منهما خير النساء في زمانها ، وأَنَّ التفضيل بينهما مسكوت عنه[٢] ، وتابعه على ذلك ابن الخازن (ت ٧٤١ هـ) ؛ إِذ ذكر أَنَّ كلَّ واحدةٍ واحدةٍ منهما خير نساء الأَرض في عصرها[٣] ، وذكر ابن حجر رأْي القرطبي ؛ إِذ قال : ((قال القرطبيُّ : الضمير عائدٌ على غير مذكور ؛ لكنَّهُ يُفسِّره الحال والمشاهدة يعني به الدنيا))[٤] ، وذكره الملَّا علي القاري ناسبًا إِيَّاه للقرطبي ، وقال : إِنَّه الظاهر[٥] ، وذكر ذلك المناوي أيضًا[٦] ، وأَشار إِليه المباركفوري ، وذكر قول قول القرطبي المذكور آنفًا[٧] .

ت- أَنْ يعود الضمير إِلى مريم وخديجة : ذكر زين الدين أَبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي أَنَّ الضمير يمكن أَنْ يعود على مريم وخديجة ، إِذ قال : ((قلت : وقد يعود الضمير في (نسائها) على مريم وخديجة

---

(١) ينظر : المفهم : ٦ / ٣١٤ .
(٢) ينظر : المنهاج : ١٤٧٩ .
(٣) ينظر : لباب التأويل (تفسير الخازن) : ١ / ٣٤٦ .
(٤) فتح الباري : ٦ / ٤٧١ ، وينظر : المفهم : ٩ / ٣١٤ .
(٥) ينظر : مرقاة المفاتيح : ١١ / ٣٢٨ .
(٦) ينظر : فيض القدير : ٣ / ٤٩١ .
(٧) ينظر تحفة الأحوذي : ١٠ / ٣٨٨ .

ويكون المتقدِّم خبرًا ، والمؤخَّر مبتدًأ ، والتقدير: مريم خير نسائها ، أَي : خير نساء زمانها))[١] .

وأَشار إِلى ذلك ملَّا علي القاري أيضًا ، وذكر أَنَّ خير نسائها خبر مقدَّم ، والضمير لمريم ، والتقدير عنده : مريم خير نساء زمانها ، وهذا هو الظاهر عنده[٢] .

ث- أَنْ يعود الضمير على مضافٍ مُقدَّرٍ محذوف وهو (أَهل) ، أَي : مريم خير أَهل زمانها ، قال ابن حجر : ((قوله : ((خير نسائها) ، أَي : نساء أَهل الدنيا في زمانها ، وليس المراد أَنَّ مريم خير نسائها ؛ لأَنَّهُ يصير كقولهم : زيد أَفضل إخوانه وقد صرحوا بمنعه))[٣] ، وتابعه على على ذلك العينيُّ ، وذكر أَنَّ المراد خير أَهل الدنيا في زمانها ، وليس المراد أَنَّ مريم خير نسائها ؛ لأَنَّهُ يصير كقولهم : يوسف أَحسن إِخوته ، وقد منعه النحاة[٤] ، وقال السيوطيُّ : ((قال الزركشيُّ : هذا ظاهرهُ مشكل على قاعدة من العربية ، فإِنَّهُ ظاهر على جواز : زيد أَفضل إخوته ، وقد اتفقوا على منعه))[٥] .

وقال ابن السَّراج : ((ولا يضاف (أَفْعَل) إِلى شيءٍ إِلَّا وهو بعضه ، كقولك : عمرو أَقوى الناس ، ولو قلت : عمرو أَقوى الأَسد ، لم يجز وكان مُحالًا ؛ لأَنَّهُ ليس منها ؛ ولذلك لا يجوز أَنْ تقول : زيدٌ أَفْضَلُ إخوته ؛ لأَنَّ هذا الكلام مُحال يلزم منه أَنْ يكون زيدًا أَخا نفسه ، فإِنْ أَدخلت (من) جاز فقلت : عمرو أَقوى من الأَسد ، أَفضل من إخوته ، ولكن يجوز أَنْ تقول : زيد أَفضل الإخوة ، إذا كان واحدًا من الإخوة))[٦] .

---

(٨) طرح التثريب : ٧ / ١٣ .

(١) ينظر : مرقاة المفاتيح : ١١ / ٣٢٨ .

(٢) فتح الباري : ٦ / ٤٧١ .

(٣) ينظر : عمدة القاري : ١٦ / ٣٤ .

(٤) عقود الزبرجد : ٢ / ١٤٥ .

(٥) الأصول في النحو : ١ / ٢٦٦ .

وأَشار إلى ذلك ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وذكر أَنَّ قولك : زيد أَفضل إخوته محال ؛ لأَنَّ زيدًا ليس واحدًا من الإخوة ، وإِنَّما هو واحد من أَبناء الأَب ، وهذا مثل قولك : الياقوت أَنفس الطعام ، فهو غير جائز ؛ لأَنَّ الياقوت ليس من الطعام(١) .

وذكر ابن العربي (ت٥٤٣ هـ) أَنَّ سبب المنع ؛ هو أَنَّ زيدًا من الإخوة ، ولا يجوز تفضيل الشيء على نفسه(٢) ، وأَشار أَبو البقاء العكبريُّ إلى أَنَّ زيدًا أَفضل إخوته لا يجوز ؛ لأَنَّ ((إضافة أَفضل إليهم تُوجب أَنْ يكون واحدًا منهم ، وإِضافتهم إليه تدلُّ على أَنَّه غيرهم ؛ لأَنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فيتنافيان ؛ ولذلك لو قيل : من إخوته لم تعدَّه منهم ، ولو قيل : زيد أَفضل الإخوة جاز ؛ لأَنَّهُ واحد منهم ؛ ولذلك تعدَّه منهم))(٣) .

وقال ابن يعيش : ((فليُعْلم أَنَّهُ (لا يجوز أَنْ تقول : يوسف أَحْسَن إخوته) ؛ وذلك أَنَّك إذا أَضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإِذا كان خارجًا منهم صار لغيرهم ، وإِذا صار غيرهم لم يجز أَنْ تقول : يوسف أَحْسَنُ إخوته ، كما لا يجوز أَنْ تقول : الياقوت أَفضل الزجاج ؛ لأَنَّهُ ليس من الزجاج ، فحينئذٍ يلزم من المسأَلة أَحد أَمرين كلُّ واحدٍ منهما ممتنع ، أَحدهما ما ذكرناه من إضافة أَفْعَل إلى غيره ؛ إذ إخوة زيد غير زيد ، والأَمر الثاني إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أَنَّا إذا قلنا إنَّ زيدًا من جملة الإخوة نظرًا إلى مقتضى إضافة أَفْعَل ، ثُمَّ أَضفت الإخوة إلى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أَضفته إلى نفسه بإِضافتك إِيَّاه إلى ضميره ؛ وذلك فاسد ؛ فأَمَّا على النوع الثاني وهو أَنْ يكون أَفْعَل فيه للذات بمعنى فاعل فأَنَّهُ يجوز أَنْ تقول : يوسف أَحسن إخوته ، ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأَوَّل ؛ إذ المراد أَنَّهُ فاضل فيهم ؛ لأَنَّهُ لا يلزم في هذا النوع أَنْ يكون أَفْعَل بعض ما أُضيف إليه جاء (قولهم : نصيبُ أَنتَ أَشعرُ أَهلِ جلدتك) لأَنَّ أَهل جلدته غيره ، وإِذا

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٣٣ .

(٢) ينظر : أحكام القرآن : ٢ / ٤٢٩ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٩٠ – ٣٩١ .

كانوا غيره لم تسغ إضافة أَفْعَل إذا كان هو وإِيَّاه إِليهم لِمَا ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأَنَّهُ بمعنى الشاعر فيهم ، أَو شاعرهم))[١] .

وذكر ابن مالك أَنَّ يوسف أَحسن إِخوته ممتنع ، ويجوز أَنْ يُقال على معنى إرادة من : يوسف أَحسن أَبناء يعقوب[٢] ، وأَشار الزركشيُّ إلى أَنَّ أَفْعَل لا تضاف إِلَّا ويكون المضاف بعض المضاف إليه ، وعلى هذا منع البصريون : زيد أَفضل إخوته ، وأَجازوا أَفضل الإخوة ، إِلَّا إذا خرجت عن معناها فإِنَّهُ قد يجوز عند بعضهم[٣] ، وقال أَبو البقاء الكفويُّ : ((ولا يضاف إلى جملة هو بعضها والمراد تفضيل الشيء على جنسه ،فلا يُقال : (زيد أَفضل إخوته) ؛ لأَنَّ إخوته غيره ، ولو قلت : (زيد أَفضل الإِخوة) جاز ؛ لأَنَّه أَحد الإِخوة))[٤] .

وقال الأُستاذ عباس حسن في هذا الموضوع : ((أَمَّا إذا كانت الدلالة على التفضيل باقية ، أَو كانت عامة يُقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره ، فإِنَّ المضاف إليه لا يكون مفضولًا ، ولا يشترط في المضاف حينئذٍ أَنْ يكون بعضًا منه ؛ فقد يكون أَو لا يكون ، ومثال ما ليس بعضًا : (يوسف أَفْضَل إخوته) ، تريد أَنَّهُ فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أَنَّهُ يزيد عليهم في الفضل))[٥] .

وذهب السهيليُّ إلى جوازه إذ قال : ((وهذا مما منعه النحويون أَنْ يقال : زيد أَفضل إخوته ، وليس بممتنع ، وهو موجود في مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، وغيره ، وحسُن ؛ لأَنَّ المعنى : زيد يَفْضُلُ إخوتَه ، أَو يَفْضُلُ قومه ؛ ولذلك ساغ فيه التنكير ، وإِنَّما الذي يمتنع بإجماع إِضافة أَفْعَل إِلى التثنية مثل أَنْ تقول : هو أَكرم أَخويه ، إِلَّا أَنْ تقول : الأَخوين بغير إضافة))[٦] .

ويرى السيوطي أَنَّ فيه وجهين :

---

(١) شرح المفصل : ٣ / ٨ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٥٩ .
(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١٠٢٤ .
(٤) الكليات : ١٠٠٦ .
(٥) النحو الوافي : ٣ / ٤٢٣ .
(٦) الروض الأنف : ٢ / ٢١٠ .

١- أَنْ يجعل خيرًا بمعنى خير لا على جهة التفضيل .

٢- أَنَّ الضمير راجع إِلى الدنيا ، وهو الأَصح على رأْيه ، وكما تقول : زيد أَفضل أَهل الدنيا ، وذكر أَنَّما جاز مرجع الضمير إِلى الدنيا ولم يجر لها ذكر ؛ لأَنَّه تفسِّره الحال والمشاهدة(١) .

ج- أَنْ يعود إِلى السماء والأَرض : قال السهيلي : ((و(الها) في (نسائها) حين ذكر مريم عائدةُ على السماء ، و (الها) في (نسائها) حين ذكر خديجة عائدةُ على الأَرض))(٢) ، وذكر ذلك الملَّا علي القاري وعزاه إِلى الطيبي ، إِذ قال : ((وقال الطيبيُّ : يجوز أَنْ يرجع الضمير إِلى السماء والأَرض ، وإِنْ اختلفا باعتبار الدنيا مجازًا كما عبر عنها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ {آل عمران: ٥} ، أي : لا يخفى عليه شيء في العالم فعبَّر عنه بالسماء والأَرض))(٣) ، وذكر المناويُّ أَنَّهُ وحَّد الضمير ؛ لأَنَّهُ ((أَراد جملة طبقات السماء ، وأَقطار الأَرض ، وأَنَّ مريم خير من صعد بروحه إِلى السماء ، وخديجة خير نسائهنَّ على وجه الأرض))(٤) ، ودليلهما في ذلك إِشارة وكيع إِلى السماء عند ذكر مريم ، وإِلى الأَرض عند ذكر خديجة ، وزيادة العدل مقبولة(٥) .

والظاهر – والله أعلم – من هذه الأَقوال هو أَنَّ الضمير يعود على الدنيا ، وأَنَّ كلَّ واحدة منهما خير نساء الدنيا في زمانها ، وإِنْ لم يجر لها ذكر ، وإِنَّما تفسِّره الحال والمشاهدة ، وهذا ليس غريبًا في العربية وكما مرَّ آنفًا من الأَمثلة التي أَوردتها ، فضلًا عن آراء النُّحاة والمفسرين والشُّراح .

---

(١) ينظر : عقود الزبرجد : ٢ / ١٤٥ .

(٢) الروض الأنف : ٢ / ٤٢٥ .

(٣) مرقاة المفاتيح : ١١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ .

(٤) فيض القدير : ٣ / ٤٩٢ .

(٥) ينظر : الروض الأنف : ٢ / ٤٢٥ ، ومرقاة المفاتيح : ١١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ ، وفيض القدير : ٣ / ٤٩٢ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المطابقة في عود الضمير

المبحث الأول

المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

المبحث الثاني

المطابقة من حيث التذكير والتأنيث

الفصل الرابع
المطابقة في عود الضمير

توطئة :

الأَصل في الضمائر أَنْ تكون مطابقة لمفسِّرها من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأْنيث[(١)] ، كما مرَّ آنفًا ، وقد قُسِّمت الضمائر بحسب العدد (المفرد ، والمثنى ، والجمع) إلى :

١- الضمائر الخاصة بالمفرد : (أَنا ، أَنتَ ، أَنتِ ، هو ، وهي)

٢- الضمائر الخاصة بالمثنى : (نحن ، هما ، أَنتما)

٣- الضمائر الخاصة بالجمع : (نحن ، وأَنتم ، وهم ، وهن)[(٢)] .

فإذا كان الضمير مفردًا مذكرًا ، وجب أَنْ يكون المفسِّر مفردًا مذكرًا ، كقوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**)[(٣)] ، فـ (الهاء) في قوله : (قتاله) ضمير للمفرد المذكر ، وقد طابق مفسَّره وهو (المسلم) ، ويعود مفردًا مؤنَّثًا ، إذا كان مفسِّره مفردًا مؤنثًا نحو قوله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا**)[(٤)] ، فالضمير (ها) في (يعملها) ضمير للمفرد المؤنث ، وقد عاد على مفرد مؤنث وهو قوله : (حسنة) ومثنى إذا كان مفسِّره مثنى ، نحو قوله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**)[(٥)] ، فالضمير (هما) في (سيفيهما) ضمير مثنى وقد عاد على مثنى ، وهو قوله (المسلمان) ، وجمعًا مذكَّرًا إذا كان مفسِّره جمعًا مذكَّرًا ، كما جاء في الحديث الذي رواه أَبو هريرة (رضي الله عنه) قال : قام إعرابيٌّ فبال في المسجد فتناوله الناس فقال لهم النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) :

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ١١ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٣٢ ، رقم الحديث : ٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٣٠ ، رقم الحديث : ٤٢ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٢٧ ، رقم الحديث : ٣١ .

(دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ)(١) ، فالضمير (هم) في (لهم) ضمير جمع وقد عاد على جمع ، وهو قوله (الناس) ، وبعود جمعًا مؤنَّثًا إذا كان مفسِّره جمعًا مؤنَّثًا ، كما جاء في الحديث الذي رواه أَبو سعيد الخدريُّ (رضي الله عنه) قال : **(قَالَتْ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ ...)**(٢) ، فالضمير (هُنَّ) قد طابق مفسِّره من حيث الجنس والعدد ، فهو ضمير غائب لجماعة الإناث ، وقد عاد على (النساء) . ففي هذه الأَمثلة التي تقدَّمت آنفًا تطابقت الضمائر مع مفسِّرها من حيث الجنس والعدد ، وهذا هو الأَصل في اللغة ، وعليه غالبية الكلام في اللغة العربية ، وما كان على الأَصل لن نُعنى بدراسته ، فمن عادة ما جاء على الأَصل أَنْ لا يشغل الناس ، وإِنَّما الذي يشغلهم ويستحق الدراسة ما خالف الأَصل ، وقد جاء في القرآن الكريم ، وكلام العرب ، والحديث النبوي الشريف مخالفة الضمير لمفسِّره في العدد والجنس(٣) ، وسيكون هذا الفصل من مبحثين :

الأَوَّل : المطابقة من حيث العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) .

الثاني : المطابقة من حيث التأْنيث والتذكير .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٩١ ، رقم الحديث : ٢٠٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٥٣ ، رقم الحديث : ١٠١ .

(٣) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ١٢ .

المبحث الأول
المطابقة من حيث العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع)

أولاً : عود الضمير جمعًا على المفرد والمثنى :

١- عوده جمعًا على المفرد : قد يأْتي الضمير في بعض الحالات جمعًا ومفسِّره مفردًا ، فلا تحصل المطابقة حينئذٍ ، ومن هذه الحالات :

أ- ضمير المتكلم المعظِّم نفسَهُ : شاع في العربية تعظيم المتكلم لنفسه ، والمخاطب أَيضًا ، وقلّ تعظيم الغائب ، فإذا تكلم المفرد عن نفسه فالأَصل أَنْ يقول : أَنا كتبتُ ، وأَكتبُ ؛ ليطابق الضمير مفسِّره ، إِلَّا أَنَّهُ قد يستشعر المتكلم عظمة نفسه ، ورفعة شأْنه فيعبر عنها بضمير المتكلمين ؛ للإشعار بذلك[1] .

قال ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) : ((والمَلِكُ والرئيسُ والعالمُ يُخبرون عن أَنفسهم بلفظ الجماعة ، فيقول الخليفة : قد أَمرنا بكذا ، وهو الآمر وحده))[2] ، وقد يُشارك بالكلام بعض من معه بدون قصد التعظيم حتى وإِنْ لم يكونوا حاضرين في ساعة الكلام ، وأَكثر ما يكون التعظيم عند الملوك والرؤساء وذوي الشأْن والرفعة ، وقد جاء استعمال ضمير المتكلمين كثيرًا في القرآن الكريم ، فهو كلام الله عز وجل ، فهو ملك الملوك ، وجبار السموات والأَرض ، فيأْتي بضمير الجمع تعبيرًا عن الذات الألهية تجلت وتقدست ، ومما جاء منه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ البقرة:{ ٢٣ } ، فإِنَّ المنزِّل هو الله عز وجل ، وقوله : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ { يوسف: ٣ } ، ومثل ذلك في كلام الله كثير .

---

(١) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٠ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٢٠٨ ، وينظر : وتأويل مشكل القرآن : ٢٩٣ ، والصاحبي : ٣٥٣ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٠ .

وذكر أَبو العباس المبرد في قول الشاعر(١) : **قَتَلْنا أَخانا للوَفاء بِجارِنا** ، ((فيكون على ضربين : أَحدهما أَنْ يكون فخَّم نفسَهُ وعظَّمها فذكرها باللفظ الذي يُذكر الجمع به ، والعرب تفعل هذا ويُعد كبرًا ، ولا ينبغي على حكم الإِسلام أَنْ يكون هذا مستعملًا إِلّا عن الله عز وجل ؛ لأَنَّهُ ذو كبرياء))(٢) .

ومما جاء منه في صحيح البخاري : ما جاء عن أَبي هريرة (رضي الله عنه) قال : (**إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ، ثُمَّ يَتْلُو : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى إِلَى قَوْلِهِ الرَّحِيمُ) {البقرة: ١٥٩} إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ**)(٣) .

الضمير (نا) في (إخواننا) ضمير لجماعة الذكور ، وقد عاد على مفرد وهو أَبو هريرة (رضي الله عنه) ، وكان حقُّ الكلام أَنْ يقول إِخواني ؛ ليرجع الضمير إِلى أَبي هريرة ، وذكر الكرمانيُّ أَنَّهُ عدل عنه لغرض الالتفات ، وجمع ؛ لأَنَّهُ يريد به نفسه وأَمثاله ، والمراد من الأُخوة هي أُخوَّة الإِسلام(٤) .

وذكر ابن حجر أَنَّهُ أَراد بصيغة الجمع نفسَهُ وأَمثالَهُ ، وإِنَّ الإِخوة هي إِخوَّة الإِسلام(٥) ، وهو ما ذهب إِليه الكرماني نفسه .

وقال العينيُّ : ((وفيه سؤالان : الأَوَّل كان حقُّ الظاهر أَنْ يقول : إِنَّ إِخوانه ؛ ليرجع الضمير إِلى أَبي هريرة ، وأُجيب بأَنَّهُ عدل عنه لغرض الالتفات ، وهو فن

---

(١) وتكملة البيت : وكان أَبونا قد تُجِيرُ مَقابِرُهْ ، وهو لعمير بن سلمى في : الكامل في اللغة والأدب : ١ / ٢٨٣ ، ولسان العرب : ١٢ / ٥٥٨ ، لوم .

(٢) الكامل في اللغة ولأدب : ١ / ٢٨٣ ، وينظر : البرهان : ٦٢٦ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٥٨ ، رقم الحديث : ١١٨ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢ / ١٣٤ – ١٣٥ .

(٥) ينظر : فتح الباري : ١ / ٢١٤ .

من محاسن الكلام ، والثاني قال : إخواننا ، ولم يقل إخواني وأُجيب ؛ لأَنَّهُ قصد نفسه وأَمثاله من أَهل الصُّفَّة ، والمراد الإخوان في الإسلام لا في النسب))[١] .

يتبين من هذا أَنَّ مراد أَبي هريرة في ضمير الجمع هو وأَمثاله من أَهل الصُّفَّة من فقراء المهاجرين ، وليس قصده تعظيم نفسه ؛ لأَنَّ أَبا هريرة كان منهم[٢] .

ومن كان من الفقراء لا يتكلم بلسان التعظيم ، وأَهل الصُّفَّة هم أَضياف الإسلام من فقراء المهاجرين الذين لا يملكون بيتًا ولا مالًا ، ويسكنونَ صُفَّة مسجد رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ويستغرقون أَوقاتهم في العلم والذكر والعبادة ، ويخرجون في كلِّ سرية يبعثها رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[٣] .

ب- الضمير المفسَّر بمفرد مضاف على الجمع :

اشتهر في كتب النحاة اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا ، إنْ صح الاستغناء عن المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأَنْ يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه[٤] أَمَّا اكتساب المضاف الدلالة العددية للمضاف إليه من حيث الإفراد والتثنية والجمع فإنَّه لم يشتهر عندهم ، وقد أَشار إليه الرضي إذ قال : ((أَداء لفظِ المفرد معنَى المثنى والمجموع غيرُ عزيز في كلامهم ، كأَسماء الأَجناس ، فإنَّهُ يصح إطلاقها على المثنى والمجموع ، وكذلك استعمالُ المجرد من علامة التأْنيث مَجرى المؤنَّثِ كثير ، فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنَى التأْنيثِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ من المضاف إليه ، إنْ حَسُنَ الاستغناءُ في الكلام الذي هو فيه

---

(١) عمدة القاري : ٢ / ٢٧٤ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٩ / ١٣٨ .

(٣) ينظر : أَحكام القرآن للجصاص : ٥ / ١٦٨ ، وأَحكام القرآن لابن العربي : ٣ / ٣٣٧ ، والتفسير الكبير : ١٦ / ١١١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٣٤١ ، وعمدة القاري : ٢ / ٢٧٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٢٦ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ٤٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٦٣ ، والنحو الوافي : ٣ / ٦٢ – ٦٣ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ٤١ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٢ .

عن المضاف بالمضاف إليه))[١] ، ومن الشواهد التي استشهد بها الرضي قول المجنون[٢] :

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي وَلكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

فأَعاد الضمير (النون) في (شغفن) وهو ضمير جماعة الإناث على لفظ مفرد وهو (حب) ؛ لأَنَّهُ اكتسب الجمع والتأْنيث من المضاف إليه وهو (الديار) .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : **(إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتْ الصَّلَاةُ ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ)**[٣] .

في هذا الحديث وجه الأَمر إِلى (الأَحد) بضمير الجمع وهو واو الجماعة في قوله : (فابدؤوا) ، وأُخرى بضمير المفرد ، وهو الضمير المستتر في قوله : (ولا يعجل) أَي : هو ، فكيف يمكن التوفيق بينهما ؟

ذكر أَكثر الشُّراح قولًا للطيبي وقد سَأَلَ هذا السؤال وأَجاب عنه[٤] .

ذكر الكرماني ذلك بقوله : ((الطيبيُّ : فإِنْ قلت : الأَحد إِذا كان في سياق النفي يستوي فيه الواحد والجمع ، وفي الحديث في سياق الإِثبات ، فكيف وَجَّه الأَمر إِليه تارة بالجمع وأُخرى بالإِفراد ؟ قلت : جمع نظرًا إِلى لفظ (كم) ، وأُفرد نظرًا إِلى لفظ الأَحد ، والمعنى إِذا وضع عشاء أَحدكم فابدؤوا أَنتم بالعشاء ، ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم))[٥] ، فيفهم من كلام الطيبي أَنّ الأَحد اكتسب الجمع من الضمير (كم) ؛ لأَنَّ الأَحد مضاف إِلى الضمير .

---

(١) شرح الرضي : ١ / ٩٣٥ .

(٢) ديوانه : ٢١٨

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٢٢٣ ، رقم الحديث : ٦٧٣ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٥٧ ، وفتح الباري : ٢ / ١٦٠ ، وعمدة القاري : ٥ / ٢٩٠ ، وعقود الزبرجد : ٢ / ٣٤ ، ومرقاة المفاتيح : ٣ / ١٣١ .

(٥) صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٥٧ ، وينظر : عقود الزبرجد : ٢ / ٣٤ .

وقد قال القسطلانيُّ بعد أنْ أورد رأي الطيبي المتقدِّم آنفًا : ((وأجاب البرماويُّ بأنَّ النكرة في الشرط تَعُمُّ ، فيحتمل أنَّ الجمع لأجل العموم))[١] .

وردَّ القاريُّ على رأي الطيبي الذي تقدَّم آنفًا ، وذكر أنَّ هذا القول يصح لو أنَّه قال : العِشاء بالكسر ، أي : صلاة العِشاء ، ولكنَّ الروايات اتفقت على أنَّ العَشاء بالفتح[٢] ، والعَشَاء هو الطعام .

قال الجوهريُّ (ت ٣٩٨ هـ) : ((والعِشاءان : المغربُ والعَتَمةُ ... والعَشَاء بالفتح والمدِّ : الطعام بعينه ، وهو خلاف الغَداء))[٣] .

وأشار ابن منظور إلى ذلك أَيضًا إِذ ذكر أَنَّ العَشاء بالفتح والمدِّ هو الطعام الذي يؤكل عند العِشاء[٤] ، وعلى هذا يرى الملَّا علي القاريُّ أَنَّ الظاهر هو ((أَنَّ الخطاب لإفادة العموم ، وأَنَّه غير مختص بأَحد دون أَحد ، أَو المراد به الموافقة معه ثُمَّ أَداء الصلاة جماعة لينال الفضيلة))[٥] .

وقد أَيَّد كثير من العلماء مسأَلة أَنَّ النكرة في سياق الشرط تفيد العموم ، فقد ذكر الزركشيُّ ذلك[٦] وذكر أَنَّ منه قوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا** ﴾ { مريم: ٢٦ } ، وقال الآلوسيُّ في تفسير قوله تعالى ﴿ **وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ** ﴾ {الزخرف: ٣ ـ ٣٧} : (((وإِنَّهم) أي : الشياطين الذين قُيض وقُدر كلٌّ واحد منهم لكلٍّ واحد ممن يعشو (لَيَصُدُّونَهُمْ) أَي ليصدّون قرناءهم وهم الكفار المعبَّر عنهم بـ(مَنْ يَعْشُ) ، وجمع ضمير (الشيطان) ؛ لأَنَّه المراد به الجنس ، وجمع ضمير (من) رعاية للمعنى كما أَفرد أَوَّلًا رعاية

---

(١) إرشاد الساري : ٢ / ٤١ .
(٢) ينظر : مرقاة المفاتيح : ٣ / ١٣١ .
(٣) الصحاح : مج ٦ / ٢٤٢٥ – ٢٤٢٦ ، عشا .
(٤) ينظر : لسان العرب : ١٥ / ٦١ ، عشا .
(٥) مرقاة المفاتيح : ٣ / ١٣١ .
(٦) ينظر : البرهان : ٣٣٣ .

للفظ . وفي الانتصاف أَنَّ في هذه الآية نكتتين بديعتين الأُولى : الدلالة على أَنَّ النكرة الواقعة في سياق الشرط تفيد العموم ، وهي مسأَلة اضطرب فيها الأُصوليون . وإمام الحرمين من القائلين بإفادتها العموم ، حتى استدرك على الأَئمة إطلاقهم القول بأَنَّ النكرة في سياق الإثبات تخص وقال : إنَّ الشرط يعمُّ والنكرة في سياقه تَعمُّ وقد رد عليه الفقيه أَبو الحسن علي الأبياري (ت٦١٦ هـ) شارح كتابه ردًّا عنيفًا ، وفي هذه الآية للإمام ومن قال بقوله كفاية ؛ وذلك أَنَّ الشيطان ذُكِرَ فيها منكرًا في سياق الشرط ونحن نعلم أَنَّهُ إنَّما أُريد عموم الشياطين لا واحد لوجهين : أَحدهما أَنَّهُ قد ثبت أَنَّ لكلِّ أَحد شيطانًا فكيف بالعاشي عن ذكر الله تعالى ، والآخر من الآية وهو أَنَّهُ أُعيد عليه الضمير مجموعًا في قوله تعالى:(وإِنَّهم) فإِنَّهُ عائدٌ إلى الشيطان قولًا واحدًا ، ولولا إفادته عموم الشمول لَمَا جاز عود ضمير الجمع عليه بلا إشكال))[١]

وذكر محمد أمين الشنقيطيُّ (ت ١٣٩٣ هـ) أَنَّهُ تقرر في الأُصول أَنَّ النكرة في سياق الامتنان ، والنفي ، والشرط ، والنهي تفيد العموم ، ومن إفادتها العموم في سياق الشرط قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ { التوبة: ٦}[٢] ، وذكر الطاهر بن عاشور(ت ١٣٩٣ هـ) أَنَّه جيء بلفظ المشركين ، ولم يأْت بلفظ المشرك للتنصيص على عموم الجنس ؛ لأَنَّ النكرة في سياق الشرط مثلها في سياق النفي ، وذكر أَنَّ أَحدًا أَصلها (واحد) ؛ لأَنَّ همزته بدل من الواو ، ويستعمل بمعنى الجزئي من الناس ؛ لأَنَّهُ واحد[٣] .

وقال الشيخ عبد الخالق عضيمة : ((يجوز أَنْ يعود ضمير الجمع على أَحد وعلى ما يُفيد العموم))[٤] ، واستشهد بقوله تعالى :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ { الأنعام: ٦١ } قائلًا : ((يُحتمل أَنْ يعود الضمير على

(١) روح المعاني : ٢٥ / ٨١ – ٨٢ .
(٢) ينظر : أَضواء البيان : ٣ / ٣٨٧ .
(٣) ينظر : التحرير والتنوير : ١٠ / ١١٧ – ١١٨ .
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٧٢

(أَحدكم) على المعنى ؛ لأَنَّهُ يريد (بأَحدكم) ظاهره من الإِفراد ، إِنَّما معناه الجمع ، وكأَنَّهُ قيل : حتى إِذا جاءكم الموت))(١) .

وهذه الآية الكريمة مشابهة من حيث إِعادة الضمير إلى (أَحدكم) الموجود في الحديث الذي نحن بصدد دراسته ؛ إِذ أَعاده مرة بالإِفراد ، وأُخرى بالجمع ، وهذا مما يؤيد الرأْي الذي ذهب إِليه البرماوي (ت ٨٣٦ هـ) ، وقال به الملّا علي القاري ، والمباركفوري ، والباحث مع هذا الرأي ، ويرى أَنَّهُ الراجح ، والله أَعلم .

٢- عوده جمعًا على المثنى : إِنَّ وقوع ضمير الجمع موقع ضمير المثنى أَكثر من وقوعه موقع ضمير المفرد ؛ لأَنَّ التقارب والتناسب بين الجمع والمثنى أَكثر منه بين الجمع والمفرد ، من حيث قولك : ((جمع : أَنَّهُ ضَمُّ شيءٍ إِلى شيءٍ))(٢) .

وهذا حاصل في المثنى ، وكذلك اشتراكهما في ضمير المتكلمين (نحن) في حالة الانفصال ، و (نا) في حالة الاتصال(٣) .

وما دام هذا الاتصال الوثيق بين المثنى والجمع ، فلا ريب في أَنَّ عود ضمير الجمع على المثنى أَكثر منه على المفرد ، كما ذهب جماعة من النحاة إِلى أَنَّ التثنية جمعٌ في الحقيقة(٤) ، إِذ قال سيبويه : ((وقد قالت العرب في الشيئين اللَّذين كلُّ واحدٍ منهما اسمٌ على حدة ، وليس واحدٌ منهما بعض شيءٍ كما قالوا في ذا؛ لأَنَّ التثنية جمعٌ، فقالوا كما قالوا: فَعَلْنا))(٥) ، وذهب المرتضى إِلى أَنَّ التثنية

---

(١) دراسات لأُسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٧٢ .

(٢) المقتضب : ١ / ١٥٩ .

(٣) ينظر : الأَمالي لأبن الشجري : ١ / ٢١٧ ، وشرح الرضي : ٢ / ١٢٩ ، وأَحوال الضمير مع مفسَّره : ٥٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٨ ، والمقتضب : ١ / ١٥٩ ، ومعاني القرآن وإِعرابه : ٤ / ٢٠٨ ، وآمالي المرتضى : ٤ / ٦٤ ، والفائق في غريب الحديث : ٢ / ٢٢٩ ، وإِعراب الحديث النبوي : ١ / ٥٥ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ١٧ ، وهمع الهوامع : ٣ / ١٠٩ ، والنحو الوافي : ٣ / ٦٢٢ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٤ .

(٥) الكتاب : ٣ / ٦٢٢ .

أَوَّل الجمع[١] ، وقال ابن عطية : ((واستدلَّ الجميع بأَنَّ أَقل الجمع اثنان لأَنَّ التثنية جمع شيء إلى مثله فالمعنى يقتضي أَنَّها جمع))[٢] .

وذكر السيوطيُّ أَنَّ التثنية وُضعَ لفظها بعد الجمع ؛ لأَنَّ الحاجة ماسَّة إلى الجمع ؛ ولهذا لا توجد التثنية في سائر اللغات ، والجمع موجود فيها كلها ؛ ولهذا قال بعضهم : أَقلُّ الجمع اثنان ، وكأَنَّ واضع اللغة قال : الشيء إمَّا واحد ، وإمَّا كثير فجعل الاثنين في حد الكثرة[٣] ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ **وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ** ﴾ { الأنبياء: ٧٨ } ، فالضمير (هم) في قوله : (حكمهم) عائدٌ على داود وسليمان (عليهما السلام) وكان القياس أَنْ يعود عليهما ضمير المثنى فيقال : (لحكمهما) وهي قراءة ابن عباس[٤] ، ولكن لِمَا بين المثنى والجمع من تقارب ؛ ولأَنَّ التثنية جمع في المعنى ، سُوِّغ الجمع في ذلك الضمير[٥] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : عن عليٍّ بن أبي طالب (عليه السلام) قال : (**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ (عَلَيْهَا السَّلَام) بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ لَهُمْ : أَلَا تُصَلُّونَ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا ، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا)** {الكهف : ٥٤ })[٦] .

ضمير الجمع (هم) في قوله : (لهم) وضمير الجمع (الواو) في قوله : (أَلا تصلون) يعودان على عليٍّ وفاطمة (عليهما السلام) ، وكان الأَصل أَنْ

---

(١) ينظر أمالي المرتضى : ٢ / ٦٤ .
(٢) المحرر الوجيز : ٢ / ١٧ .
(٣) ينظر : المزهر : ١ /٣٩ .
(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٨ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٤ .
(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٤٩ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٤ .
(٦) صحيح البخاري : ٤ / ٣٧١ ، رقم الحديث : ٧٣٤٧ .

يعود عليهما الضمير مثنى ، وإِنَّما جمع لاحتمال إرادة من كان معهما ، أَو أَنَّ أَقل الجمع اثنان .

قال النوويُّ : (((أَلا تصلون) هكذا هو في الأُصول تصلون ، وجَمْعُ الاثنين صحيح ، لكن هل هو حقيقة أَو مجاز ؟ فيه الخلاف المشهور ، الأَكثرون على أَنَّهُ مجاز ، وقال الآخرون حقيقة))(١) .

ويترجح لدى الباحث أَنَّه لما بين الجمع والمثنى من تقارب ، وأَنَّ التثنية جمع في الحقيقة كما تقدَّم جاز عود ضمير الجمع على المثنى .

ثانيًا : عود الضمير مفردًا على المثنى والجمع :

١- عوده مفردًا على المثنى : إِنَّ الأَصل الذي تقرر في العربية هي دلالة كل من المفرد والمثنى والمجموع على ما وضع له ، لذا فإِنَّهُ يلزم عود الضمير إذا كان مثنى بلفظ التثنية ، حتى تكون المطابقة بين الضمير ومفسِّره ، إِلَّا أَنَّهُ وردت أَساليب في العربية خالف فيها الضمير مفسِّره ، إِذ جاء الضمير مفردًا ومفسِّره مثنى ، ومن هذه الأَساليب :

أ- الضمير المفسَّر بالمتلازمين : والتلازم لغةً : مصاحبة الشيء للشيء ، قال ابن فارس : (((لزم) اللام والزاي والميم أَصلٌ واحد صحيح، يدلُّ على مصاحَبة الشّيء بالشيء دائماً. يقال: لَزِمه الشَّيءُ يَلْزَمُه. واللِّزَام: العذاب الملازم للكُفَّار))(٢) .

فالتلازم هو ملاصقة الشيء للشيء ، أَي : كلُّ اثنين لا يُغني أَحدهما عن الآخر ، كما في الجسد مثل العينين ، والأُذنين ، أَو ما نزل منزلتهما في التلازم كالنعلين ، والحذاءين ، أَو العضوين المشتركين في فعل واحد ، فهذا نظرًا إِلى تثنيته لفظًا ومعنًى يعود عليه الضمير مثنى ، نحو عيناي رأَتاه ، وأُذناي سمعتاه ، وهذا هو الأَصل في الاستعمال(٣) .

(١) المنهاج : ٥٢٧ .
(٢) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٢٤٥ ، لزم .
(٣) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسّره : ٢٨ .

قال ابن الشجريُّ (ت ٥٤٢ هـ) : ((أَنْ تستعمل الحقيقة في الخَبر والمخبَر عنه وذلك كقولك : عيناي رأَتاه ، وأُذناي سمعتاه ، وقدماي سعتا فيه))[١] ، وقد حكم ابن مالك بكثرته[٢] ، وأَبو حيَّان بفصاحته[٣] . إِلَّا أَنَّ هذا الأَصل متجاوز في الاستعمال العربي ، إِذ ذكر ابن الشجري في هذا الباب أَربعة أَوجه من الاستعمال ، الثالث منها : ((أَنْ تُثَنِّيَ العضو وتفرد الخبر ؛ لأَنَّ حكم العينين ، أَو الأُذنين ، أَو القدمين حكم واحد لاشتراكهما في الفعل فتقول: أُذناي سمعته وعيناي رأَته وقدماي سعت فيه))[٤] .

وجاء في شرح الرضي أَنَّ المفرد قد يقع موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالعينين ، والرجلين[٥] .

ولم أَجد في صحيح البخاري مثالًا عليه ، بيد أَني وجدت إِحدى الباحثات قد استشهدت بقول رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) : (**مِنْ أفْرَى الفِرَى أنْ يُريَ عينيه ما لم ترَ**)) ، وقد خرَّجَتِ الحديثَ من فتح الباري[٦] وعلى هذا يكون الحديث شاهدًا على عود الضمير مفردًا على مثنى متلازمين ، ولكنَّ رواية البخاري هي : (**إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ**)[٧] ، فعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث ؛ إِذ أَعاد مفردًا على مفرد ، والرواية على تثنية العينين هي رواية الإِمام أَحمد : (**إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَي**[٨])[٩] ، فعلى هذه الرواية فالحديث شاهد على عود الضمير المفرد على المثنى .

---

(١) أَمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٤ ، وأَحوال الضمير مع مفسّره : ٢٨ .

(٤) أَمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٦٥٣ .

(٦) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٣٠ .

(٧) صحيح البخاري : ٤ / ٣٠٩ ، رقم الحديث : ٧٠٤٣ .

(٨) قال المحقق في الحاشية : ((وهو وجه من العربية فإنَّهم يجرون المعتل مجرى الصحيح)) ٩ : ٥٢٢، الحاشية رقم : ١ .

(٩) مسند الإِمام أَحمد : ٩ : ٥٢٢ ، رقم الحديث : ٥٧١١ .

وأَحسب أَنَّ الباحثة قد وهمت في نسبة هذه الرواية إلى فتح الباري ؛ لأَنَّ الرواية في فتح الباري مطابقة لرواية البخاري بإفراد (عينه)(١) .

وقد اختلف النحاة في جواز عود الضمير المفرد على المثنى من عدمه ، فالمنقول عن البصريين منعه قياسًا(٢) .

إذ ذكر ابن عصفور أَنَّ ذلك قليل وبابه الشعر ، وهو لا يجوز إلَّا في الشيئين المتلازمين كالعينين(٣) .

وذهب أَبو حيَّان إلى منعه في القياس والاقتصار على المسموع في ذلك(٤) ، ، وعلل سبب منعه ذلك في قوله : ((وإنَّ هذا إنَّما جاء في الشعر مع أَنَّ بعضها يحتمل التأْويل ، ولا تثبت مثل هذه الأَحكام إلَّا بنص لا يحتمل ، أَو بنقل ذلك عن مستقرئي النحو عن العرب كالخليل وسيبويه والكسائي وأَنظارهم الذين شافهوا العرب ، وأَمَّا متأخرٍ جدًا قد وقعت له أَبياتٌ يسيرةٌ تحتمل التأْويل يريد أَنْ يستنبط منها الأَحكام ، فلا يسوغ له ذلك ، ولا نسمع منه هذا ، مع أَنَّ الأَصل الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طبق مدلوله ، وقد جاءت أَبيات وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع ، ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع ، وجمع موقع المفرد والمثنى ، وكلُّ هذا لم يقس النحويون منه شيئًا ، بل اقتصروا على مورد السماع))(٥) .

وأَشار السيوطيُّ إلى أَنَّ المنقول عن البصريين منع القياس والاقتصار على السماع ، أَمَّا الكوفيون فيقيسون ذلك ، كما قاسه ابن مالك ، إذا أَمن اللبس ، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين في القياس على الشاذ والنادر(٦) .

---

(١) ينظر : فتح الباري : ١٢ / ٤٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٨٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٧ ، و أَحوال الضمير مع مفسّره : ٣١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٨ ، و أَحوال الضمير مع مفسّره : ٣١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضَّرَبِ : ٢ / ٥٨٤ ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ٣١ .

(٥) التذييل والتكميل : ٢ / ٨٢ ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ٣١ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٦٧ ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ٣١ .

ب- التثنية بالعطف : وقد يعود الضمير مفردًا على اسمين متعاطفين ، وحكم الاسمين المتعاطفين بالواو حكم المثنى ، فالواجب عود الضمير عليهما مثنى.

قال ابن مالك : ((وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكم المثنى ، فلا بُدَّ فيما يتعلق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة))(١) ، ولا يجوز أَنْ يُفرد أَحدهما بضمير دون الآخر(٢) ، وأَجاز الرضي عود الضمير مفردًا على المتعاطفين بالواو اكتفاءً بدلالة خبر الثاني على الأَوَّل ، إذ قال : ((ويجوز زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأَوَّل اكتفاءً بخبر الثاني))(٣) .

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عديدة عاد فيها الضمير مفردًا على اسمين متعاطفين ؛ وذلك اكتفاءًا بدلالة أَحدهما على الآخر ، ومنها قوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ {التوبة: ٦٢} ، فالضمير (الهاء) في قوله : (يرضوه) ضمير مفرد وقد عاد على متعاطفين وهما في حكم المثنى .

قال الفراء (ت ٢٠٧ هـ) : ((وحَّد يرضوه ولم يقل : يرضوهما ؛ لأَنَّ المعنى – والله أَعلم – بمنزلة قولك : ما شاء الله وشئت ؛ إِنَّما يقصد بالمشيئة قصدُ الثاني ، وقوله : (ما شاء الله) تعظيم لله مقدَّم قبل الأَفاعيل ؛ كما تقول لعبدك : قد أَعتقك الله وأَعتقتُك ، وإنْ شئت أَردت : يرضوهما فاكتفيت بواحد))(٤) .

وذهب أَبو إِسحاق الزجاج إِلى أَنَّهُ لم يقل : (يرضوهما) ؛ لدلالة المعنى عليه ، وحذف استخفافًا(٥) ، وذكر الزمخشريُّ أَنَّهُ وحَّد الضمير ؛ لأَنَّ رضاء الله ورضاء الرسول واحد ، فكانا في حكم رضًى واحدٍ(٦) ، وأَمَّا أبو البقاء العكبري فإِنَّهُ

---

(١) شرح التسهيل : ٣ / ٣٨٢، وهمع الهوامع : ٥ / ٢٧٦ ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ٣٢

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٢ – ٤٥٣ ، ، وأحوال الضمير مع مفسّره : ٣٢ .

(٣) شرح الرضي : ٢ / ٣٥١ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٤٤٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإِعرابه : ٢ / ٤٨٥ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٣ / ٦٢ .

قال : ((قال سيبويه : (أَحقَّ) خبر الرسول ، وخبر الأَوَّل محذوف ، وهو أَقوى ؛ إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره ، وفيه أَيضًا أَنَّهَ خبر الأَقرب إليه ... وقيل : (أَحقَّ أَنْ يرضوه) خبر عن الاسمين ؛ لأَنَّ أَمر الرسول تابع لأَمر الله تعالى))[١] .

وأشار أَبو حيَّان إلى أَنَّهُ وحَّد الضمير ؛ لأَنَّ رضاء الله هو رضاء الرسول[٢] ، وقال الشيخ عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) : ((لَمَّا كانت طاعة الرسول (عليه السلام) هي طاعة الله ورضاؤه ، عاد الضمير عليهما مفردًا))[٣] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أَنَّه سمع رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) يقول عام الفتح بمكة : (**إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : لَا هُوَ حَرَامٌ**)[٤] .

الضمير في (حرَّم) ضمير مفرد ، وقد عاد على اسمين متعاطفين وكان الأَصل أَنْ يعود عليهما مثنى ، أَي : (حرما) حتى تتم المطابقة .

قال أَبو العباس القرطبي : ((كذا صحت الرواية : (حرَّم) مُسْنَدًا إلى ضمير الواحد ، وكان أَصلُه : (حَرَّما) ؛ لأَنَّهُ تقدَّم اثنان لكن تأَدَّب النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين ؛ لأَنَّ هذا من نوع ما ردَّه على الخطيب الذي قال : ومن يعصهما فقد غوى ، فقال له : بئس الخطيب أَنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله))[٥] ، وذهب ابن حجر إلى جواز الإفراد في مثل هذا ؛ لأَنَّ أَمر النبي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) ناشيء عن أَمر الله تعالى ، وهو نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤ / ١٧ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٦٥ .

(٣) دراسات لأُسلوب القرآن الكريم : ٣ / ٨ / ٦٦ .

(٤) صحيح البخاري : ٢ / ١٢٣ ، رقم الحديث : ٢٢٣٦ .

(٥) المفهم : ٤ / ٤٦١ .

مُؤْمِنِينَ ﴾(١) ، وقد اختار في هذا رأي سيبويه ، إذ قال : ((والمختار في هذا أَنَّ الجملة الأُولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : والله أَحق أَنْ تَرْضَوْهُ ، ورسوله أَحق أَنْ تَرْضَوْهُ))(٢) ، ومنع ذلك ابن عصفور إلَّا في السماع بقوله : ((وينبغي أَنْ تعلم أَنَّك إذا عطفت على اسم إنَّ وأَخواتها فإِنَّهُ ينبغي أَنْ يكون الخبر على حسب المعطوف و المعطوف عليه ، فتقول : إنَّ زيدً وعمرًا قائمان ، ولا يجوز (قائم) إلَّا حيث سُمع))(٣) .

وأَشار العينيُّ إلى أَنَّ القياس أَنْ يقول : (حرَّما) ، وذكر أَنَّ وجه الإفراد ، أَنَّهُ لَمَّا كان أَمر الله هو أَمر رسوله ، وأَنَّ النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) لا يأَمر إلَا بما أَمر به الله تعالى ، كان كالأَمر الواحد(٤) ، وتابع المباركفوري ابنَ حجر فيما ذهب إليه(٥) .

ت- تأْويل الاثنين بمعنى مفيد يشملهما : من ذلك تأْويل الصبر والصلَاة بالعبادة في قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾{ البقرة:٤٥ } ، قال أَبو عبد الله القرطبيُّ في عود الضمير (الهاء) في قوله : (وإنَّها) : ((وقيل : على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة))(٦) ، وذكر السمين الحلبيُّ أَنَّهُ يعود على العبادة المدلول عليها بالصبر والصلاة(٧) .

---

(١) ينظر : فتح الباري : ٤ / ٤٢٥ .
(٢) فتح الباري : ٤ / ٤٢٥ ، وينظر : الكتاب : ١ / ٧٤ – ٧٥ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٥٢ – ٤٥٣ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسّره : ٣٢
(٤) ينظر : عمدة القاري : ١٢ / ٧٩.
(٥) ينظر : تحفة الأَحوذي : ٤ / ٥٢١ .
(٦) الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٧٤ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ١٨٥ .
(٧) ينظر : الدر المصون : ١ / ٢٤٦ ، وفتح القدير : ١ / ٧٨ .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : ما رواه عبد الله بن أَبي أَوفى قال : (**اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَاعْتَمَرْنَا مَعَهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَطُفْنَا مَعَهُ ، وَأَتَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ، وَأَتَيْنَاهَا مَعَهُ ، وَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَرْمِيَهُ أَحَدٌ**)(١) .

الضمير (ها) في قوله (أَتيناها) ضمير مفرد وقد عاد على متعاطفين بالواو ، وهما في حكم المثنى كما تقدَّم آنفًا ، وكان الأَصل أَنْ يقول : (أَتيناهما) حتى تتم المطابقة ، وقد علل العينيُّ إِفراد الضمير قائلًا : ((قوله : (وأَتيناها) ويروى (وأَتيناهما) أَي : الصفا والمروة ، وهذا هو الأصل ، ووجه الإِفراد على تقدير : أتينا بقعة الصفا والمروة))(٢) ، فالبقعة هي المكان الذي يشمل الصفا والمروة ، وهو من باب تأْويل الاثنين بمعنى مفرد يشملهما ، وتابعه على ذلك القسطلانيُّ بقوله : (((وأَتيناها) بإِفراد الضمير ، أَي : أَتينا بقعة الصفا والمروة))(٣) .

٢- عوده مفردًا على الجمع : ومن المواضع التي عاد بها الضمير مفردًا على الجمع : هو الضمير العائد من معطوف على ما أُضيف إِليه اسم التفضيل ، ومنه ما جاء في قول العرب : هو أَحسنُ الفتيان وأَجملُه ، وكانت مراعاة الأَصل تقتضي أَنْ يعود الضمير (الهاء) في (أَجمله) جمعًا ؛ لكون مفسِّره جمعًا ، فيقال : هو أَحسن الفتيان وأَجملهم ، إِلَّا أَنَّهُ ورد في كلام العرب بالإِفراد ، وقد لفتت هذهِ المسأَلةُ أنظارَ النحاةِ المتقدمين ، وأوَّل من تعرض لهذه المسأَلة بالدرس والتحليل سيبويه ، إِذ ذهب إِلى جواز هذا التركيب على قبح ، ولا يقاس قائلًا : ((فإِنْ قلت : ضربَني وضربتُ قومَك ، فجائز ، وهو قبيحٌ أَنْ تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أَحسن

(١) صحيح البخاري : ١ / ٥٤٢ – ٥٤٣ ، رقم الحديث : ١٧٩١ .
(٢) عمدة القاري : ١٠ / ١٢٨ .
(٣) إرشاد الساري : ٣ / ٢٧٥

الفتيانِ وأَجملُهُ ، وأَكرمُ بنيهِ وأَنبَلُه ... فقولهم : هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأَجملُه لا يقاس عليه))[١] .

وذهب الفراء إلى أَنَّ هذا الجنس يظهر مع النكرة غير المؤقتة يضمر فيها مثل معنى النكرة[٢] ، أمَا ابن جني فقد ذهب إلى جوازه ، وذكر أَنَّ إفراد الضمير لتكثير الواحد في هذا الموضع ، إذ قال : ((ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أَحسن الفتيان وأَجمله ، أَفرد الضمير ؛ لأَنَّ هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : هو أَحسن فتى في الناس ، قال ذو الرمة[٣] :

ومَيَّة أحسن الثَقَلين وجها وسالِفةً وأحسنُه قَذالا

فأَفرد الضمير مع قدرته على الجمع وهذا يدلُّ على قوة اعتقادهم أَحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، أَلا ترى أَنَّ الموضع موضع جمع وقد تقدَّم في الأَوَّل لفظ جمع فترك اللفظ وموجب الجمع إلى الإفراد ؛ لأَنَّهُ مما يُؤْلَفُ في هذا المكان))[٤] .

وذهب ابن قيم الجوزية إلى أَنَّ القياس يجيزه ، إذ قال : ((وهذا أُسلوب لطيف من أَساليب العربية تدع العرب حكم اللفظ الواجب له في قياس لغتها إذا كان في معنى كلمة لا يجب لها ذلك الحكم ، تراهم يقولون : هو أَحسنُ الفتيان وأَجمله ؛ لأَنَّهُ في معنى هو أَحسن فتًى وأَجمله ، ونظيره تصحيحهم : حَوِل وعَوِر ؛ لأَنَّهُ في معنى: أَحول وأَعور ، ونظائره كثيرة جدًا ، فإذا حَسنُ الحمل على المعنى فيما كان القياس لا يُجوِّزه ، فما ظنُّك به حيث يُجَوِّزه القياس والاستعمال ، وأَحسن من هذا أَنْ يقول : إنهم أَرادوا : أَحسنُ شيءٍ وأَجمله ، فجعلوا مكان شيء قولهم : الفتيان ، تنبيهًا على أَنَّهُ أَحسنُ شيءٍ من هذا الجنس ، فلو اقتصر على ذكر شيءٍ لم يدل على جنس المفضل عليه))[٥] ، فذهب إلى أَنَّ الأَحسن ، إرادة أحسنُ شيءٍ ، وقد

---

(١) الكتاب : ١ / ١٨٠ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٣٠ .
(٣) ديوانه : ٣ / ١٥٢١ .
(٤) الخصائص : ٢ / ٤١٩ .
(٥) بدائع الفوائد : ١٣٤ .

سبقه السهيليُّ في ذلك[١] ، فهما لم يفرِّقا بين النكرة والمعرفة مثل سيبويه ، وتبعهما ابن مالك في عدم التفريق بين النكرة والمعرفة ، بيد أَنَّهُ فرَّق بين جمع الغائبين ، وبين المثنى وجمع الإناث ، إذ حكم بقلة عود الضمير على الأَوَّل مفردًا ، وبكثرته على الثاني[٢] .

وقد اعترض عليه أَبو حيَّان فيما حكم بكثرته ، إذ قال : ((وادعى ابن مالك أَنَّهُ يأْتي مفرداً مذكرًا كثيرًا مستدلًا بما لا دليل فيه ، فأَجاز : زيد أَنبل الرجلين وأَفضله ، وهند أَحسن النساء وأَجمله))[٣] ، وذكر أَنَّ سبب اعتراضه على ابن مالك قلة الشواهد فقال : ((وأَين كثرة هذا ، وهو لم يذكر منه إِلَّا هذا الأَثر ؟ مع أَنَّهُ يُحتمل أَنْ لا يكون لفظ رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، إذ جوَّزوا النقل بالمعنى ، ويُحتمل من تحريف الأَعاجم الرواة ، وقد ذكر سيبويه أَنَّ قولهم : (هو أَنبل الفتيان وأَجمله) لا يُقاس عليه ، فلو كان كثيرًا كما زعم المصنف لقاس عليه))[٤] .

وذكر السيوطيُّ أَنَّ الأَصل المطابقة ، وقيل بجواز الإفراد والتذكير[٥] .

ومما ورد منه في الحديث النبوي الشريف : قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : **(خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ)**[٦] .

الضمير (الهاء) في (أَحناه) ضمير مفرد مذكر عاد على جمع إناث وكان الأَصل أَن يكون ضمير جمع الإناث ؛ لتحصل المطابقة ، وقد استشهد به ابن مالك على كثرة عود الضمير المفرد على المثنى وجمع الإناث كما مرَّ آنفًا .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر : ١٣٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٢٨ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٩١٥ – ٩١٦ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٥ .

(٤) التذييل والتكميل : ٢ / ١٥٤ ، وينظر : أحوال الضمير نع مفسِّره : ٢٥ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٩٩ .

(٧) صحيح البخاري : ٣ / ٣٥٨ ، رقم الحديث : ٥٠٨٢ .

وذكر القاضي عياض أَنَّ النحويين يذهبون في تركيب : هو أَجمل الفتيان وأَحسنه ، أَي : أَحسنهم إِليَّ ، أَو من ثَمَّةَ ، أَو من وجد ، أَو نحوه ، وذكر أَنَّ منه الحديث الذي نحن في صدد دراسته(١) .

وأَشار ابن قيم الجوزية إِلى أَنَّ المراد في الحديث هو أَحسن شيء من هذا الجنس ؛ إِذ لو كان المراد أَحسن امرأةٍ لقال : أَحناها على ولد ، فلمَّا عدل إِلى ضمير المذكر دلَّ على أَنَّ المراد أحسن شيء(٢) .

وأَمَّا ابن الأَثير الجزريُّ فإِنَّه يرى أَنَّ هذا التركيب كثير في العربية ، وهو من فصيح الكلام ؛ إِذ قال : ((إِنَّما وحَّد الضمير وأَمثاله ذهابًا إِلى المعنى ، تقديره أَحْنَى مَنْ وُجِدَ ، أَو خُلِقَ ، أَو مَنْ هناك ، ومثله قوله : أَحسنُ الناس وجهًا وأَحسنه خلقًا ، يريد أَحسنهم خُلقًا وهو كثير في العربية ومن أفصح الكلام))(٣) ، والقياس عند العينيُّ (أَحناهن) ووحَّد الضمير بالنظر إِلى لفظ صوالح ، أَو بقصد الجنس(٤) وتابعه على ذلك المناوي بقوله : ((والقياس (أَحناهن) ؛ لكنَّه ذكَّر الضمير باعتبار اللفظ والجنس والشخص ، أَو الإنسان))(٥) .

وذكر الرضيُّ أَنَّ المفرد قد يقع موقع الجمع ، وذكر أَنَّ منه قوله تعالى : ﴿ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴾ {مريم: ٨٢} ، فأَعاد الضمير المفرد في (ضدًّا) على جمع ، وعلَّل جواز ذلك ؛ لجعلهم ذات واحدة في الاجتماع والترافد(٦) .

ثالثًا : عوده مثنى على المفرد والجمع :

١- عوده مثنى على المفرد : الأَصل في عود ضمير المثنى أَنْ يكون المفسِّر مثنى أَيضًا كما مرَّ آنفًا ، ولكن الاستعمال في العربية قد خرج عن هذا

(١) ينظر : مشارق الأنوار : ٣ / ٣٥٨ .
(٢) ينظر : بدائع الفوائد : ١ / ١٣٤ .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١ / ٤٥٤ (الحاء والنون) .
(٤) ينظر : عمدة القاري : ٢٠ / ١١١ .
(٥) فيض القدير : ٣ / ٤٩٢ .
(٦) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٦٥٤ .

الأَصل فعاد الضمير مفردًا على المثنى، ومن الحالات التي عاد الضمير مفردًا على المثنى هي عود الضمير مفردًا على المتلازمين ، وبينت أَنَّ المقصود بالمتلازمين هو ما يكون في الجسد اثنان ، أَو ما ينزل منزلتهما ، وحكمهما حكم المثنى ، فتقول : عيناي رأَته ، ومن الحالات الأُخرى التي تخرج عن الأَصل : هي عود الضمير مثنى وقد تقدمه أَحد المتلازمين بلفظٍ مفرد ، كأَن تقول : عيني رأَتاه ، وأُذني سمعتاه .

وقد ذكر ابن الشجريُّ أَربعة أَوجه في استعمال المتلازمين ، وقد ذكرنا الوجه الثالث في عود الضمير المفرد على المثنى ، والوجه الرابع هو : ((أَنْ تُعبر عن العضوين بواحد وتثني الخبر حملًا على المعنى ، كقولك : أُذني سمعتاه ، وعيني رأتاه ، وهذا قليل))[١] ، فهو قد حكم بقلته ، وإِنْ كان جائزًا عنده ، واستجاد أَبو حيَّان قصر ذلك على المسموع[٢] ، وصرَّح بمنع البصريين القياس عليه[٣] ، وأَشار السيوطيُّ إِلى أَنَّ موقف البصريين الاقتصار على السماع ومنع القياس عليه ؛ لأَنَّهُ لو قيس عليه لالتبست الدلالات ، واختلطت المعاني ، أَمَّا الكوفيون فيقيسون ذلك كله إِذا أَمن اللبس[٤] ، ومما جاء منه في الشعر العربي قول امرئ ألقيس[٥] :

وعين لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مآقيهِما من أُخُر

فالضمير (هما) في (مآقيهما) ضمير مثنى وقد عاد على مفرد وهو قوله : (عين) .

---

(١) أَمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٣ ، وينظر : أَحوال الضمير مع مفسره : ٤٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٥٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٨٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٢ / ٨٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٦٨ .

(٥) ديوانه : ١٠٨ .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف : الحديث الذي روته أُمُّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : (**كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوَ الْحِلَابِ ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ**)(١) .

الضمير المجرور (هما) في قوله : (بهما) ضمير مثنى عاد على مفرد وهو قوله (بكفه) ، وهو من المتلازمين ، وقد أَراد به معنى الكفين .

ذكر ذلك الكرمانيُّ وبيَّن أَنَّ المراد من قوله : (بهما) ، أَي : بالكفين(٢) ، وإِلى ذلك أَشار العينيُّ بقوله : ((قوله : (فقال بهما) أَي بكفيه ، وهذا يدلُّ على أَنَّ الرواية الصحيحة ، فأَخذ بكفيه بالتثنية ، حيث أَعاد الضمير بالتثنية))(٣) ، فعلى هذا يكون الضمير قد جاء مطابقًا للأَصل في رواية التثنية ، إِذ عاد مثنى على مثنى ، وعلى الرواية الأُخرى ، وهي التي وردت بالإِفراد يكون الضمير قد خرج عن الأَصل ، وجاء على الجواز فلا إِشكال في ذلك .

وقوله : (قال بهما) من إِطلاق القول على الفعل ، والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأَفعال(٤) .

٢- عوده مثنى على الجمع : إِذا عاد الضمير على مفسِّر جمع ، فالأَصل يقتضي أن يكون الضمير جمعًا ؛ لأَجل المطابقة في العدد بين الضمير ومفسِّره ، وقد خرج الاستعمال على هذا الأَصل ، فأُعيد الضمير مثنى على الجمع .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ١٠٣ ، رقم الحديث : ٢٥٨ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ١٢١ .

(٣) عمدة القاري : ٣ / ٢٠٥ .

(٤) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ٢٠٥ ، ونيل الأوطار : ٢ / ٦٩ .

قال أَبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ) : ((والعرب إذا وحَّدوا جماعة في كلمة ، ثُمَّ أَشركوا بينها وبين واحد جعلوا لفظ الكلمة التي وقع معناها على الجميع كالكلمة الواحدة))[١] .

وقد أَشار إلى ذلك ابن فارس ، إذ ذكر أَنَّ ذلك شاع في كلامهم حتى عُدَّ من سنن العربية وهو أَنْ ((تذكر جماعة وجماعة ، أَو جماعة وواحدًا ، ثُمَّ تخبر عنهما بلفظ الاثنين))[٢] ، وقد جاء على هذه السنن شواهد في القرآن والشعر العربي ، فمما جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا** ﴾ {الأنبياء: ٣٠} ، فأَعاد الضمير مثنى في قوله : (كانتا) ، وكان حقه الجمع ؛ لكون مفسِّره جمعًا تكوَّن من ضم واحد إلى مجموع .

ومنه أَيضًا قول الأسود بن يعفر[٣] :

إنَّ المنيِّةَ والحُتوفَ كِلاهما   يوفي المَخارِمَ يَرْقُبانِ سوادي

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف ما جاء في قصة نبي الله موسى مع الخضر (عليهما السلام) : (**فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ** ، **فَمَرَّتْ سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمْ** ، **فَعَرَفُوا الْخَضِرَ فَحَمَلُوهُمْ بِغَيْرِ نَوْلٍ** ، **فَلَمَّا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ لَمْ يَفْجَأْ إِلَّا وَالْخَضِرُ قَدْ قَلَعَ لَوْحًا مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ بِالْقَدُومِ** ، **فَقَالَ لَهُ مُوسَى : قَوْمٌ قَدْ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا؟**)[٤] .

ذكر أَبو البقاء العكبريُّ (فحملوهما) مكان (فحملوهم) إذ قال : ((وقوله : (فكلموهم أَنْ يحملوهم فعرفوا الخضر فحملوهما) فالمعنى أَنَّ موسى والخضر ويوشع قالوا لأَصحاب السفينة : هل تحملوننا ؟ فعرفوا الخضر فحملوهم ، فجمعوا الضميرين في كلموهم على الأَصل ، وثنَّوا (حملوهما) على اعتبار أَنَّهما المتبوعان

---

(١) مجاز القرآن : ١ / ١٦٠ ، وينظر : تذكرة النحاة : ١٥٢ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٤٦ .

(٢) الصاحبي : ١٦٣ ، وينظر : المزهر : ٣٣٤، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٤٦ .

(٣) مجاز القرآن : ٢ / ٣٦ ، والصاحبي : ٣٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٥٨، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٤٧ .

(٤) صحيح البخاري : ٣ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ، رقم الحديث : ٤٧٢٥ .

ويوشـع تبـع لهمـا، مثـل قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴾{١١} ، فثنَّى ثُمَّ وحَّد لِمَا ذكرنا))(١) .

وثمَّة قرينة تؤيد هذه الرواية وهي قوله : (فلما ركبا) إذ ثنى الضمير أَيضًا بعد الجمع ، فيجوز أَنَّهما ركبا ولم يركب معهما فتى نبي الله موسى (عليه السلام) ؛ لأَنَّه لم يجر له ذكر بعد ذلك ، فجمع حيث كانوا ثلاثة قبل أَنْ يركبوا ، وثنى الضمير بعد أَنْ ركبا في السفينة ، ويحتمل أَنَّهُ ثنى الضمير بعد الجمع لجواز ذلك ، وقد وردت قصتهم في القرآن الكريم بالتثنية ، قال تعالى : ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ { الكهف: ٧١ } ، فالتثنية ههنا بدأَت منذ انطلاقهما ، وقبل ركوبهما السفينة ، وعلى هذا يكون الضمير في (كلموهم ، وحملوهم) من باب اعتبار أَنَّ أَقل الجمع اثنان ، والله أعلم .

---

(١) إعراب الحديث النبوي : ٥٤ – ٥٥ .

المبحث الثاني
المطابقة من حيث التذكير والتأنيث

ظهرت في بداية جمع اللغة مشكلات لغوية متعددة عُنيَ بها علماء اللغة في بداية التأْليف ، فألفوا فيها رسائل لغوية صغيرة أُطْلقَ عليها : رسائل المشكلة اللغوية الواحدة ، وهي رسائل صغيرة تعالج مشكلة لغوية واحدة ، ومن تلك الرسائل : الهمز ، والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وقد احتلت قضية المذكَّر والمؤنَّث حيزًا كبيرًا من الدراسات اللغوية[١] ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اختلاف العرب أَنفسهم بسبب المؤنث السماعي ، وكذلك اختلاف اللهجات فمثلًا ((الذراع أُنثى وقد ذكَّره بعض بني عُكل))[٢] ، وقد جعل العرب المذكَّر هو الأصل والمؤنَّث فرعًا عليه[٣] فأَصليّتُهُ أَهّلتهُ للقيام بالدلالة على معنى التذكير من دون الحاجة إلى علامات تُعينه على تأْدية هذا المعنى ، وبما أَنَّ المؤنث فرعٌ عليه فقد جعلوا له علامات تميزه وتدلُّ عليه ، وهذه العلامات هي :

١- التاء التي تلحق آخر المؤنَّث ، مثل : (تمرة ، وبسرة) .
٢- الأَلف الممدودة ، مثل : (صحراء ، وبيداء) .
٣- الأَلف المقصورة ، مثل : (بشرى ، وسلوى)[٤] .

وهذه العلامات ليست الحد الفاصل بين المذكر والمؤنث ، فهنالك أَسماء لحقتها التاء وهي مذكَّرة ، مثل : (حمزة ، وطلحة) ، وهنالك أَسماء مؤنثة استغنت عن علامة التأنيث كزينب وسعاد[٥] .

ومعرفة المذكَّر والمؤنث من تمام معرفة الإعراب ، قال أَبو بكر الأَنباريُّ (ت ٣٢٨ هـ) : ((اعلم أَنَّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكَّر والمؤنث

---

(١) ينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٦٦ .
(٢) المذكر والمؤنث للفراء : ٦٨ ، و ينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٦٧ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٣ /٣٤١ ، والخصائص : ٣ / ٢٤٢ ، وأَحوال الضمير مع مفسّره : ١١٠ .
(٤) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ٥٧ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٥٢ .
(٥) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٦ .

؛ لأَنَّ من ذكَّر مؤنَّثًا ، أَو أَنَّث مذكَّرًا كان العيب لازمًا له كلزومه من نصبَ مرفوعًا ، أَو خفضَ منصوبًا ، أَو نصبَ مخفوضًا))[١] ، واستواء قاعدة المذكِّر والمؤنَّث يتطلب فصلًا واضحًا بينهما ، ومعاملة كلِّ واحدٍ منهما بحسب ما تقتضيه القاعدة حتى لا يكون خلط يعيب المتكلم باللغة العربية ، ومع هذا نجد أَنَّ الضمير قد عاد وهو مذكَّر على مؤنث والعكس ، وسيكون هذا المبحث مخصصًا لدراسة عدم التطابق بين الضمير ومفسِّره من حيث التذكير والتأنيث .

أَولاً : عود الضمير مذكرًا ومفسِّره مؤنَّثًا : يعود الضمير مذكرًا ومفسِّره مؤنَّثًا في عدة حالات ومنها :

١- الحمل على المعنى : يُعدُّ الحمل على المعنى من أَهم العِللَ التي يُلجأ إِليها في تأْويل عود ضمير المذكَّر على المؤنَّث والعكس أيضًا[٢] .

وقد ورد مصطلح الحمل على المعنى وتردَّد في عبارات اللغويين المتقدمين ، وكان ابن جني أَبرز من أَفصح عنه ؛ إِذ عَقَدَ له فصلًا كاملًا في كتابه الخصائص قائلًا : ((اعلم أَنَّ هذا الشَّرْج غَوْر من العربية بعيد ، ومذهبٌ نازحٌ فسيح . قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، كتأْنيث المذكَّر وتذكير المؤنَّث))[٣] ، وأَشار إِلى سعة هذا الباب إِذ قال : ((وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَشْ[٤] ، ولا يُفثَج[٥]، ولا يؤبى[٦] ، ولا يُغرض[٧]، يُغرض[٧]،

---

(١) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٨٧ .

(٢) ينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٦ .

(٣) الخصائص : ٢ / ٤١١ ، وينظر : عود الضمير في البحر المحيط : ٩٦ .

(٤) والنكش : شبه الأَتي على الشيء ، وبحر لا ينكش ، أَي : لا يُنزف . لسان العرب : ٦ / ٣٥٩ ، نكش .

(٥) ثَبَجُ كلِّ شيءٍ مُعْظَمُهُ ووَسَطُهُ وأَعْلاه ، وثبج البحر ، أَي : وسطه ومعظمه . لسان العرب : ٢ / ٢٢٠ ، ثبج .

(٦) لا يؤبى لا ينزح ، يُقال : فلان بحر لا يؤبى . لسان العرب : ١٤ / ٦ ، أَبى .

(٧) الغرض : النقصان ، والغرض الملأ، وهو من الأضداد ، ويقال : بحر لا يغرض ، أي : لا ينزح . لسان العرب : ٧ / ١٩٤ ، غرض .

ولا يغضغض(١)))(٢) ، وجعل له ابن فارس بابًا كاملًا: ((هذا باب يُترك حكم ظاهر لفظه ؛ لأَنَّهُ محمول على معناه ، يقولون : (ثلاثة أَنفس) والنفس مؤنَّثة ؛ لأَنَّهم حملوه على الإِنسان))(٣) فيما عدَّه أبو منصور الثعالبي سُنَّة من سُنن العرب إذ قال : ((ومن سُنن العرب تَرْكُ حُكْم ظاهرِ اللفظ وحملُهُ على معناه))(٤) ، ، وعدَّه الحسن بن صافي (ت ٥٦٨ هـ) نوعًا من أَنواع الحكمة : ((قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة))(٥) . ومما جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ الشورى : { ١٧ } ، فذكَّر الساعة حملًا على معنى اليوم ، أَو الزمان ، أَو الوقت ، أَو البعث(٦) .

قال الزجاج : ((إِنَّما جاز قريب ؛ لأَنَّ تأْنيث الساعة غير حقيقي ، وهو بمعنى لعل البعث قريب))(٧) ، ووجدت الفراء يفرق بين (بعيد وقريب) إذا كانا من من القرب والبعد ، أَي : وصفًا ، ففيهما حينئذٍ لغتان التذكير والتأنيث ، أَمَّا إذا أُريد بهما النسب فليس فيهما إِلَّا التأْنيث (قريبة ، وبعيدة) فهو يقول : ((وقال : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ { الأعراف: ٥٦ } ، لغتان مقولتان في القُرب والبُعد ، فإِذا صاروا إِلى النَّسب قالوا : قريبة منك ، وبعيدة منك لا غير))(٨) ، وفي وفي الآية الكريمة ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ، وصفت الساعة بالقرب ، فذكَّر (قريب) جريًا على لغة التذكير ؛ إِذ كان وصفًا ، والله أعلم .

---

(١) الغضغضة : النقص ، وتَغَضْغَضَ الماء نقص ، وبحر لا يُغِضْغَضُ ، أي لا يُنزح . لسان العرب : ٧ / ١٩٨ ، غضض .

(٢) الخصائص :٢/ ٤٣٥ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٩٦ .

(٣) الصاحبي : ١٩٥ .

(٤) فقه اللغة وسر العربية : ٣٦٧ ، وينظر : وعود الضمير في البحر المحيط : ٩٦ .

(٥) جواب المسائل العشر : ٧٣ ، المسألة السادسة .

(٦) ينظر : النكت والعيون : ٥ / ٢٠٠ ، والمحرر الوجيز : ٥ / ٣١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٩١ ، والدر المصون : ٥٤٧/٩ ، ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٠ .

(٧) معاني القرآن وإِعرابه : ٤ / ٣٩٦ – ٣٩٧ ، وينظر : الكشاف : ٥ / ٤٠٢ .

(٨) المذكر والمؤنث : ١٢٣ .

وقد جاء في الشعر العربي أيضًا ، ومنه قول الطفيل الغنويُّ[١] :

إذ هي أَحْوى من الرِّبعيِّ حاجبُهُ   والعينُ بالإثمِدِ الحاريّ مَكحولُ

فذكَّر الضمير في (مكحول) والعائد على العين حملًا على معنى الطرف ، حكى ذلك أَبو بكر بن الأَنباري عن ابن السكيت قائلًا : ((إنَّما ذكَّر (مكحولًا) ؛ لأَنَّهُ حَمَلهُ على معنى (الطَّرف) ، كأَنَّه قال : والطَّرف بالأَثمد الحاوي مكحول ، حكى ذلك يعقوب بن السكيت))[٢] .

وقال أَبو سعيد السيرافيُّ (ت ٣٦٨ هـ) : ((وكان ينبغي أَنْ يقول : (مكحولة) ؛ لأَنَّ العين مؤنثة فَتُأَوَّل تأْويل الطرف))[٣] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

أ- عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : (**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ (عليهما السلام) يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ، فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ**)[٤] .

الضمير (الهاء) في قوله (فجعله) ضمير مذكَّر وقد عاد على مؤنَّث وهو قوله (تمرة) ، وقد ذُكِّر حملًا على معنى المأْخوذ وهو (التمر) .

---

(١) الكتاب : ٢ / ٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٥ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٠ .

(٢) المذكر والمؤنث : ١ / ٣٦٧ ، وينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦١ .

(٣) ضرورة الشعر : ٢١٣ ، وينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦١ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ٤٦١ ، رقم الحديث : ١٤٨٥ .

أَشار إِلى ذلك الكرماني ، وذكر أَنَّ الضمير (الهاء) عائدٌ على المأْخوذ[١]، وتابعه على ذلك ابن حجر[٢] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (فجعله) إِنَّما ذكَّر الضمير باعتبار المأْخوذ))[٣] .

ب- **عن عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ : سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فِي الثَّوْبِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ بُقَعُ الْمَاءِ)**[٤] .

الضمير (الهاء) في قوله (أَغسله) ضمير مذكَّر وقد عاد على (الجنابة) وهي مؤنَّثة ، وقد ذكَّر الضمير حملًا على معنى (المنيُّ) ، أَو أَثر الجنابة .

ذكر الكرمانيُّ أَنَّ تذكير الضمير يُراد به أَثر الجنابة[٥] ، ورجح ابن حجر أَنَّهُ أَراد به المنيّ[٦] .

وقال العينيُّ : ((قوله : (كنت أَغسله) ، أَي : كنت أَغسل أَثر الجنابة ، قاله الكرمانيُّ ، قلت : ليس معناه كذا ؛ لأَنَّ معناه كنت أَغسل المني من ثوب رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) ، وليس المعنى أَغسل أَثر المنيّ ، فعلى هذا تذكير الضمير يكون باعتبار معنى الجنابة ؛ لأَنَّ معناها المني ههنا))[٧] .

ت- قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ**)[٨] .

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٨ / ٣٢ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٣ / ٣٥١ .

(٣) عمدة القاري : ٩ / ٨٠ .

(٤) صحيح البخاري : ١ / ٩٣ ، رقم الحديث : ٢٣١ .

(٥) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٨٤ .

(٦) ينظر : فتح الباري : ١ / ٣٣٥ .

(٧) عمدة القاري : ٣ / ١٤٩ .

(٨) صحيح البخاري : ١ / ٤١٩ ، رقم الحديث : ١٣٦٣ .

أَعاد الضمير (الهاء) في قوله (به) ، وهو ضمير مفرد مذكَّر على مؤنَّث وهو قوله : (حديدة) حملًا على معنى السلاح .

قال العينيُّ : ((بحديدة ، أَراد آلة قاطعة مثل السيف ، والسكِّين ، ونحوهما ، والحديدة أَخصُّ من الحديد ، سمي به ؛ لأَنَّهُ منيع ؛ لأَنَّ أصله من الحدِّ وهو المنع ، والجمع حدائد ، وجاء في الشعر الحديدات ، قوله : (عذب به) ويروى بها ، أَي : بالحديدة ، وأَمَّا تذكير الضمير فباعتبار المذكور))(١) .

٢- الاختلاف في تذكير المفسِّر وتأنيثه : ذكرنا فيما تقدَّم أَنَّ هنالك ثلاث علامات للمؤنَّث تُفرّقه عن المذكَّر ، بيد أَنَّ ثمة نوعًا آخر من التأْنيث في اللغة العربية زاد من إرباك الأمم الداخلة في الإسلام فضلًا عن بعض العرب الخلَّص ، وهو المؤنث السماعي ؛ والسبب في ذلك يعود إِلى اختلاف اللهجات العربية ؛ إِذ تستخدم إِحدى القبائل لفظة ما بصيغة المذكَّر في حين تؤنِّثها قبيلة أُخرى ((والطريق يؤنثه أَهل الحجاز ، ويُذكِّره أَهل نجد))(٢) .

.

فالخلط يرجع جزء منه إِلى العرب أَنفسهم في عدم الاتفاق على الفصل فيه وكيفية الخلوص إِلى معيار ((والعنق مؤنثة في قول أَهل الحجاز، يقولون : (ثلاث أَعناق) ... وغيرهم يقول : (هذا عنق طويل) ... واللسان يُذكَّر ، وربَّما أُنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أَو القصيدة ... فأَمَّا اللسان بعينه فلم أَسمعه من العرب إِلَّا مذكَّرًا))(٣) ، والفصاحة تفوق معيار الكثرة كما في (الزوج) فأَنَّه يقع على المرأَة المرأَة والرجل عند أَهل الحجاز ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ {الأحزاب: ٣٧} ، وأَهل نجد يقولون : (زوجة) وهو أَكثر من الأَوَّل ، والأَوَّل أَفصح ؛ لأَنَّ التنزيل جاء به(٤) ، ولم يُلتزم منهج واحد في المؤنث السماعي ؛ بسبب

---

(١) عمدة القاري : ٨ / ١٩٠ .

(٢) المذكر والمؤنث للفراء : ٨٧ ، وينظر : المذكر والمؤنث لابن الأَنباري : ١ / ٤٥٧ ، والمدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٦٧ .

(٣) المذكر والمؤنث للفراء : ٦٤ – ٦٥ ، وينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٦٧ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء : ٨٥ .

بسبب اختلاف اللهجات ، والشعراء يُذكِّرون المؤنَّث ، ويُؤنِّثون المذكَّر للضرورة ولغير الضرورة فمن تذكيرهم المؤنَّث لغير الضرورة قول الشاعر(١) :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقَالَها

إذ ذكَّر الأَرض وهي مؤنَّث لغير ضرورة(٢) ؛ إذ كان يمكن أَنْ تنقل حركة الهمزة في (إبقالها) إلى التاء قبلها فيكون البيت : ولا أَرض أَبقلتِ ابْقالها ، فيستقيم الوزن(٣) ، قال العينيُّ : ((فقال ابن الناظم فيه : وذلك لأَجل ضرورة الشعر(٤) ، وفيه نظر ؛ لأَنَّه كان يمكنه أَنْ يقول : ولا أَرض أَبقلت إبقالها ، يدرج همزة إبقالها فيستقيم الوزن))(٥) ، وهذا يدلُّ على أَنَّ تأنيث الأَرض ليس للضرورة ، وإِنَّما ؛ لأَنَّ تأْنيث الأَرض غير حقيقي ، ومما يعضد ذلك أَنَّ الجوهري أَنشد هذا البيت وقال : لم يقل (أبقلت) ؛ لأنَّ تأنيث الأرض ليس بحقيقي(٦) ، وأنشد النحاس البيت بتأنيث الأرض : ولا أرض أبقلت ابقالها ، على تخفيف الهمزة ، وأنث الأرض على ما يجب(٧) .

وقد أَشار الفراء إِلى هذه المسأَلة بلمحة ذكية ، إِذ قال : ((والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إِذا لم تكن فيه الهاء))(٨) ، فمسأَلة الاختلاف في المذكَّر والمؤنَّث من العلل التي تؤدي إلى عدم المطابقة في عود الضمير ، فيعود الضمير مذكَّرًا ومفسِّره مؤنَّث ، ويعود مؤنَّثًا ومفسِّره مذكَّر .

---

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي في ، الكتاب : ٢ / ٤٦ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٦٧ ، والكامل في اللغة والأَدب : ٢ / ٢٠٧، وينسب للأَعشى في التفسير الكبير : ٣ / ١٨٥ ، وليس في ديوانه ، وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ .

(٢) ينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٦٨ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٢ .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١٦٣ .

(٥) المقاصد النحوية : ٢ / ٢١٥ – ٢١٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢١٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن : ١١١١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢١٦ .

(٨) المذكر والمؤنث : ٨٥ .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) (**مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ قَالَ : فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أُتِيَ بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنْ الْبُقُولِ ، فَقَالَ : قَرِّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ ، فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ : كُلْ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي**)(١) .

الضمير المجرور (الهاء) في قوله (فيه) عائدٌ إلى القدر ؛ لأَنَّه أَقرب مذكور ، وهو ضمير مذكَّر وقد عاد على مؤنَّث .

قال الفراء : ((و (القدر) أُنثى ، تحقيرها : (قُدَيْرة) يُذكِّرها بعض قيس ، قال أَنشدني النميريُّ(٢) :

بَقِدْرٍ يَأْخُذُ الأَعْضاءَ تَمًّا　　بحَلْقَتِه ويَلْتَهِمُ الفقَارا))(٣)

وذكر أَبو البركات الأَنباريُّ (ت ٥٧٧ هـ) أَنَّ القدر مؤنثة وأَنشد(٤) :

وقِدرٍ ككفّ القِرْد لا مستعيرُها　　يُعار ولا مَن ذاقها يتدَسَّمِ(٥)

وذهب أَبو منصور الأَزهريُّ إِلى أَنَّ القدر مؤنثة عند جميع العرب ، قائلًا : ((قلت : القِدْر مؤنَّثة عند جميع العرب بلا هاء ، وإِذا حُقِّرت قيل لها : قُدَيرَة ، وقُدَيرٌ بالهاء وغير الهاء لم يختلف النحويون في ذلك))(٦) .

يتبين من قول الفراء أَنَّ بعض قيس يذكِّر القدر . إِذن : هنالك من العرب من يذكِّر ولكن الأَشهر هو التأْنيث .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٢٧٤ ، رقم الحديث : ٨٠٥ .

(٢) الراعي النميري ، وليس في ديوانه ، وهو بدون نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١ / ٤٢١ .

(٣) المذكر والمؤنث : ٨٢ .

(٤) ينظر : البلغة في الفرق بين المذكَّر والمؤنث : ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٨/٢ .

(٥) البيت لابن مقبل في الكتاب : ٣ / ٧٧ ، ولسان العرب : ١٢ / ١٩٩ ، دسم .

(٦) تهذيب اللغة : ٩ / ٢٣ ، قدر ، وينظر : لسان العرب : ٥ / ٧٩ – ٨٠ ، قدر .

وذكر الكرمانيُّ أَنَّ الضمير في (قربوها) عائدٌ على الخضراوات ، أَو البقول ، أَو القدر ؛ لأَنَّ القدر قد يؤنث[١] ، وذهب إلى ذلك ابن حجر ، إِذ ذكر أَنَّ القدر هو ما يطبخ به ، ويجوز فيه التأنيث والتذكير ، والتأْنيث أَشهر ، ورأَى بأَنَّ الضمير في قوله : (فيه) عائدٌ على الطعام الذي في القدر ، والتقدير عنده : أُتيَ بقدر من طعام فيه خضرات ؛ ولهذا لمَّا أَعاد الضمير إلى القدر أَعاده مؤنَّثًا في قوله : (فأُخبر بما فيها ، وقربوها)[٢] .

وأَمَّا العينيُّ فأَنَّهُ بعد أَنْ ذكر أَنَّ القدر ما يطبخ به الطعام ويجوز فيه التذكير والتأْنيث ، ثُمَّ ذكر قول ابن حجر المتقدِّم آنفًا ، ولم يعزه إليه ، وإِنَّما قال : ((قال بعضهم))[٣] ، ردَّ عليه قائلًا : ((قلت : هذا تصرف فيه تعسف ، فلا يحتاج إلى تطويل الكلام ، ولمَّا جاز في القدر التذكير والتأْنيث ، أَعاد الضمير إليه تارة بالتذكير ، وتارة بالتأْنيث ؛ نظرًا لجواز الوجهين))[٤] .

ومما يرجح القول الذي قال به العينيُّ أَنَّ عود الضمائر إلى مفسِّر واحد أَولى من عودها إلى أَكثر من مفسِّر ؛ لأَنَّ ذلك يؤدي إلى تشتتها ، فالأَصل : ((توافق الضمائر في المرجع حذرًا من التشتتِ))[٥] .

فالراجح – والله أَعلم – أَنَّهُ لمَّا كان جائزًا في القدر التذكير والتأْنيث أعاد عليه الضمير مرة بصيغة المذكَّر ، وأُخرى بصيغة المؤنث .

٣- الضمير العائد على النكرة المضافة إلى كل :

ذكرنا في فصلٍ سابقٍ أَنَّ الضمير يعود إلى المضاف إليه إِلَّا إذا كان المضاف كلمة (كل ، أَو جميع) فإِنَّ الأَولى أَنْ يعود الضمير عليهما ، أَمَّا إذا أُضيفت (كل) إلى نكرة فالمعهود أَنْ يجيء الضمير على وفق المضاف إليه .

---

(١) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٥ / ٢٠١ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٢ / ٤٠٠ .

(٣) عمدة القاري : ٦ / ١٤٧ – ١٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٦ / ١٤٨ .

(٥) الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٥٠٩ ، وينظر : الكليات : ٥٦٩ ، وعود الضمير في البحر المحيط : ٢٥ .

قال ابن مالك : ((والمعهود فيما (لكل) مضافًا إلى نكرة من خبر وضمير وغيرهما أَنْ يجيء على وفق المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾{ العنكبوت: ٥٧ } ... وقد يجيء على وفق (كل) ، كقوله (كل سُلامى ... عليه صدقة) فذكَّر الضمير موافقة (لكل) ، ولو جاء به على وفق (سُلامى) لأَنَّثه ؛ لأَنَّها مؤنثة ، ولو فعل ذلك لكان أَولى))[١] ، فهو يرى بأَنَّ من الأَفضل أَنْ يأْتي الضمير على وفق المضاف إليه ، ويجوز أَنْ يأْتي على حسب معنى (كل) .

وذكر الإمام السبكيُّ أَنَّ المراد باعتبار المعنى أَنْ يكون على حسب المضاف إليه ، إِذ يجب المطابقة في الإِفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير، والتأْنيث ؛ لأَنَّ على هذا جاءت الشواهد في الكتاب العزيز ، وأَشعار العرب ، وهذا الأَمر لا خلاف فيه[٢] ، وقد ردَّ على شيخه أَبي حيَّان الذي قال : إِنَّ قول عنترة[٣] :

جادتْ عليها كلُّ بِكْرٍ حُرَّةٍ فتركْنَ كل حَدِيقَةٍ كالدِّرْهم

ينقض هذه القاعدة وأَنَّ القياس أَنْ يقول : (فتركت) ، وعلى هذا يجوز : كلُّ رجلٍ فاضلٍ مُكْرَمُون[٤] ، قائلًا : ((قلت : أَمَّا ما ذكروه لا ينتقض بذلك ،ولا يلزم على بيت عنترة جواز التركيب الذي ذكره ؛ لأَنَّ الضمير في بيت عنترة يعود على العيون التي دلَّ عليها قوله : (كلّ عين) ، ولا يعود على (كلِّ عين)))[٥] فهو لم يُجز أَنْ يعود الضمير على معنى (كل) ، وإِنَّما أَوَّله بأَنْ يعود على (العيون) التي في معنى (عين) .

وتابعه على ذلك السمين الحلبي ، الذي لم يُجز أَنْ يعود الضمير على معنى (كل) أَيضًا ، ويرى بأَنَّ (كل) إذا أُضيفت إِلى نكرة يَتعيَّن أَنْ يعود الضمير وغيره إِلى تلك النكرة ، إِذ قال : ((وإِذا أُضيفت إِلى نكرة تَعَيَّن اعتبار تلك النكرة فيما لها من ضمير وغيره ، تقول : (كلُّ رجالٍ أَتوك فأَكرمهم) ، ولا يَجوز أَنْ

---

(١) شواهد التوضيح : ٢٥٠ .

(٢) ينظر : أَحكام كل وما عليه تدل : ٣٣ – ٣٩ .

(٣) ديوانه : ٨١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨١٩ ، و أَحكام كل وما عليه تدل : ٣٩ .

(٥) أحكام كل وما عليه تدل : ٣٩ .

يُراعى لفظ (كل) فتقول : (كلّ رجالٍ أَتاك فأَكرمهم) اعتبارً بالمعنى))[١] ، وتابعه ابن عادل على ذلك[٢] .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : **(كُلُّ سُلَامَى مِنْ النَّاس عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ)**[٣] .

الضمير (الهاء) في قوله : (عليه) ضمير للمفرد المذكَّر وقد عاد على مؤنَّث وهو قوله : (سُلامى) ، ((والسُلامى : عظام الأَصابع ، والجمع السُّلاميات))[٤] .

قال ابن التستريُّ (ت ٣٦١ هـ) أنَّ السُّلامى : ((كلُّ عظمٍ بين مفصلين من مفاصل الأَصابع فهي سُلامى ، مؤنثة ، وجمعها سُلاميات))[٥] .

وذكر أَبو العبَّاس القرطبيُّ أَنَّ الأَصل في السُّلاميات هي عظام الأَصابع ، والأَكُفّ ، والأَرجل ، ثم استعمل في سائر عظام الجسد ومفاصله[٦] .

وأَشار ابن حجر إِلى أَنَّها الأَنْمُلة ، وقيل لكلِّ عظم مجوف صغير ، وقيل : الأَصل عظم يكون في فرسن البعير ، واحده وجمعه سواء ، وقيل : يُجمع على سُلاميات ، وهو مؤنث[٧] .

---

(١) الدر المصون : ١ / ١٨٠ .

(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١ / ٣٩٩ .

(٣) صحيح البخاري : ٢ / ٢٧٠ ، رقم الحديث : ٢٧٠٧ .

(٤) مجمل اللغة : ٤٦٩ ، سلم .

(٥) المذكَّر والمؤنث : ٨٥ .

(٦) ينظر : المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٢ / ٣٦٠ .

(٧) ينظر : فتح الباري : ٦ / ١٣٢ .

وقد أَجاز ابن مالك عود الضمير على معنى (كل) المُضافة إلى نكرة ، وإِنْ كان الأَفضل عنده أَنْ يجيء على وفق المضاف إليه[١] كما مرَّ آنفًا .

وذكر ابن حجر أَنَّ (عليه) فيه إشكال ؛ لأَنَّ المعهود في (كل) إذا أُضيفت إلى نكرة من خبر وتمييز وغيرهما أَنْ يجيء على وفق المضاف إليه، كما ذكر ابن مالك ، وذكر أَنَّ القياس ههنا كان ينبغي أَنْ يؤنث الضمير فيقول : (عليها) ؛ لأَنَّ السُلامى مؤنثة ، ومجيء الضمير مذكَّر دليل على الجواز ، أَو يُحتمل أَنْ يكون على معنى العظم ، أو المفصل الذي في ضمن السُّلامى[٢] .

وقال العينيُّ : ((كان القياس فيه أَنْ يقول : (عليها) لأَنَّ السُّلامى مؤنثة ، ولكن ههنا جاء على وفق لفظ (كل) ، أَو ضمن لفظ : (سُلامى) معنى العظم ، أَو المفصل فأَعاد الضمير عليه لذلك))[٣] ، وتابعه على ذلك القسطلانيُ أَيضًا[٤] ، ، أَمَّا المناويُّ فقد ذكر أَنَّه ذُكِّر باعتبار العضو لا لرجوعه لمعنى (كل) بقوله : ((ذَكَّره مع أَنَّ سُلامى مؤنثة باعتبار المفصل ، لا لرجوعه لكلّ كما قيل))[٥] .

وهذا الشاهد يعضد الشواهد الأُخرى ، ومنها قول عنترة المتقدِّم في جواز عود الضمير على معنى (كل) المضافة إِلى نكرة ، وإِنْ كان من الأَفضل عوده على المضاف إليه .

ثانيًا : عود الضمير مؤنَّثًا على مذكَّر : ومن الحالات التي يعود فيها الضمير مؤنَّثًا ومفسِّره مُذكَّر :

١- الحمل على المعنى : وقد تكلمت عليه آنفًا ، فلا أَجد مدعاة لإِعادته .

ومما جاء منه في الحديث النبوي الشريف :

أ- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **قَالَ : (إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّأْمِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ،**

---

(١) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٥٠ .

(٢) ينظر : فتح الباري : ٦ / ١٣٢ .

(٣) عمدة القاري : ١٤ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : إرشاد الساري : ٥ / ١٣٣ .

(٥) فيض الباري : ٥ / ٢١ .

وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ ، هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ)[١] .

الضمائر في (هُنَّ ، وعليهُنَّ ، وغيرهُنَّ) جاءت على وفق الأَصل ؛ فهي ضمائر لجمع المؤنث ، وقد عادت على جمع مؤنث فالمطابقة موجودة ، ولكن الإشكال في الضمير الذي في (لهُنَّ) إذ كان حقَّه أَنْ يقول: (لهم) ، ولكنَّهُ أَعاده جمع مؤنث على مذكَّر وهم أَهل هذه البلدان .

ذكر القاضي عياض أَنَّ تخريج الرواية في (لهنَّ) على المواضع والأَقطار المذكورة ، أَي : لأَهل هذه المواضع والأَقطار[٢] ، ويرى الباحث أَنَّ هذا من قبيل المجاز المرسل ، والعلاقة مكانية .

وقال ابن مالك : ((الضمير الأَوَّل ، والضمير الثالث ، والضمير الرابع عائدة على المواقيت ، فلا إشكال فيهنَّ ... وأَمَّا الضمير في قوله : (لهنَّ) فكان حقَّه أَنْ يكون هاء وميمًا ، فيقال : (هُنَّ لهم) ، ولكنَّهُ أَنَّث باعتبار الفِرَق ، والزُّمَرِ ، والجماعات ؛ وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمتجاورين ، كما قيل في بعض الأَدعية : (اللهمَّ ربَّ السموات وما أَظللن ، وربَّ الأَرضين وما أَقللن ، وربَّ الشياطين وما أَضللن) ، واللائق بضمير الشياطين أَنْ يكون واوًا ، فجعل ميمًا ؛ لقصد المشاكلة))[٣] .

وذهب عبد الرحيم بن الحسين إِلى أَنَّ الضمير عائدٌ على الأَقطار المذكورة وهي المدينة وما معها، والمراد (أَهلهُنَّ) فحذف المضاف وأَقام المضاف إِليه مقامه[٤] ، وأشار ابن حجر إِلى أَنَّ (لهنَّ) أَي : الجماعات المذكورة ، أَو على حذف المضاف[٥] .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٤٧١ ، رقم الحديث : ١٥٢٤ .
(٢) ينظر : إكمال المعلم : ٤ / ٩٠ .
(٣) شواهد التوضيح : ١٣١ – ١٣٢ ، وينظر : أَحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٥ .
(٤) ينظر : طرح التثريب في شرح التقريب : ٥ / ٧ .
(٥) ينظر : فتح الباري : ٣ / ٤٤٤ .

وذكر العينيُّ أَنَّ المراد أَهل تلك البلاد ، وأَنَّ الأَصل كان أَنْ يقال : (لهم)[(١)] ، وذكر قولًا للقرطبي فسَّر فيه هذا الإشكال إذ قال : ((وقال القرطبيُّ : (هنَّ) ضمير جماعة مؤنث العاقل في الأَصل ، وقد يعاد على ما لا يعقل ، وأَكثر ذلك في العشرة فما دونها ، فإذا جاوزها قالوه بهاء المؤنث ، كما قال تعالى ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا** ﴾ ثُمَّ قال : ﴿ **مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ** ﴾ ، أي : من الاثني عشر ، ثُمَّ قال : ﴿ **فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ** ﴾{التوبة: ٣٦ } أَي في هذه الأَربعة ، وقد قيل في الجميع وهو ضعيف شاذ))[(٢)] ، وذكر القسطلانيُّ رأْي ابن حجر الذي مرَّ، وذكر رأْيًا لم ينسبه لأَحد وإِنَّما قال : قال بعضهم : ((لأَهلهنَّ أَي : هذه المواقيت لأَهل هذه البلدان))[(٣)] .

والظاهر – والله أَعلم – من هذه الأَقوال إنَّ الضمير عائدٌ على أَهل هذه البلاد وأَنَّث حملًا على معنى الزُّمر والجماعات ، وهو كثير في العربية ، وثمة قرينة تعضد هذا الرأْي ، إذ أَنَّهُ أَعاد لأَهلن في حديث آخر (**هنَّ لهنَّ ولمن أَتى عليهنَّ من غير أهلهنَّ**)[(٤)] .

ب–قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إليه ، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**)[(٥)] .

قال ابن مالك : ((موضع الإشكال في هذا الحديث قوله : (فخير تقدِّمونها إِليها) ، فأَنَّث الضمير العائد على (الخير) وهو مذكَّر ، فكان ينبغي أَنْ يقول : (فخير تقدِّمونها إِليه) ؛ لكنَّ المذكَّر يجوز تأْنيثه إذا أُوِّل بمؤنَّث))[(٦)] ، فالرواية عند ابن مالك هي بتأْنيث الضمير المجرور في (إِليها) والعائد على الخير ،

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٩ / ٢٠١ – ٢٠٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٩ / ٢٠٢ .
(٣) إرشاد الساري : ٣ / ١٠ .
(٤) المحرر في الحديث : ٢٥١ – ٢٥٢ .
(٥) صحيح البخاري : ١ / ٤٠٥ ، رقم الحديث : ١٣١٥ .
(٦) شواهد التوضيح : ١٤٣ .

والرواية في صحيح البخاري بالتذكِّير كما هو في الحديث المارَّ ، فلا شاهد فيه[١] حينئذٍ .

وقد أوردت إحدى الباحثات هذا الحديث ، واستشهدت به على تأْنيث المذكَّر حملًا على المعنى ، ونقلت كلام ابن مالك المذكور آنفًا ، وكان النقل غير دقيق إذ قالت : ((قال ابن مالك : موضع الإشكال في هذا الحديث قوله : (فخير تقدِّمونها) فأَنث الضمير العائد على الخير وهو مُذكَّر كان ينبغي أَنْ يقول : (فخير تقدِّمونه)))[٢] .

فإذا وازنَّا هذا النص بالنص الذي مرَّ لابن مالك ، يتبيَّن الوهم الذي وقعت فيه الباحثة إذ ظنت أَنَّ الضمير الذي في (تقدِّمونها) هو الذي يعود إلى الخير ، في حين قصد ابن مالك الضمير الذي في (إليها) هو الذي يعود إلى الخير ، والذي جاء في رواية البخاري على الأَصل .

قال ابن حجر : ((قوله : (تقدِّمونها إليه) الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روي تقدِّمونها إليها ، فأَنَّث الضمير على تأْويل الخير بالرحمة والحسنى))[٣] ، وتابعه على ذلك العيني إذ قال : ((قوله : (إليه) الضمير فيه يرجع إلى الخير باعتبار الثواب . وقال ابن مالك : روي (تقدِّمونه إليها) أَي : تقدِّمون الميت إليها ، أَي : إلى الخير ، وأَنَّث الضمير على تأْويل الخير بالرحمة أو الحسنى))[٤] .

فهو قد بيَّن صراحةً أَنَّ الإْشكال في ضمير(إليه) ، وليس في ضمير (تقدِّمونها) كما ذكرت الباحثة ، وذكر القسطلانيُّ أَنَّ الرواية عند ابن حجر ، والعينيُّ بتذكير الضمير ، وروى ابن مالك بتأْنيثه ، وهو جائز إذا أُوِّل بمؤنَّث ، كتأْويل الخير الذي تُقدَّم إليه النفس الصالحة بالرحمة ، أَو بالحسنى[٥] .

---

(١) شواهد التوضيح : ١٤٣ ، الحاشية رقم (٦٠٤) .

(٢) أحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٥ .

(٣) فتح الباري : ٣ / ١٨٤ ، وينظر : شواهد التوضيح : ١٤٣ .

(٤) عمدة القاري : ٨ / ١٦٤ .

(٥) ينظر : إرشاد الساري : ٢ / ٢٤٠ .

ت–قوله (صلَّى الله عليه وسلَّم) : (**كلُّ كَلْمٍ يُكْلمُهُ المسْلِمُ في سَبِيلِ اللَّهِ تكُونُ يوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ تَفَجَّرُ دمًا : اللَّوْنُ لوْنُ الدَّمِ ، وَالعَرْفُ عَرْفُ الْمِسْكِ**)[١] .

الضمائر في قوله : (تكون ، كهيئتها ، طعنت ، تفجَّر) هي ضمائر للمؤنث وقد عادت على مذكَّرٍ وهو قوله : (كَلْم) ، وقد أَشار النوويُّ إلى أَنَّ الضمير في (هيئتها) يعود على معنى الجراحة[٢] ، وذكر الكرمانيُّ أَنَّ التأنيث في (كهيئتها) أَي : كهيئة الكَلْمَة ، ويجوز تأْنيث (الكَلْم) باعتبار معنى الجراحة[٣] .

وقال عبد الرحيم بن الحسين : ((وجاء على التأْنيث فيه وفي قوله (كهيئتها) وفي قوله : (إِذا طعنت) ، وفي قوله (تفجَّر) ... على التأْويل بالجراحة))[٤] ، وتابعه على ذلك ابن حجر[٥] ، ورفض العينيُّ تأْنيث الضمير على إرادة الجراحة ، وذكر أَنَّ تأْنيث الضمير باعتبار (الكَلْمَة) ؛ لأَنَّ الكَلْم والكَلْمَة مصدران ، والجراحة اسم لا يعبر به عن المصدر[٦] .

والكَلْم هو الجُرح ، قال ابن فارس : ((والأصل الآخر الكَلْم، وهو الجُرْح؛ والكِلام : الجراحات ، وجمع الكَلْم كلومٌ أيضاً. ورجل كليمٌ وقومٌ كَلْمَى، أي جَرْحَى))[٧] .

والظاهر – والله أَعلم – أَنَّ التأْويلين صحيحان سواء أُريد معنى الكَلْمَة ، أَم معنى الجراحة ؛ لأَنَّهما في نفس المعنى .

---

(١) صحيح البخاري : ١ / ٩٥ ، رقم الحديث : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ١٢٠٨ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٣ / ٩١ .

(٤) طرح التثريب : ٧ / ١٩٩ .

(٥) ينظر : فتح الباري : ١ / ٤١٠ .

(٦) ينظر : عمدة القاري : ٣ / ١٦٥ .

(٧) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ١٣١ ، كلم .

ت- حديث كعب بن مالك (رضي الله عنه) قال : (**فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي بِسُوقِ الْمَدِينَةِ إِذَا نَبَطِيٌّ مِنْ أَنْبَاطِ أَهْلِ الشَّأْمِ مِمَّنْ قَدِمَ بِالطَّعَامِ يَبِيعُهُ بِالْمَدِينَةِ يَقُولُ : مَنْ يَدُلُّ عَلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؟ فَطَفِقَ النَّاسُ يُشِيرُونَ لَهُ حَتَّى إِذَا جَاءَنِي دَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا مِنْ مَلِكِ غَسَّانَ فَإِذَا فِيهِ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ صَاحِبَكَ قَدْ جَفَاكَ وَلَمْ يَجْعَلْكَ اللَّهُ بِدَارِ هَوَانٍ وَلَا مَضْيَعَةٍ فَالْحَقْ بِنَا نُوَاسِكَ فَقُلْتُ لَمَّا قَرَأْتُهَا : وَهَذَا أَيْضًا مِنْ الْبَلَاءِ ، فَتَيَمَّمْتُ بِهَا التَّنُّورَ فَسَجَرْتُهُ بِهَا** ...)[١] .

أَعاد الضمير مؤنثًا في (قرأْتها ، وبها) على الكتاب وهو مذكَّر ؛ حملًا على معنى الصحيفة ، أَشار إِلى ذلك ابن حجر بقوله : ((وأَنث الكتاب على معنى الصحيفة))[٢] ، ومما ذُكِرَ في تأْنيث الكتاب حملًا على معنى الصحيفة ((ما حكاه الأَصمعيُّ عن أَبي عمرو بن العلاء أَنَّهُ سمع رجلًا من أَهل اليمن يقول : فلان لغوب جاءتْهُ كتابي فاحتقرها! فقلت له : أَتقول : جاءتْهُ كتابي ! فقال : نعم أَليس بصحيفة))[٣] ، ولا غرابة إِذا عُدَّت هذه الحادثة بوابة الدخول إِلى باب الحمل على المعنى ، وقد رأَينا الأعرابيَّ كيف يُؤوِّل تأْنيث الكتاب على معنى الصحيفة ، وكيف نبهه أَبو عمرو بن العلاء إِلى خروجه عن الأَصل ، والذي لم يكن هو وأَترابه من العلماء المتقدِّمين لا تكاد تفوتهم شاردةً ، أَو واردةً من دون أَنْ يلتفتوا إِليها بالدرس والتحليل[٤] .

قال ابن جني : ((أَ فتُراك تُرِيد من أَبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا وقاسُوا وتصرَّفوا أَنْ يسمعوا إِعرابيًا جافيًا غُفْلًا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتجُّ

(١) صحيح البخاري : ٣ / ١٧٨ ، رقم الحديث : ٤٤١٨ .
(٢) فتح الباري : ٨ / ١٢١ ، وينظر : عمدة القاري : ١٨ / ٦٨ ، وإرشاد الساري : ٦ / ٤٥٦ .
(٣) الخصائص : ١ / ٢٥٠ ، وينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٢٠٢ ، وشواهد التوضيح : ١٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٩٦ – ٣٩٧ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٦ .
(٤) ينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٦٦ .

لتأْنيث المذكَّر بما ذكَره فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا فعلوا كذا لكذا ، ووضعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم هذا العربيُّ ذلك ووقَفهم على سَمْتِهِ وأَمِّهِ))[١] .

٢- الخلاف في تذكير المفسِّر وتأْنيثه :

أ- **قال أَبَو سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ (رضي الله عنه) : (بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ الْيَمَنِ بِذُهَيْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ[٢] لَمْ تُحَصَّلْ مِنْ تُرَابِهَا قَالَ : فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ ...))[٣] .**

ذهب ابن حجر في تأْنيث (ذُهيبة) حملًا على معنى الطائفة ، أَو الجملة ، وذكر أَنَّ الخطابي قد حمل تأْنيثها على معنى القطعة ، وقال : إِنَّ هذا التأْويل فيه نظر ؛ إِذ كانت الذُهَيبة تبرًا ، وذكر أَنَّ الذهب قد يؤنث في بعض اللغات[٤] .

وقال العينيُّ : ((قوله (بذُهَيبة) تصغير - ذهبة - قال الخطابي : أَنَّثها على معنى القطعة ، قيل : فيه نظر ؛ لأَنَّها كانت تبرًا ، قلت : قد يؤنَّث الذهب في بعض اللغات))[٥] ، والذهب أُنثى ، ولكنَّه قد يُذكر ، قال الفراء : ((الذهب أُنثى ؛ يُقال : هي الذَّهَبُ الحمراء ، وربَّما ذُكِّر))[٦] ، وذكر السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) أَنَّ أَنَّ الذهب مؤنَّث ، وربَّما يُذكَّر[٧] ، وقال ابن فارس : ((... مِنْ ذلك الذهب معروف ، وقد يؤنَّث ، فيقال : ذهبة ، ويجمع على الأَذهاب))[٨] .

---

(١) الخصائص : ١ / ٢٤٩ .

(٢) القرظ : ورق السَلَم يُدبغُ به ، ومنه أديمٌ مُقْرظٌ ، الصحاح (قرظ) : ١١٧٧/٣ .

(٣) صحيح البخاري : ٣ / ١٦٢ ، رقم الحديث : ٤٣٥١ .

(٤) ينظر : فتح الباري : ٨ / ٦٨ .

(٥) عمدة القاري : ١٨ / ١٠ .

(٦) المذكر والمؤنث : ٧٤ .

(٧) ينظر : المذكر والمؤنث : ٧٦ .

(٨) معجم مقاييس اللغة : ٢ / ٣٦٢ ، ذهب .

وبما أَنَّ الذهب يُذكَّر ويؤنَّث ، فلا يحتاج تأْنيث (ذُهيبة) إلى الحمل على معنى القطعة وغيرها ؛ لأَنَّ الكلام حينئذٍ يستقيم من غير تأْويل .

ب- وفي حديث الثلاثة الذين أُغلق عليهم الغار ، قال الثالث : **(اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ[١] أَرُزٍّ ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ : أَعْطِنِي حَقِّي ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ ، فَتَرَكَهُ وَرَغِبَ عَنْهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا ، فَجَاءَنِي فَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَظْلِمْنِي وَأَعْطِنِي حَقِّي فَقُلْتُ : اذْهَبْ إِلَى تلك الْبَقَرِ وَرَاعِيهَا ، فَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَهْزَأْ بِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَهْزَأُ بِكَ فَخُذْ تلك الْبَقَرَ وَرَاعِيَهَا، فَأَخَذَهُ فَانْطَلَقَ)**[٢] .

في هذا الحديث أَعاد الضمير مؤنثًا على البقر مرة وأَعاده مذكرًا مرة أُخرى ، فالضمير (ها) ضمير مؤنث في قوله (راعيها) يعود على البقر ، وكذلك تأْنيث اسم الإشارة (تلك) ، وجاء في رواية أُخرى (ذلك) بالتذكير ، والضمير (الهاء) في قوله (فخذه) ضمير المذكَّر يعود على البقر أَيضًا .

ذكر الكرمانيُّ أَنَّ التذكير باعتبار السواد المرئي ، والتأْنيث راجع إلى البقر باعتبار جنسه[٣] ، والرواية عند العيني بتذكير اسم الإشارة ، إذ قال : ((قوله : (فقلت : اذهب إلى ذلك البقر) ، ويروى قلت : اذهب ، بلا فاء . قوله : (إِلى ذلك البقر) ، ويروى : (إلى تلك البقر) ، فالتذكير باعتبار اللفظ ، والتأْنيث باعتبار معنى الجمعية فيه))[٤] ، وذكر أَنَّ التذكير باعتبار السواد المرئي ، والتأْنيث راجع إلى جنس البقر، إذ قال : ((قوله : (اذهب إلى ذلك البقر) ذكَّر اسم الإشارة باعتبار السواد المرئي ، وأَنث الضمير الراجع إلى البقر باعتبار جمعية الجنس ،

---

(١) الفَرْق ، والفَرَق : مكيال ضخم لأَهل المدينة معروف ، قيل : هو أَربعة أَرباع ، وقيل : ستة عشر رطلًا . لسان العرب : ١٠ / ٣٠٥ ، فرق .

(٢) صحيح البخاري : ٤ / ٨٧ ، رقم الحديث : ٥٩٧٤ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢١ / ١٥١ .

(٤) عمدة القاري : ١٢ / ٢٤٢ – ٢٤٣

قوله : (فأَخذه وانطلق بها) ذكَّر الضمير في (أَخذه) وأَنثه في (بها) ووجهه ما ذكرناه))(١) .

واسم الجنس الذي فرقه بين واحده وجمعه (الهاء) ، كتمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، إِذا حذفت منه (الهاء) ، فأَنَّه يجوز فيه التذكير والتأْنيث ، قال الفراء في كتاب الجمع واللغات : ((وكلُّ جمعٍ كان واحده بالهاء ، وجمعه بطرح الهاء ، فأَنَّ أَهل الحجاز يؤنثونه وربَّما ذكَّروا ، والأَغلب عليهم التأْنيث ، وأَهل نجد يُذكِّرون ذلك وربَّما أَنثوا ، والأَغلب عليهم التذكير))(٢)

وذكر أَبو حاتم السجستانيُّ أَنَّ غالبية العرب يجعلون هذا الجمع مذكرًا ، فيقولون : هذا شجر ، وهذا بقر ، وربَّما أَنثه بعض أَهل الحجاز ، وهذا في بعض الأَشياء ولا يقاس عليه فيقولون : هي البقر ، وهي النخل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ {النحل: ٦٨} ومنه قول الشاعر(٣) :

إِنَّي وقَتْلِي سُلَيكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

وذكر السجستاني أَمثلة أُخرى على تأْنيث اسم الجمع(٤) ، وهذا يدلُّ على جواز التذكير والتأْنيث ، وذهب المبرد إِلى جواز التذكير والتأْنيث فيه إِذ قال : ((فأَمَّا ما يكون للأَجناس ، فإِنَّما يقع واحدةً من جنس ، نحو قولك : تمرة ، وبسرة ، وشعيرة ، وبقرة ، فحقُّ هذا إِذا أُخرجت منه الهاء أَنْ يجوز فيه التأْنيث والتذكير ... وقرؤوا هذا الحرف على وجهين ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ {البقرة: ٧٠} فهذا قول من قال : هو البقر ، ومن قال : هي البقر ، على معنى جماعة ، قال : (تشابَهُ علينا) أَي : تتشابه))(٥) .

---

(١) عمدة القاري : ٢٢ / ١٣٤ .

(٢) المذكَّر والمؤنث : ١١١ ، وينظر : الحمل على المعنى في العربية : ١٩١ .

(٣) البيت للحارثيُّ في المذكَّر والمؤنث للسجستانيُّ : ٨٢ ، ولأَنس بن مدرك الخثعميُّ في الشعر والشعراء : ١ / ٣٦٨ ، والأغاني : ٢٠ / ٣٥٧ ، ولسان العرب : ٤ / ١٠٩ ، ثور .

(٤) ينظر : المذكَّر والمؤنث : ٨٢ .

(٥) المذكر والمؤنث : ٨٦ – ٨٧ ، وينظر : الحمل على المعنى في العربية : ١٩١ .

وذكر أَبو بكر بن الأَنباريُّ أَنَّ كلَّ جمع بينه وبين مفرده الهاء يُذكَّر ويؤنث ، فتقول : هذا بقر ، وهذه بقر ، وهذا تمر ، وهذه تمر[١] .

وبما أَنَّهُ يجوز التذكير والتأْنيث في جمع الجنس الذي يكون الفرق بين واحده وجمعه الهاء ، فقد عاد الضمير مرة مذكَّرً وأُخرى مؤنثًا ، ولا حاجة إلى تأْويلها بالجمعية ، فهو إذنْ من باب اختلاف لغات العرب في التذكير والتأْنيث ، فالتأْنيث لغة أَهل الحجاز ، والتذكير لغة أَهل نجد ، والله أَعلم .

ثالثًا : اكتساب التأْنيث من المضاف إليه :

تقدَّم في المبحث السابق أَنَهُ اشتهر في كتب النحاة اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيرًا وتأْنيثًا ، إذا صح الاستغناء عن المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأَنَّ يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه[٢] ، أَمَّا اكتساب المضاف الدلالة العددية للمضاف إليه من حيث الإفراد والتثنية والجمع فلم يشتهر عندهم .

وقد أَشار إلى ذلك الرضيُّ بقوله : ((أَداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم ، كأَسماء الأَجناس ، فأَنَّهُ يصح إطلاقها على المثنى والمجموع ، وكذلك استعمال المجرد من علامة التأْنيث مجرى المؤنث كثير ، فعلى هذا لا منع اكتساء المضاف معنى التأْنيث والتثنية والجمع من المضاف إليه إنْ حَسُن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه))[٣] .

وقد تكلمت في ذلك المبحث على اكتساب المضاف الدلالة العددية من المضاف إليه ، وسأَتكلم في هذه الفقرة على اكتساب المضاف التأْنيث والتذكير من المضاف إليه ، والمطابقة في ما يعود عليه .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث : ٢ / ١٢٤ ، والحمل على المعنى في العربية : ١٩١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٢٦ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ٤٩ ، والنحو الوافي : ٣ / ٦٢ – ٦٣ ، وأَحوال الضمير مع مفسِّره : ٥٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٩٣٥ ، وينظر : الحمل على المعنى في العربية : ٢١٦ .

ومن الشواهد القرآنية على اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه ، والتي حازت على قسم كبير من الدراسة قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾{ الأعراف: ٥٦ } ، وفي كلام ابن مالك تضعيف الاستشهاد بهذه الآية الكريمة في اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه ؛ إذ ذكر أَنَّهُ يمكن أَنْ يكون من شواهد اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه هذه الآية [١] .

وقال ابن هشام : ((ويُحتمل أَنْ يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾))[٢] .

وذكر ابن القيم أَنَّ المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه ، إذا كان صالحًا للحذف والاستغناء به عن الثاني[٣] ، ومع ذلك فقد ضعَّفه وإِنْ قال به ، وخصَّ ذلك بالشعر إذ قال : ((وهذا المسلك وإِنْ كان قد ارتضاه غير واحد من الفضلاء فليس بقوي ؛ لأَنَّـهُ إِنَّما يُعرف مجيئهُ في الشعر ، ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إِلَّا النادر))[٤] .

ونقل السيوطيُّ استبعاد أبي علي الفارسيُّ ، وابن القيم وقوع مثل هذا التقدير في القرآن ؛ لكونه قرآنًا ، ونصا على فساده وضعفه ، وجوازه في ضرورة الشعر ونادر الكلام[٥] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٣٨ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٧٠ .
(٢) مغني اللبيب : ٢ / ٥٩٨ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٧١ .
(٣) ينظر : بدائع الفوائد : ٣ / ٥٣٩ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٧١ .
(٤) بدائع الفوائد : ٣ / ٥٤٠ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٧١ .
(٥) ينظر : الأَشباه والنظائر : ٣ / ١٨٩ ، وينظر : أحوال الضمير مع مفسِّره : ٧١ .

ومما جاء منه في الحديث الشريف : عن عمرو بن أُمية (**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَلْقَاهَا وَالسِّكِّينَ الَّتِي يَحْتَزُّ بِهَا ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**)[١] .

الضمير (ها) في قوله (فأَلقاها) ضمير مؤنث وقد عاد على مذكَّر وهو قوله : (كتف) .

قال العينيُّ : ((قوله : (فأَلقاها) ، أَي : قطعة اللحم التي كان احتزها ، وقال الكرمانيُّ : الضمير يرجع إِلى الكتف ، وإِنَّما أَنث باعتبار أَنَّهُ اكتسب التأْنيث من المضاف إِليه ، أَو هو سماعي))[٢] .

وذهب القسطلانيُّ إِلى أَنَّ تأْنيث الضمير على معنى القطعة إِذ قال : ((فأَلقاها : أي : القطعة من اللحم))[٣] .

فعلى رأْي الكرمانيُّ يكون هذا الحديث شاهدًا على جواز اكتساب المضاف التذكير والتأْنيث من المضاف إِليه ، والله أَعلم .

---

(١) صحيح البخاري : ٣ / ٤٤٨ ، رقم الحديث : ٥٤٦٢ .

(٢) عمدة القاري : ٢١ / ١٢١ ، وينظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني : ٢٠ / ٦٧ .

(٣) إرشاد الساري : ٨ / ٢٤٩ .

المصادر

والمراجع

. المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، للإمام أَحمد بن أَبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠ هـ) ، تحقيق عادل بن سعد ، وأَبي إسحاق السيد بن محمود إسماعيل ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

- الإتقان في علوم القران ، جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦ هـ .

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، للإمام الحافظ محمد بن حبان البُستي (ت ٣٠٤ هـ) بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

- إحكام الأَحكام شرح عمدة الأَحكام ، للإمام الحافظ الفقيه ، تقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) تحقيق أَحمد محمد شاكر ، مكتبة السُّنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

- أَحكام القران ، أَبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

- أَحكام القران ، أَحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق محمد الصادق قحماوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

• أَحكام كل وما عليه تدل ، للإمام تقي الدين أَبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، دمشق – سوريا ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

• أَدب الكاتب ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق محمد أَحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨١ م .

• ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف الشهير بأَبي حيَّان الأَندلسي، (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق رجب عثمان محمد ، ورمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

• إِرشاد الساري شرح صحيح البخاري أَحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ، المطبعة الأَميرية الكبرى ، بولاق ، ط ٧ ، ١٣٢٣ هـ .

• إِرشاد العقل السليم بمزايا القرآن الكريم ، أَبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت ٩٥١ هـ) ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

• الاستذكار ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق الدكتور عبد المنعم أَمين قلعجي ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق – بيروت ، ودار الوغى ، حلب – القاهرة ، ط ١ ، المحرم ١٤١٤ هـ – يوليو ١٩٩٣ م .

• الاستيعاب في معرفة الأَصحاب ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .

• أُسدُ الغابة ،علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المعروف بـ (ابن الأثير) (ت ٦٣٠ هـ) ، تحقيق عادل أَحمد الرِّفاعي ،

دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

- أَسرار العربية للإِمام أَبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أَبي الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات مجمع العلمي العربي ، دمشق .
- الأَشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- إِصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، شرح وتحقيق أَحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف .
- الأُصول في النحو ، لأَبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ٢٠٠٩ م .
- أَضواء البيان في إِيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأَمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ، بإِشراف بكر بن عبد الله ، ، دار عالم الفوائد للتوزيع والنشر ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ .
- إِعراب ثلاثين سورة من القران الكريم ، أَبو عبد الله الحسين بن أَحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)،دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٠ هـ – ١٩٤١ م .
- إِعراب الحديث النبوي ، أَبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الإِله نبهان ، منشورات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .

- إعراب القران ، أَحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، ط ٢ ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .

- إعراب القران { المنسوب للزجاج (كتاب الجواهر) } لعلي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة .

- الأَعلام ، خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦ م) ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط ١٥ ، أيار ، ٢٠٠٢ م .

- الأَغاني ، أَبي الفرج الأَصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) ، تحقيق عبد الستار أَحمد فراج ، دار الثقافة ، بيروت ،١٩٦٠ م .

- الإفصاح في شرح أَبيات مشكلة الإعراب ، أَبي سعيد الفارقي (ت ٤٨٧ هـ) ، تحقيق سعيد الأَفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء ، سليمان بن موسى الكلاعي الأَندلسي (ت ٦٣٤ هـ) ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .

- الإكمال في رفع الارتياب في المؤتلف والمختلف في الأَسماء والكنى ، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .

- إكمال المعلم بفوائد مسلم للعلامة القاضي أَبي الفضل عياض اليحصبي (٥٤٤ هـ) ، تحقيق يحيى إسماعيل ، دار الوفاء للتوزيع والنشر ، المنصورة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

- أَمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- أَمالي السيد المرتضى ، الشريف أَبو القاسم علي بن الطاهر أَبي أَحمد الحسيني (ت ٤٣٦ هـ) ، صححه وضبط أَلفاظه وعلق على حواشيه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ١ ، ١٣٢٥ هـ – ١٩٠٧ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للإمام كمال الدين أَبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأَنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط٤ ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .
- أَنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) ، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق ، والدكتور محمد أحمد الأطرش ، دار الرشيد ، دمشق – بيروت ، ومؤسسة الإيمان ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .
- أَوضح المسالك إِلى أَلفية ابن مالك ، ابن هشام الأَنصاري (ت ٧٦١ هـ) ومعه عدة السالك إِلى تحقيق أَوضح المسالك تأْليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب أَبي عمرو عثمان بن أَبي بكر (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور إِبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، المعروف بالخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط ١ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

- البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأَبي حيان الأَندلسي، تحقيق عادل أَحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أَحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الفاسي (ت ١٢٢٤ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، أَبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧ هـ) ، تحقيق الشيخ علي محمد عوض ، والشيخ عادل أَحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- بدائع الفوائد ، محمد بن أَبي بكر بن أَيوب بن القيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق محمد عزيز شمس ، بإشراف بكر بن عبد الله أَبو زيد ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ
- البداية والنهاية للإمام الحافظ إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- البرهان في علوم القران ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق أبو الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، شارع جوهر أمام جامعة الأزهر ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،ابن أبي الربيع عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله الاشبيلي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، أَبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٧٠ م .
- تأْويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، شرحه ونشره السيد أَحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي بن إِسحاق الصيمري (ت في حدود القرن الرابع) ، تحقيق الدكتور أَحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- التبيان في إِعراب القران ، أَبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق محمد علي البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م .
- تحفة الأَحوذي شرح صحيح الترمذي ، للإِمام الحافظ أَبي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) ، أَشرف على مراجعة أُصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر .
- تذكرة النحاة ،أَبو حيان محمد بن يوسف الأَندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٦٨ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أَبو حيان محمد بن يوسف الأَندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تأْليف الشيخ محمد بدر الدين بن أَبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .

- تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- التفسير الكبير ، للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) دار الفكر للطابعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأَسانيد ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأَندلسي ، تحقيق مصطفى أَحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، ، ١٣٧٨ هـ – ١٩٦٧ م .
- تنوير الحوالك شرح على موطأ الإمام مالك ، للإمام جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- تهذيب اللغة ، أَبو منصور محمد بن أَحمد الأَزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون ، راجعه محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأْليف والأنباء والنشر .
- التوجيه النحوي وأَثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين ، الدكتور نشأْت علي محمود عبد الرحمن ،المكتبة العصرية ، صيدا– بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، عمر بن علي بن أَحمد الأَنصاريُّ الشافعيُّ المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي ، بإشراف خالد الرَّبَّاط ، و جمعة فتحي ، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة قطر ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي المعروف بابن أُمِّ قاسم (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

- التوضيح والتسهيل لشرح شذور الذهب ، محمود أَحمد مكاوي وعبد الحميد شبانة ، الدار الأَزهرية للتراث ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- التوقيف على مهمات التعريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، إعادة الطبع ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- التيسير بشرح الجامع الصغير ، للإِمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي ، مكتبة الإمام الشافعيُّ ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م .
- تيسير العُلام شرح عمدة الأحكام ، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام ، حققه وعلق عليه محمد صبحي بن حسن حلاق ، مكتبة الصحابة ، الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة ، ط ١٠ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م .
- الثقات ، للإِمام الحافظ محمد بن حبَّان بن أَحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، طبع بإِعانة وزارة المعارف للحكومة الهندية ، بإشراف الدكتور محمد عبد المعيد خان ، الهند ، تجنيد آباد ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
- جامع البيان عن تأْويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تحقيق أَحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ) ، راجعه ، الدكتور عبد المنعم خفاجة ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ط ٢٨ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأَيامه (صحيح البخاري) ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، شرح محب الدين الخطيب ، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، شارع الفتح ، ألقاهرة .

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر السيوطي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- الجامع لأَحكام القرآن ، أَبو عبد الله محمد بن أحمد بن أَبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ)،تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي ، و محمد رضوان عرقوسي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان ، ط ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ، محمد عبد الفتوح الحميدي ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- الجملة العربية تأْليفها وأَقسامها ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية ، ط ٣ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .
- الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر، المملكة الأَردنية الهاشمية ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م .
- جواب المسائل العشر ، لابن بري (ت ٥٨٢ هـ)، تحقيق الدكتور محمد أَحمد الدالي ، دار البشائر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- الحاشية على المطول شرح مفتاح العلوم ، السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أَبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- الحمل على المعنى في العربية،الدكتور علي عبد الله حسين العنبكي ، طبع بمطابع هيئة استثمار أموال الوقف السني ، جمهورية العراق ، ط١ ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م .
- خزانة الأَدب وغاية الإرب ، تقي الدين أَبي بكر علي بن عبد الله الحموي الأَزراري (ت ٨٣٧ هـ) ، تحقيق عصام شعيتو ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- خزانة الأَدب ولب لسان العرب ، عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٤ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .
- الخصائص أَبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
- دراسات لأُسلوب القران الكريم ،محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) ، دار ألحديث القاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أَحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق الدكتور أَحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .
- الدر المنثور في التفسير بالمأْثور ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

- دلائل النبوة ومعرفة أَحوال صاحب الشريعة ، أَحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم .
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، محمد بن علَّان الصدِّيقيُّ الشافعيُّ (ت ١٠٥٧ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق أَبو إِسحاق الحويني الأثري ، دار ابن عفان ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
- الديباج المذهب في معرفة أَعيان المذهب ، لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد الأَحمدي أَبو النور ، دار التراث ، القاهرة .
- ديوان الأَعشى ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجمازيز .
- ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح الأُستاذ عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـ) أَحمد بن حاتم الباهلي، رواية أَبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أَبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- ديوان عنترة ، عنترة بن شداد العبسي ، مطبعة الآداب ، بيروت ، ١٨٣٩ هـ .
- ديوان الفرزدق شرحه وضبطه وقدم له الأُستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- ديوان مجنون ليلى ، قيس بن الملَّوح شرح عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ٢٠٠٩ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أَحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق الأُستاذ الدكتور أَحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- روح المعاني تفسير القران العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، للإمام المحدث عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ،دار الكتب الإسلامية ، بعابدين ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- زاد المسير في علم التفسير للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧ هـ) المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- زهرة التفاسير ، محمد أَبو زهرة (ت ١٩٤٤ م) ، الأَزهر ،مجمع البحوث الإسلامية ، الإدارة العامة للبحوث والترجمة .
- سنن ابن ماجة تصنيف الإمام الحافظ أَبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٣ هـ) ، حققه وخرج أَحاديثه شعيب الأَرنؤوط ، وعادل مرشد ، وسعيد

اللحام ، دار الرسالة العالمية ، دمشق – الحجاز ، شارع مسلم البارودي ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق أَحمد محمد شاكر ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأَولاده ، مصر ، ط٢ ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
- سنن أَبي داود ، للإِمام أَبي داود سليمان بن الأَشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإِمام السندي ، حققه ورقم فهارسه ، مكتب تحقيق التراث الإِسلامي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .
- سنن النسائي الكبرى ، أَحمد بن شعيب أَبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- السيرة النبوية لابن هشام المعافري (ت ٢١٣ هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، وإِبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي .
- السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أَحداث (دروس وعبر) للدكتور محمد علي الصلابي ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- شجرة النور الزكية في طبقات الشافعية ، محمد عبد محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

- شرح ابن عقيل عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

- شرح ابن الناظم على أَلفية ابن مالك ، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٣٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- شرح أَبيات سيبويه للنحاس ، أَبي جعفر أَحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق أَحمد خطاب ، جامعة الموصل كلية الآداب ، مطابع المكتبة العربية ، حلب ١٩٧٤ .

- شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .

- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأَندلسي (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي مختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأَزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، دار إِحياء الكتب العربية ، عيسى بابي الحلبي وشركاؤه .

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي(ت ٦٠٩ هـ) تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة الدكتورة سلوى محمد عمر عرب ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث وإِحياء التراث الإِسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الأَشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق د. صاحب أَبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .
- شرح جمل الزجاجي لأَبي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق الدكتور علي حسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أَبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨ هـ) تحقيق أَحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الإستراباذي ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، أَشرف على طبعة إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- شرح الزرقانيُّ على موطأ الإمام مالك ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقانيُّ (ت ١١٢٢ هـ) دار الكتب ألعلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله بن هشام الأَنصاري المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ميدان أَحمد باشا شارع الحداوي ، ط ٩ ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م .
- شرح صحيح البخاري لابن بطال ، أَبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ) ، تحقيق أَبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، ط ٢ ، ١٤٣٣ هـ – ٢٠٠٣ م .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأَبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، ط ٥ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أَحمد هريدي ، دار المأْمون للتراث ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأَبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق أَحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، لابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر ، طبع بمطبعة الجامعة ، بغداد ، شارع المتنبي ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
- شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، إدارة المطبعة ، المنيرية ، مصر .
- شرح الوافية نظم الكافية ، لأَبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأَشرف ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أَحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة – ج . م . ع ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأَبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني

البركاني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، لأَبي الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه أَحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) ، تحقيق أَحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان بن أَحمد أَبو هاشم التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق شعيب الأَرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- صحيح البخاري بشرح الكرماني (ت ٧٨٦ هـ) ، محمد بن يوسف الكرماني ، تحقيق محمد محمد عبد اللطيف ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القُشيريُّ النيسابوريُّ (ت ٢٦١ هـ) ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
- ضرورة الشعر لأَبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥ م .
- طرح التثريب في شرح التقريب ، زين الدين أَبو الفضل عبد الرحمن بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) ، تحقيق عبد القادر محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠ م .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٨ م .
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق سلمان القضاة ، دار الجبل ، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، لأَبي الحسن علي بن عمر بن أَحمد بن مهدي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- علم الدلالة ، أَحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٣ م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، للإمام العلامة بدر الدين أَبي محمد محمود بن أَحمد العيني(ت ٨٥٥ هـ) ،ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،ط ١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، لأَبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أَبو الفضل إبراهيم ، عيسى بابي الحلبي وشركاؤه ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أَحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقم كتبها وأَحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .

- فتح القدير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ، تحقيق يوسف الغوش ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ٤ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبي سعد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- فقه اللغة وأسرار العربية ، لأَبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) ،ضبطه وعلق على حواشيه وقدم له ووضع فهارسه الدكتور ياسين الأَيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧٢ م .
- الكاشف عن حقائق السنن ، الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
- الكامل في اللغة والأَدب لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) عارض أُصوله وعلق عليه محمد أَبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
- الكتاب لسيبويه ، أَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأَقاويل في وجوه التأْويل ، جار الله أَبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق الشيخ عادل أَحمد عبد

الموجود ، والشيخ علي محمد عوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، طريق الملك فهد ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، لأَبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق علي حسين البواب ، دار الوطن ، الرياض ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

- الكليات لأَبي البقاء أَيوب بن موسى الكفوي الحسيني (ت ١٠٩٤ هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

- لباب التأْويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

- اللباب في علل البناء والإِعراب ، لأَبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ط ١ ، ١٩٩٥ م .

- اللباب في علوم الكتاب ، للإِمام المفسر أَبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي(ت بعد ٨٨٠ هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أَحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

- لسان العرب ، للإِمام العلامة أَبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأَفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، شارع عبد الخالق ثروت ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

- مبادئ اللسانيات ، أَحمد محمد قدور ، الدار العربية ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١١ م .
- المتواري على تراجم أَبواب البخاري ، لناصر الدين أَحمد بن محمد المعروف بابن المنير الاسكندراني (ت ٦٨٣ هـ) ، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، مكتبة المَعلا ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- مجاز القران لأَبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠ هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر .
- مجالس ثعلب أَبي العباس أَحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، النشرة الثانية .
- مجمع الأَمثال ، أَحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت ٥١٨ هـ) ، تحقيق محمد محيي عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت .
- مجمل اللغة ، لَأبي الحسين أَحمد بن زكريا بن فارس ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأَبي الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، والدكتور عبد الحليم النجار ، القاهرة ، ١٣٦٠ هـ – ١٩٦٦ م .
- المحرر في الحديث للإمام الحافظ محمد بن الحمد الجَّماعيلي الصالحي الشهير بابن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ) تحقيق عادل الهدبا ، ومحمد علوش ، دار العطاء للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أَبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأَندلسي (ت ٥٤١ هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- المحصول في علم أُصول الفقه ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور طه جابر العلواني ، مطابع الفرزدق ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- المحكم والمحيط الأَعظم ، علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق عبد الستار أَحمد فراج ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ط ١ ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٨٦ م .
- المدخل إلى مصادر اللغة العربية ، الدكتور سعيد حسن بحيرى ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، ط ٢ ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- مدرسة الكوفة ومنهاجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣ م) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأَولاده ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٧٧ – ١٩٥٧ م .
- المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت ٣٦١ هـ) تحقيق الدكتور أَحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي – الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- المذكر والمؤنث لأَبي بكر محمد بن القاسم الأَنباري ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- المذكر والمؤنث لأَبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ودار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

- المذكر والمؤنث، لأَبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت ٢٠٧هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، شارع الجمهورية – القاهرة .
- المذكر والمؤنث لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة ، مركز تحقيق التراث ، ١٩٧٠ م .
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، عبد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري (ت ١٤١٤ هـ) إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق جمال عيتاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- المزهر في علوم اللغة وأَنواعها ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق ، فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- المسائل البصريات ، لأَبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر ، وأَحمد محمد أَحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر – القاهرة ،ط ١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدني ، جدة ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- مسند الإمام أَحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، أَشرف على تحقيقه الشيخ شعيب الأَرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، لأَبي نعيم أَحمد بن عبد الله بن أَحمد بن إِسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني (ت ٤٢٠ هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إِسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .
- مشارق الأَنوار على صحاح الآثار ، للقاضي أَبي الفضل عيَّاض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، المكتبة العتيقة ، تونس ، ودار التراث – القاهرة .
- مشكل إعراب القران، مكي بن أَبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار المأْمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ .
- معالم السنن ، للإِمام أَبي سليمان أَحمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨ هـ) وهو شرح سنن أبي داود ، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ ، المطبعة العلمية ، حلب – سوريا ، ط ١ ، ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م .
- معاني القران لأَبي زكريا يحيى بن زياد الفراء عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- معاني القران للأَخفش ، سعيد بن مسعدة الأَخفش (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- معاني القران وإِعرابه للزجاج أَبي إِسحاق إِبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- المعتمد في أُصول الفقه ، لأَبي الحسين البصري (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد حميد الله ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- معجم الأَفعال المتعدية ، موسى بن محمد بن الملياني الأَحمدي ، دار العلم للملايين ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، حزيران ١٩٧٧ .
- المعجم الأَوسط ، أَبو القاسم سليمان بن أَحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- المعجم الكبير ، أَبو القاسم سليمان بن أَحمد الطبراني ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م .
- معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- معجم مقاييس اللغة ، لأَبي الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المغني في فقه الإمام أحمد ، عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب لجمال الدين أَبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأَنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة العصرية ، صيدا - بيروت .

- مفردات أَلفاظ القران ، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأَصفهاني (ت في حدود ٤٢٥ هـ) تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق .
- المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أَحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق محي الدين ديب ، ويوسف علي بديوي ، وأَحمد محمد السيد ، ومحمود إبراهيم بزَّال ، دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ، دمشق ، سوريا ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الأَلفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، بدر الدين محمود بن أَحمد بن موسى العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- المقتضب لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأَبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، محمد بن محمد بن أَبي بكر (ت ١٠٨٩ هـ) المرابط الدلائي ، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق الرافعي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي ، ليبيا .
- نتائج الفكر في النحو ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، حققه وعلق عليه ، الشيخ عادل أَحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوَّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ .

• النكت والعيون ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت ٤٥٠ هـ) ، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

• النهاية في غريب الحديث والأَثر ، مجد الدين بن الأَثير الجزري ، المعروف بابن الأَثير (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق محمد محمود الطناحي ، وطاهر أَحمد الزاوي ، المكتبة الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣م .

• نيل الإبهاج بتطريز الديباج ، أَحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦ هـ) إشراف وتقديم ، عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٦٩ م .

• نيل الأَوطار ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار ابن القيم ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ودار ابن عفان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

• نيل العلا في العطف بلا ، لتقي الدين ألسبكي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم جمعه ، الكويت .

• هدية العارفين في أَسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٠٦٧ هـ) ، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البهية ، اسطنبول ، ١٩٥١ م .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر السيوطي ، تحقيق أَحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

<u>الرسائل والأطاريح الجامعية :</u>

- أَحوال الضمير مع مفسِّره ، رسالة ماجستير ، زكية بنت فازع بن مبروك اللحياني ، بإشراف ا. د. عبد الرحمن إسماعيل ، المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية وآدابها ، ١٤٣٣ هـ – ٢٠٠٢ م .

- البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي ، أطروحة دكتوراه ، عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

- عود الضمير في البحر المحيط ، محمد خالد رحال العبيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢ م .

- عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القران الكريم ، رسالة ماجستير ، مقدمة من الطالب عبد الله راجحي محمد غانم ، بإشراف ا. مشارك الدكتور عبد الله صالح بايعير ، جامعة عدن ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية ، ١٤٢٩ هـ– ٢٠٠٨ م .

الخاتمة

الخاتمة

١- أَكدَّ البحث أَنَّ الحديث النبوي الشريف مصدرٌ ثرٌّ من مصادر السماع في دراسة اللغة العربية نحوًا ، وصرفًا ، ودلالةً ، من حيث إِنَّه كلام سيِّد العظماء ، ومنبع البلغاء ، ولم يحظ بدراسات وافية تميط اللثام عن ظواهره النحوية والدلالية والبلاغية ، فجاء عنوان الرسالة (عود الضمير في الحديث النبوي الشريف ، في متن صحيح البخاري ، دراسة نحوية) إِسهامًا في هذا المنحى النحوي ذي الصلة بالحديث الشريف .

٢- يحتاج كل ضمير إِلى ما يفسِّره ؛ لأَنَّ الضمير وضعه الواضع معرفة ليس بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، وقد استغنت ضمائر التكلم ، والخطاب بوجود صاحبها ساعة الكلام ، أَمَّا ضمير الغائب فبقي بحاجة إِلى ما يفسِّره ويزيل إِبهامه ؛ لذا وجب تقدُّم المفسِّر عليه كما قرر النحاة ، ولكن هنالك حالات يتقدَّم الضميرَ مفسران أَو أَكثر ، أَو يتأَخر المفسِّر عليه ، أَو يكون المفسِّر غير مذكور ، وفي هذه الحالة يحتاج إِلى ما يعيِّن المفسِّر في توضيح الضمير .

٣- أكد البحث على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أنَّ ثمة ارتباط بين مسأَلة عود الضمير وبعض مباحث علم المعاني ، كالتقديم والتأْخير ، والإِيجاز والحذف ، والالتفات ؛ لأَنَّ من مهام الضمير الاختصار والإيجاز في الكلام ، وقد يؤدِّي إلى تقديم ما حقه التأْخير أَو تأْخير ما حقه التقدَّيم ، لغرض الاهتمام والتخصيص للمتقدِّم .

٤- أكد البحث على ما توصلت إليه الدراسات السابقة في أنَّ مسأَلة عود الضمير لا تخضع لقواعد وضوابط ثابتة ، فالمعنى له المقام الأَوَّل في جعل

الضمير عائدًا إلى أَقرب مذكور ، أَو أَبعد مذكور ، أَمَّا الارتباط بالقواعد الأصولية ، فلا يكون إلَّا إذا كان موافقًا للمعنى المراد .

٥- الأَصل المطابقة في عود الضمير من حيث العدد ، الإفراد والتثنية والجمع ، والتأْنيث والتذكير ؛ إذ يتوجب عود الضمير مفردًا إذا كان مفسِّره مفرد ، ومثنًى إذا كان مفسِّره مثنى ، وجمعًا إذا كان مفسِّره جمع ، ومذكَّرًا إذا كان مفسِّره مذكَّر ، ومؤنثًا إذا كان مفسِّره مؤنث ، وقد مرَّت أَمثلةٌ لذلك في أَثناء البحث .

٦- القرينة عنصر مهم في تحديد عود الضمير وفي غيره من القضايا اللغوية الأُخرى ، وهي تكون لفظية ، أَو معنوية ، على نحو ما مرَّ في أَثناء البحث .

٧- للسياق أَثر مهم في تحديد المفسِّر الذي يعود عليه الضمير ، وإِنْ كان الأَصل عود الضمير إلى أَقرب مذكور ، فالسياق هو الذي يحدد ذلك ، وقد مرَّ تفصيل ذلك فيما مرَّ من البحث.

٨- عود الضمير إلى المحدَّث عنه أَولى من عوده إلى الأَقرب ؛ لأَنَّه موطن الحديث ، والمعنيّ به .

٩- اختلف العلماء في جواز عود الضمير على متأَخرٍ لفظًا ورتبةً ، وهو ما يسمى التقدَّم الحكميُّ ، ولم يُجيزوه إلَّا في مواطن يكون له فيها أَثرٌ في المعنى ، كما هو الحال في ضمير الشأْن ، والضمير المجرور بـ (رُبَّ) ، والضمير المضمر المرفوع في (نِعْمَ ، وبِئْسَ) وما جرى مجراهما ؛ لذلك نرى ندرة الشواهد فيها ، وهنالك مواطن اعتمد أَغلب النحاة فيها على شاهد واحد كالضمير المجرور ب(رُبَّ) .

١٠- عود الضمير على متأَخر لفظًا ورتبة له أَثر كبير في النفس ، من حيث إنَّ التفسير بعد الإبهام يثير الشوق في النفس لمعرفة ذلك المبهم ، فيجب أَلَّا يفسِّر إلَّا شيئًا عظيمًا ، فلا يجوز أَنْ تفسِّر فيه شيئًا وضيعًا ، كأَن تقول : أَنَّهُ الذباب يطير .

١١- الاختلاف في رواية الحديث له أَثر كبير في ترجيح عود الضمير ، فقد يترتب على روايةٍ ما اختلاف مرجع الضمير عن الرواية الأُخرى ، وهذا الأَمر يحصل في القرآن الكريم أيضًا ، إذ اختلاف القراءات له أَثر في ترجيح عود الضمير ، وكذلك الاختلاف في رواية الشعر .

١٢- لعود الضمير أُثر كبير في استنباط الأَحكام الفقهية ، فلربَّما اختلف الفقهاء في مسأَلة فقهية بسبب الاختلاف في عود الضمير كما هو الحال في الاختلاف في نقل الزكاة من بلد إلى آخر، وقد مرَّ ذلك في تضاعيف البحث .

١٣- ظاهرة الحمل على المعنى من أَهم الظواهر التي يُلجأ إليها في تفسير عود الضمير عند عدم حصول المطابقة بين الضمير ومفسِّره سواء أَكان ذلك من ناحية العدد ، أَم من ناحية التذكير والتأْنيث .

١٤- تذكير ضمير المؤنث أَكثر من تأْنيث ضمير المذكر ؛ لأَنَّ المذكر هو الأَصل والمؤنث فرع عليه ، كما أَصَّلَ لذلك النحاة واللغويون .

١٥- اختلاف اللهجات بين القبائل العربية له أُثر كبير في عود ضمير المذكر على مؤنث ، والعكس أَيضًا إذ تؤنث قبيلة ما لفظةً ما في حين تذكّرها قبيلة أُخرى .

١٦- أَجاز العلماء عود ضمير المفرد على المثنى والمجموع ، وضمير المثنى على المفرد والمجموع ، وضمير الجمع على المفرد والمثنى ، حملًا على المعنى وغيره .